

بمجموعة قوانينه ولوائحه
الجامع لأزهر والمعاهد الدينية

١٠٠

- ١- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر
- ٢- مرسوم باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد
- ٣- مرسوم بلائحة استخدام المدرسين والموظفين
- ٤- لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين
- ٥- مرسوم باللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء
- ٦- لائحة الامتحانات بالمعاهد الدينية
- ٧- " " فى كليات الجامع الازهر
- ٨- نظام الاقسام العامة
- ٩- " قبول العميان
- ١٠- لائحة محاكمة العلماء
- ١١- " كسا التشريف العلمية
- ١٢- " البعثات العلمية
- ١٣- قانون الاحكام التأديبية فى المعاهد
- ١٤- قانون صرف الجرايات
- ١٥- قواعد مكافأة الامتحان

المملكة المصرية

مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦
بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

نشر بالوقائع المصرية

بالعدد رقم ٣٥ الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٦

وعدل بمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧ وبقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨

مطبعة الأزهر

١٩٣٨/١٢/٥٠٠

فهرس

صفحة

الباب الأول :

- ٢ الفصل الأول — في الجامع الأزهر ويشمل بيان الكليات والمعاهد .
 الفصل الثاني :
 ٤ (أ) في الرئاسة الدينية العامة
 ٤ (ب) في جماعة كبار العلماء
 ٧ (ج) في المجلس الأعلى
 ٩ الفصل الثالث — في الميزانية

الباب الثاني :

- ١١ الفصل الأول — في مجالس الكليات
 ١٢ الفصل الثاني — في أعضاء هيئة التدريس
 ١٤ الفصل الثالث — في كلية الشريعة
 ١٦ الفصل الرابع — في كلية أصول الدين
 ١٧ الفصل الخامس — في كلية اللغة العربية
 ١٩ الفصل السادس — أحكام مشتركة :
 (أ) في قبول الطلبة
 (ب) في مدة الدراسة
 (ج) في المواظبة
 (د) في الامتحانات : ٢٠
 ١ - في لجان الامتحانات
 ٢١ و ٢٠ ٢ - في امتحان النقل و امتحان شهادة الدراسة العالية
 وشهادة العالمية مع الاجازة
 ٢٣ و ٢٢ ٣ - في امتحان شهادة العالمية من درجة أستاذ

تالاع الفهرس

صفحة

٢٤	الباب الثالث — فى المعاهد الدينية
٢٧	الباب الرابع — فى الأقسام العامة
٢٧	الباب الخامس — فى المساحات
	الباب السادس :
٢٨	الفصل الأول — فى الأحكام العامة
٢٩	الفصل الثانى — فى الأحكام الوقتية
٣٣	جدول رقم ١ — كراسى التدريس فى السكليات
٣٥ و ٣٤	» ٢ — مواد الامتحان ودرجتها فى القسم الابتدائى
٣٧ و ٣٦	» ٣ — فى القسم الثانوى
٣٩ و ٣٨	» ٤ — فى كاية الشريعة
٤١ و ٤٠	» ٥ — أصول الدين
٤٣ و ٤٢	» ٦ — اللغة العربية
٤٥ و ٤٤	» ٧ — فى قسم اجازة القضاء الشرعى
٤٧ و ٤٦	» ٨ — اجازة الدعوة والارشاد
٤٩ و ٤٨	» ٩ — اجازة التدريس

مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

معدل بمرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧

وبقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨

نحمة فؤاد الاول ملك مصر :

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التدريس

في الجامع الأزهر

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس

المذكور ،

وتمت بما هو آت :

الباب الأول

الفصل الأول

في الجامع الأزهر

مادة ١ — الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلمى الاسلامى الأكبر ،
والغرض منه :

(١) القيام على حفظ الشريعة الغراء : أصولها وفروعها ، واللغة العربية ،
وعلى نشرها .

(٢) تخريج علماء يوكل اليهم تعليم علوم الدين واللغة فى مختلف المعاهد
والمدارس ، ويأون الوظائف الشرعية فى الدولة .

مادة ٢ — يشمل الجامع الأزهر السكليات الآتية :

١ — كلية الشريعة ، وتتبعها الأقسام الآتية :

(١) قسم إجازة القضاء الشرعى

(ب) قسم التخصص فى الفقه والأصول

٢ — كلية أصول الدين ، وتتبعها الأقسام الآتية :

(١) قسم إجازة الدعوة والارشاد ،

(ب) قسم التخصص فى التوحيد والفلسفة ،

(ج) قسم التخصص فى علوم القرآن الكريم والحديث الشريف

(د) قسم التخصص فى التاريخ الإسلامى ،

٣ — كلية اللغة العربية ، وتتبعها الأقسام الآتية :

(١) قسم إجازة التدريس ،

(ب) قسم التخصص فى النحو ،

(ج) قسم التخصص فى البلاغة ،

ويجوز إنشاء كليات أخرى بقانون ، كما يجوز تعديل الأقسام أو إنشاء أقسام أخرى بمرسوم .

مادة ٣ — تلحق بالجامع الأزهر المعاهد الدينية الآتية :

(١) معهد القاهرة (٥) معهد أسيوط (١)

(٢) معهد الاسكندرية (٦) معهد دسوق

(٣) معهد مانطا (٧) معهد دمياط

(٤) معهد الرقازيق

ويجوز أن تنشأ معاهد أخرى بمرسوم (*)

وتلحق أيضا بالجامع الأزهر الأقسام العامة المنشأة في الجهات الآتية :
القاهرة — طنطا — المنيا — سوهاج — قنا .

ويجوز أن تنشأ أقسام عامة أخرى بقرار من المجلس الأعلى للأزهر .

مادة ٤ — الجامع الأزهر معد لقبول الطلبة المسلمين أيا كانت جنسيتهم .

مادة ٥ — يكون للجامع الأزهر شخصية معنوية مصرية الجنس ، ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر .

وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الجامع الأزهر ، ويكون له حق مقاضاة نظار الأوقاف التي للمدرسين أو الموظفين أو الطلاب في الجامع الأزهر نصيب فيها ، وذلك بدون إخلال بما لوزارة الأوقاف من الحقوق والاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين .

(١) أطلق عليه اسم «معهد فؤاد الأول بأسيوط» بمرسوم في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨

(*) أنشئ معهد بمدينة شين الكوم بمرسوم في ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، ومعهد بمدينة قنا بمرسوم في ٣١ مارس سنة ١٩٣٨

الفصل الثانى

فى الرياسة الدينية العامة
والهيئات المنوط بها شؤون الجامع الأزهر

(١) فى الرياسة لدينية العامة

مادة ٦ — شيخ الجامع الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين ،
والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين بالنسبة
الى أهل العلم وحمل القرآن الشريف سواء أ كانوا منتسبين الى الأزهر أم غير
منتسبين اليه .

وهو المنفذ الفعلى العام لجميع القوانين والمراسيم والأوامر الملكية
واللوائح والقرارات المختصة بالجامع الأزهر ، والموظفون تابعون له بهذه الصفة
وخاضعون لأوامره ؛

وهو الذى يعين مشايخ الأروقة والحارات ويفصلهم مع مراعاة شروط
الواقفين وطبقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٧ — يختار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء
ويكون تعيينه بأمر ملكى .

مادة ٨ — يكون للجامع الأزهر وكيل يختار من بين جماعة كبار العلماء
ويكون تعيينه بأمر ملكى .

ويعاون الوكيل شيخ الجامع الأزهر ، ويقوم مقامه عند غيابه .

(ب) فى جماعة كبار العلماء

مادة ٩ — يكون بالجامع الأزهر فئة من العلماء تسمى « جماعة
كبار العلماء » يرأسها شيخ الجامع الأزهر ، وتؤلف من ثلاثين عالما ، ويكون
لشكل منهم كرسى للتدريس ؛

وبين باللائحة الداخلية لجامعة كبار العلماء كيفية توزيع الكراسى على المذاهب والمواد ؛

ويعتبر ضمن أعضاء هذه الجامعة العلماء الذين تتألف منهم هيئة كبار العلماء عند صدور هذا القانون .

مادة ١٠ — يشترط فيمن ينتخب ضمن جماعة كبار العلماء :

(أولا) أن تكون سنه خمساً وأربعين سنة على الأقل ،
(ثانياً) أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس له ماض يشينه ،
(ثالثاً) أن يكون حائزاً ل الشهادة العالمية من درجة أستاذ ،
(رابعاً) أن يكون قد شغل وظيفة في هيئة التدريس بإحدى السكليات مدة لا تقل عن عشر سنوات ، أو أن يكون قد أمضى خمس عشرة سنة في إحدى وظائف الافتاء أو القضاء الشرعى أو إحدى الوظائف العلمية بإدارة الجامع الأزهر ،

(خامساً) أن يكون قد وضع كتاباً في مادة من المواد المقررة في إحدى السكليات وأقرته لجنة مشكلة من عشرة أعضاء على الأقل تندها جماعة كبار العلماء بعد مباحثة صاحب الكتاب فيما جاء فيه ،
(سادساً) أن تقرر جماعة كبار العلماء ترشيحه بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الذين تتألف منهم فعلاً وقت الترشيح .

مادة ١١ — يعين كبار العلماء بأمر ملكي .

مادة ١٢ — مع مراعاة حكم المادة (٣٣) يعطى كل عالم من جماعة كبار العلماء المرتب المقرر لأعضائها .

مادة ١٣ — إذا وقع من أحد العلماء موظفاً كان أو غير موظف ما لا يناسب وصف العالمية : بأن طعن في الدين الاسلامي ، أو أنكر ما علم ضرورة من الدين ، أو سلك سلوكاً شائناً ، يحكم عليه بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر

وبإجماع آتعة عشر عالما معه من جماعة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء ،
ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه ؛

ويترتب على هذا الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلات العلماء بالجامع
الازهر ، وعدم أهليته للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية ، وطرده منها ،
ويتبع في المحاكمة ما يبين في لائحة الاجراءات الخاصة بذلك ؛

فاذا كان المحكوم عليه موظفا وجب أن يحال أمره بعد ذلك الى الجهة
التي هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة الاثر المترتب على هذا الحكم وتحدده
من الوجهة الادارية سواء فيما يختص بالفصل أو ضياع الحق في المكافأة
أو المعاش .

مادة ١٤ — يجوز لمن صدر الحكم عليه بمقتضى المادة السابقة أن
يطلب بعد مضي عشر سنوات من تاريخ هذا الحكم إعادة النظر في أمره ، ومتى
أثبت أنه سلك سلوكا يتفق وكرامة رجال الدين وعدل مما صدر الحكم عليه
من أجله ، جاز إعادته لزمرة العلماء بقرار يصدر من جماعة كبار العلماء بالأغلبية
المنصوص عليها في المادة السابقة ؛

ولا يجوز لمن أعيد لزمرة العلماء بالتطبيق للفقرة السابقة ثم حكم عليه
بالاخراج منها أن يطلب النظر في إعادته إليها ؛

ولا يجوز لمن رفض طلب إعادته لزمرة العلماء أن يجدد طلبه قبل مضي
خمس سنوات من تاريخ رفض الطلب الاول .

مادة ١٥ — يكون لكل مذهب من المذاهب الاربعة بالجامع الازهر
شيخ يختار من بين جماعة كبار العلماء من أهل ذلك المذهب ، ويكون تعيينه
بأمر ملكي .

مادة ١٦ — تضع جماعة كبار العلماء نظام الدعوة والارشاد وتصدره
الى الجهة المختصة لتنفيذه .

(ج) في المجلس الأعلى للأزهر

مادة ١٧ — يكون للجامع الأزهر مجلس يسمى « المجلس الأعلى للأزهر » يؤلف على الوجه الآتي :

- (١) شيخ الجامع الأزهر
 - (٢) وكيل الجامع الأزهر
 - (٣) مفتى الديار المصرية
 - (٤) مشايخ الكليات
 - (٥) وكيل وزارة الحفانية
 - (٦) وكيل وزارة الأوقاف
 - (٧) وكيل وزارة المعارف العمومية
 - (٨) وكيل وزارة المالية
 - (٩) اثنان من جماعة كبار العلماء ، ويعينان بأمر ملكي لمدة سنتين .
 - (١٠) اثنان ممن لهم خبرة بشؤون التعليم ، ويعينان بأمر ملكي لمدة سنتين .
- مادة ١٨ — يتولى رئاسة المجلس الأعلى شيخ الجامع الأزهر وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لوكيل الجامع الأزهر .

مادة ١٩ — يشترط في أعضاء المجلس الأعلى أن يكونوا من الخاضعين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر ، فإن لم تتوافر هذه الصفات في أحد وكلاء الوزارات المشار إليهم في المادة (١٧) عين مجلس الوزراء أحد كبار موظفي هذه الوزارة ممن تتوافر فيه تلك الصفات .

مادة ٢٠ — ينعقد المجلس الأعلى مرة في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس ، وعليه أن يدعوه الى الاجتماع إذا تقدم اليه بذلك طلب كتابي مسبب من أغلبية أعضاء المجلس .

مادة ٢١ — تكون قرارات المجلس الأعلى بأغلبية الآراء ، فإذا استوى الفريقان فالأرجحية للفريق الذي يكون فيه الرئيس ، ولا ينعقد إلا إذا حضره سبعة من الأعضاء بخلاف الرئيس ثلاثة منهم من الأعضاء العلماء .

مادة ٢٢ — يختص المجلس الأعلى بما يأتي :

- (١) إعداد مشروع الميزانية ؛
- (٢) اقتراح إنشاء الكليات وأقسام دراسة الاجازات وأقسام التخصص والمعاهد الدينية وتقدير إنشاء الأقسام العامة ؛
- (٣) النظر في كل ما يتعلق بخطة الدراسة ؛
- (٤) توزيع المواد على سنى الدراسة، وتحديد ساعات الدراسة في الأسبوع، وتعيين الساعات المخصصة لسكل مادة، ووضع مناهج الدراسة، واختيار كتبها ؛
- (٥) وضع اللامحة الداخلية للكليات والمعاهد الدينية والأقسام العامة وتشمل على الأخص : نظام أجازات الطلبة وتأديهم ، ونظام الاستماع في الكليات وأقسام التخصص، ونظام أعمال المكتبة، وشروط منح المكافآت والاعانات المالية ، ونظام القبول والدراسة للعميان والغرباء ؛
- (٦) وضع لائحة الامتحانات ؛
- (٧) إعداد اللائحة المالية، وتصدر بمرسوم ؛
- (٨) إعداد لائحة استخدام المدرسين والموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس وأجازاتهم وتأديهم وتصدر بمرسوم ؛
- (٩) تعيين أعضاء هيئة التدريس في الكليات وغيرهم من المدرسين والموظفين والوعاظ في الدرجة السادسة فما فوقها وتبقيتهم وترقيتهم ونقلهم ، وأما فيما يتعلق بمن كان من هؤلاء دون هذه الدرجة فهو من شؤن شيخ الجامع الأزهر ، كل ذلك طبقا لما هو مقرر في اللوائح ؛
- (١٠) قبول الأوقاف والوصايا والهبات مع مراعاة حكم المادة (٢٥) ؛
- (١١) النظر في كل مشروع قانون أو مرسوم يتعلق بأى شأن من شؤن الجامع الأزهر ؛

(١٢) النظر فيما يعهد به اليه هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح
وفما يعرضه عليه شيخ الجامع الأزهر وفي كل ما يرى المجلس
فائدة في مجته من المسائل الخاصة برفق التعليم وحسن النظام
في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية .

مادة ٢٣ — يضع المجلس الأعلى النظم الخاصة لطلبة الأروقة والحدارات
وغيرهم ممن لهم نظم أو قوانين خاصة بهم ، ويجب على كل حال ألا يخرج تلك
النظم الخاصة عما تجب مراعاته في الجامع الأزهر من النظام العام بمقتضى هذا
القانون .

مادة ٢٤ — الموظفون المعينون بأمر ملكي يفصلون بأمر ملكي
كذلك ، وأما غير هؤلاء من الموظفين والمدرسين فيجوز للمجلس الأعلى
فصلهم بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بدون إحالتهم الى مجلس التأديب
على أن يبين المجلس في قراره الأسباب التي اقتضت الفصل .

مادة ٢٥ — يتولى المجلس الأعلى بواسطة رئيسه إدارة الأموال التي
للجامع الأزهر طبقا لأحكام اللائحة المالية .

أما فيما يتعلق بالامتلاك والتزول عن الملك والمبادلة وقبول الهبات
والوصايا والأوقاف فان قرارات المجلس الأعلى لا تكون نهائية إلا بعد تصديق
مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

في الميزانية

مادة ٢٦ — تكون ميزانية الجامع الأزهر مستقلة وتصدر بقانون
وكذلك الحساب الختامي وتتبع فيهما الأحكام المقررة لميزانية الدولة والحساب
الختامي .

مادة ٢٧ — تتكون ميزانية إيرادات الجامع الأزهر مما يأتي :
(١) ريع الأوقاف المحبسة للعلماء أو الطلبة أو للأزهر أو المعاهد الدينية
أو الأقسام العامة ؛

- (٢) مخصصات الجامع الأزهر في وزارتي المالية والأوقاف ؛
(٣) ما هو مقرر للجامع الأزهر بالرزنامة ؛
(٤) وفر الميزانية السابقة ؛
(٥) ما يستقطع من الماهيات للمعاش ؛
(٦) بدل الدمغة المستقطع من الماهيات والمرتبات والمصرفات الأخرى ؛
(٧) الإيرادات المتنوعة من الهبات والوصايا وغيرها .

مادة ٢٨ — الأوقاف التي حبسها وافقوها على علماء الجامع الأزهر أو طلبته يعتبر استحقاقها جاريا على علماء وطلبة الكليات ومعهد القاهرة والقسم العام بها .

مادة ٢٩ — يتبع في حسابات الجامع الأزهر القواعد والتعليقات التي تجري عليها حسابات الحكومة ، وتكون خاضعة لتفتيش ومراجعة وزارة المالية .

مادة ٣٠ — القواعد المنبئة في إدارة الأموال العامة يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامع الأزهر التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عامة مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامع الأزهر ولو كانت مخالفة لتلك القواعد .

مادة ٣١ — لا يجوز إصدار إذن بمصرف يتجاوز المقدار المقرر في بند الميزانية الخاص به إلا بقرار من المجلس الأعلى بشرط أن يكون في سائر البنود من الباب نفسه وفر يعادل تلك الزيادة .

مادة ٣٢ — لا يجوز الجمع بين مرتبين مقررين في ميزانية الجامع الأزهر ولا بين مرتب في هذه الميزانية ومرتب آخر في ميزانية الحكومة أو في ميزانية وزارة الأوقاف ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب على ألا يجمع أحدهم أكثر من مرتبين في آن واحد .

وللعضو من جماعة كبار العلماء أن يجمع بين المعاش ومرتب كبار العلماء بشرط ألا يزيد مجموعهما على مرتبه في الوظيفة التي أحيل منها الى المعاش .

الباب الثاني في الكليات

الفصل الأول في مجالس الكليات

- مادة ٣٣ — يكون لكل كلية من كليات الجامع الأزهر شيخ من العلماء ومجلس يسمى « مجلس الكلية » .
ويعين شيخ الكلية بأمر ملكي .
- مادة ٣٤ — يكون لكل كلية وكيل يعاون شيخ الكلية ويقوم مقامه حال غيابه ويختاره المجلس الأعلى لمدة سنتين من بين أساتذة الكلية ذوى الكراسى بناء على عرض شيخ الجامع الأزهر .
- مادة ٣٥ — يؤلف مجلس الكلية من :
- ١ — شيخ الكلية وله الرئاسة
 - ٢ — وكيل الكلية
 - ٣ — اثنين من أساتذتها ذوى الكراسى ينتخبهما أعضاء هيئة التدريس بالكلية لمدة سنة
 - ٤ — اثنين من الخارج ممن لهم خبرة بشؤون التعليم يرشحهما المجلس الأعلى ويعينان بأمر ملكي لمدة سنتين .
- مادة ٣٦ — ينعقد مجلس الكلية بدعوة من الرئيس كلما دما الحال الى ذلك .
- مادة ٣٧ — لا ينعقد مجلس الكلية إلا إذا حضره ثلاثة من الأعضاء بخلاف الرئيس ، وتكون قراراته بأغلبية الآراء فإذا استوى الفريقان فالأرجحية للفريق الذى يكون فيه الرئيس .

مادة ٣٨ — يدير مجلس الكلية الحركة العامة للتعليم وامتحانات النقل والنظام في الكلية طبقا للقوانين واللوائح ، ويختص بتوزيع مواد الدراسة على المدرسين وتقرير المستحقين للمكافآت من الطلبة وتنفيذ قراراته في هذا الشأن بموافقة شيخ الجامع الأزهر .

وكذلك يختص مجلس الكلية بالأمور الآتية :

- (١) ترشيح أعضاء هيئة التدريس في الكلية
 - (٢) تحضير ميزانية الكلية والنظر في طلب الاعتمادات الاضافية
 - (٣) تحضير اللائحة الداخلية للكلية
 - (٤) اقتراح خطط الدراسة ومناهجها
 - (٥) اقتراح كتب الدراسة
 - (٦) اقتراح تحديد مبدأ السنة الدراسية ونهايتها
 - (٧) اقتراح مواعيد الامتحانات وتشكيل لجانها طبقا لللائحة الامتحانات
- مادة ٣٩ — يحدد مجلس الكلية في كل عام بموافقة المجلس الأعلى عدد الطلاب الذين يقبلون في الكلية .

الفصل الثاني

في أعضاء هيئة التدريس

- مادة ٤٠ — أعضاء هيئة التدريس في الكليات هم : الأساتذة ذوو الكراسي ، والأساتذة المساعدون ، والمدرسون .
- مادة ٤١ — يشترط فيمن يعين مدرسا أن يكون حاصلًا على شهادة العالمية من درجة أستاذ من الجامع الأزهر ، ويجوز عند الضرورة أن يعين مدرسا من كان حاصلًا على شهادة تعتبر معادلة للدرجة المذكورة ؛
- ويشترط فيمن يعين أستاذا مساعدا ان يكون حاصلًا على هذه الشهادة وأن

يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنين على الأقل في إحدى كليات
الجامع الأزهر أو معهد معادل لها ؛

ويجوز عند الضرورة أن يعين المساعدون من غير المدرسين .

مادة ٤٢ — يشترط فيمن يعين أستاذاً ذا كرسى أن يكون قد شغل
وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنين على الأقل في إحدى كليات الجامع الأزهر
أو معهد معادل لها .

مادة ٤٣ — يجوز أن يعين في الكليات مساعدو مدرسين ومحاضرون
بصفة مؤقتة أو دائمة .

مادة ٤٤ — كراسى الكليات مبينة في الجدول رقم (١) الملحق
بهذا القانون والذي هو جزء منه ، وكل انشاء لكرسى جديد يكون بمرسوم
يصدر بناء على طلب المجلس الأعلى بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

مادة ٤٥ — يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس
مؤلف على الوجه الآتى :

رئيس	شيخ الجامع الأزهر
أعضاء	مشايخ الكليات
	وكيل وزارة الحقتانية أو من يعين بدله				
	في عضوية المجلس الأعلى طبقاً للمادة ١٩				
	اثنان من أعضاء المجلس الأعلى

ويعين المجلس الأعلى في كل سنة هذين العضوين وعضوين احتياطيين ،
وعند الغياب أو المانع يقوم وكيل الجامع الأزهر مقام شيخ الجامع الأزهر ،
ويقوم وكيل كل كلية مقام شيخها ، فإذا كان الغائب أو الممنوع من الحضور أحد
العضوين عين شيخ الجامع الأزهر من يقوم مقامه من العضوين الاحتياطيين .

مادة ٤٦ — يصدر قرار مجلس التأديب بالأغلبية المطلقة ، ومع ذلك
يشترط في القرار الصادر بعقوبة الفصل أن يكون بأغلبية خمسة أصوات .

مادة ٤٧ — قرارات مجاس التأديب يجب أن تكون مسببة وهي غير قابلة لأي طعن ما عدا ما يصدر منها غيايا فلهم حق المعارضة فيه .

مادة ٤٨ — العقوبات التأديبية هي :

(١) بالنسبة للأساتذة المساعدين والمدرسين :

الانذار

التوبيخ

التنزيل من الوظيفة أو الدرجة

الفصل

(ب) بالنسبة للأساتذة ذوي الكراسي :

الانذار

التوبيخ

الفصل

ويجوز أن يرتب المجاس على التوبيخ الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وفي حالة الفصل يقرر مجاس التأديب سقوط أو بقاء الحق في المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن ؛
ولشيخ الجامع الأزهر أن يوجه إنذارا الى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم .

مادة ٤٩ — يضع المجلس الأعلى لائحة بالأحكام الأخرى الخاصة بشروط خدمة أعضاء هيئة التدريس واجراءات تأديبهم وتصدر بمرسوم .

الفصل الثالث

في كلية الشريعة

مادة ٥٠ — تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١) شهادة الدراسة العالية في الشريعة ؛

(٢) شهادة العالمية مع إجازة القضاء ؛

(٣) شهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه والأصول .

مادة ٥١ — المواد التي تدرس في الكلية للحصول على شهادة الدراسة العالية في الشريعة هي :

التفسير ، الحديث متنا ورجالا ومصطلحا ، أصول الفقه ، الفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب في المسائل الكلية ، تاريخ التشريع الاسلامي ، المنطق ، الفلسفة ، لغة أجنبية (الانجليزية أو الفرنسية) وتدرس بصفة اختيارية .

مادة ٥٢ — يشترط لقبول الطالب في قسم إجازة القضاء الشرعي أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالية في الشريعة .

مادة ٥٣ — المواد التي تدرس في الكلية بقسم إجازة القضاء الشرعي هي الآتية :

قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ومجلس البلاط ، التوثيقات الشرعية ، اجراءات وتمرينات قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ ، السياسة الشرعية ، القانون الدولي الخاص ، تاريخ القضاء والقضاة في الاسلام ، النظام الدستوري للدولة ، محاضرات في مبادئ الاقتصاد ، محاضرات طبية ، محاضرات فلكية ، لغة أجنبية اختيارية وهي التي درست في الكلية .

مادة ٥٤ — يشترط لقبول الطالب في قسم التخصص للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه والأصول أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالية في الشريعة .

مادة ٥٥ — المواد التي يتخصص فيها الطالب للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في الفقه والأصول هي :

الأصول ، الفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب ، تاريخ التشريع الاسلامي .

الفصل الرابع في كلية أصول الدين

مادة ٥٦ — تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

- (١) شهادة الدراسة العالية في أصول الدين ؛
- (٢) شهادة العالمية مع الإجازة في الدعوة والارشاد ؛
- (٣) شهادة العالمية من درجة أستاذ في التوحيد والفلسفة ؛
- (٤) شهادة العالمية من درجة أستاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف ؛

(٥) شهادة العالمية من درجة أستاذ في التاريخ الاسلامي .

مادة ٥٧ — المواد التي تدرس في الكلية للحصول على شهادة الدراسة العالية في أصول الدين هي :

التوحيد ، التفسير ، الحديث مننا ورجالا ومصطلحا ، المنطق وأدب البحث ، الأخلاق ، الفلسفة ، الأصول ، التاريخ الاسلامي ، علم النفس ، لغة أجنبية (الانجليزية أو الفرنسية) .

مادة ٥٨ — يشترط لقبول الطالب في قسم إجازة الدعوة والارشاد أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالية في أصول الدين .

مادة ٥٩ — المواد التي تدرس في الكلية بقسم إجازة الدعوة والارشاد هي الآتية :

القرآن الكريم وعلومه ، الحديث الشريف وعلومه ، الدعوة الى سبيل الله ووسائلها ، الخطابة والمنظرة ، الملل والنحل والمذاهب الفقهية وتواريخها ، البدع والعادات ، اللغة الأجنبية التي درست في الكلية ، لغة شرقية .

مادة ٦٠ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)

يشترط لقبول الطالب في قسم التخصص للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في التوحيد والفلسفة أو في التاريخ الاسلامي أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين .

ويشترط لقبول الطالب في هذا القسم للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالمية في أصول الدين أو في الشريعة .

مادة ٦١ — المواد التي يتخصص فيها الطالب للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ هي :

- (أ) في قسم التوحيد والفلسفة : التوحيد ، المنطق ، الفلسفة ، الأخلاق ؛
- (ب) في قسم علوم القرآن الكريم والحديث الشريف : التفسير ، علوم القرآن الكريم ، الحديث وعلومه ؛
- (ج) في قسم التاريخ الاسلامي : التاريخ الاسلامي وما يلزمه من الدراسات .

الفصل الخامس

في كلية اللغة العربية

مادة ٦٢ — تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى للشهادات الآتية :

- (١) شهادة الدراسة العالمية في اللغة العربية ،
- (٢) شهادة العالمية مع الاجازة في التدريس ،
- (٣) شهادة العالمية من درجة أستاذ في النحو ،
- (٤) شهادة العالمية من درجة أستاذ في البلاغة .

مادة ٦٣ — المواد التي تدرس في الكلية للحصول على شهادة الدراسة العالمية في اللغة العربية هي الآتية :

النحو ، الصرف ، الوضع ، فقه اللغة ، الأصول ، الانشاء ، علوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع) ، الآداب العربية وتاريخها ، العروض والقافية ، التفسير ، الحديث ، المنطق ، الفلسفة ، المطالعة ، لغة أجنبية (الانجليزية أو الفرنسية) وتدرس بصفة اختيارية .

مادة ٦٤ — يشترط لقبول الطالب في قسم إجازة التدريس أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالمية من إحدى الكليات .

مادة ٦٥ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)

المواد التي تدرس في الكلية بقسم إجازة التدريس هي الآتية :

علم النفس ، أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي ، تاريخ التربية ، التربية العملية ، طرق التدريس الخاصة ، الأخلاق ، تدبير الصحة المدرسي ، الرسم ، تجويد الخط ، التربية البدنية ، لغة أجنبية اختيارية وهي التي درست في الكلية .

مادة ٦٦ — يشترط لقبول الطالب في قسم التخصص للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ أو في النحو أو في البلاغة أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة العالمية في اللغة العربية .

مادة ٦٧ — المواد التي يتخصص فيها الطالب للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ هي :

(أ) في قسم النحو : النحو ، الصرف ، الوضع ، فقه اللغة ، العروض والقافية ، وتدرس في هذا القسم مبادئ اللغتين العبرية والسريانية .

(ب) في قسم البلاغة : علوم البلاغة ، الأدب العربي وتاريخه ، العروض والقافية ، وتدرس في هذا القسم مبادئ اللغتين العبرية والسريانية .

الفصل السادس

أحكام مشتركة

(١) في قبول الطلبة

- مادة ٦٨ — يشترط لقبول الطالب في إحدى الكليات :
- (١) أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية ،
- (٢) أن ينجح في الكشف الطبي طبقًا للشروط التي توضع لذلك في اللائحة الداخلية .

(ب) في مدة الدراسة

- مادة ٦٩ — (معدلة طبقًا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)
- مدة الدراسة للحصول على شهادة الدراسة العالمية أربع سنوات ، وللحصول على شهادة العالمية مع الإجازة سنتان ؛
- ومدة الدراسة للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات .
- مادة ٧٠ — لا يجوز للطلاب أن يجمع بين قسمين من أقسام دراسة الإجازات أو التخصص ، ومع ذلك يجوز الجمع بين تحضير رسالة التخصص والدراسة في قسم من أقسام الإجازات .

(ج) في المواظبة

- مادة ٧١ — يجب على كل طالب أن يواظب على الدراسة بنسبة ٧٥ ٪ على الأقل من الزمن المخصص لها ؛

وتبين في اللائحة الداخلية الجزاءات المترتبة على عدم حصول الطالب على هذه النسبة .

(د) في الامتحانات

١ — في لجان الامتحانات

مادة ٧٢ — يكون شيخ الجامع الأزهر الرئيس العام لامتحان الشهادات ، وهو الذى يعين رؤساء امتحان هذه الشهادات ورؤساء وأعضاء لجانها والمراقبين ومساعدتهم ؛

على أنه فيما يتعلق بامتحان شهادة الدراسة العالية لكلية اللغة العربية وشهادة العالمية مع إجازة التدريس يكون تأليف لجان الامتحان بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية ؛

أما رؤساء وأعضاء امتحان النقل فيكون تعيينهم طبقا لما يقرر فى لائحة الامتحانات ؛

ويعين شيخ الجامع الأزهر مواعيد الامتحان بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة ؛

٢ — في امتحانات النقل وامتحان شهادة الدراسة العالية وشهادة العالمية مع الإجازة

مادة ٧٣ — يشترط لنجاح الطالب فى امتحان النقل والشهادات أن يحصل على الأقل على النهايات الصغرى فى الامتحان بالكيفية المبينة فى الجداول الملحقه بهذا القانون من رقم ٤ لغاية رقم ٩

مادة ٧٤ — يشمل امتحان شهادة الدراسة العالية امتحان تعيين فى مادتين يختارهما المجلس الأعلى من بين مواد الاختبار الشفوى المبينة فى الجداول رقم ٤ و ٥ و ٦ من جداول الامتحان المشار إليها فى المادة السابقة ويجرى على حسب النظام الذى يوضع فى لائحة الامتحانات .

تضمنت المادة الثانية من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨
إن الاختبار الشفوي في حفظ القرآن الكريم المذكور في الجداول من ٤
لغاية ٩ يكون تنفيذه ابتداء من امتحانات سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ الدراسية .

مادة ٧٥ — تعقد امتحانات النقل والشهادة على دورين أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح الدراسة في السنة التالية .

مادة ٧٦ — (معدلة طبقا للرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧)
يسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الذين دخلوا في امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو تخلفوا عنه بعذر قهري في كل المواد أو في بعضها ويمتحنون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه في حالة الرسوب في إحدى المجموعات يمتحن الطالب في مادة أو أكثر من مواد هذه المجموعة على حسب اختياره بشرط أن يشمل الامتحان المواد التي رسب فيها أو تخلف عنها .

مادة ٧٧ — (حذفت طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)

مادة ٧٨ — يعمل بنتيجة دورى الامتحان ترتيب واحد للناجحين ؛ ويرتب الناجحون على حسب مجموع درجاتهم التي نالوها في الامتحانين
التحريرى والشفوى ؛

ويراعى فيما يتعلق بالراسبين في الدور الأول أن يكون أساس ترتيبهم عند نجاحهم في الدور الثاني المجموع الذى حصلوا عليه في الدور الأول .

مادة ٧٩ — يجب على كل طالب دخول الامتحان الذى يعقد لفرقة ، وكل طالب لا يتقدم الى الامتحان يعتبر راسبا ويعامل بحكم المادة (٨٢) إلا إذا كان التخلّف لعذر مقبول .

مادة ٨٠ — يكون الامتحان في جميع سنى الدراسة مقصورا على مقرر السنة الحاصل فيها الامتحان .

مادة ٨١ — (حذفت طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)

مادة ٨٢ — لا يجوز للطالب في الدراسة العالية أو في دراسة قسم الأجازات أن يعيد الدروس في أكثر من فرقتين ولا أن يبقى في فرقة واحدة أكثر من سنتين ؛

ويقرب على عدم النجاح بعد الامادة على هذه الكيفية نحو اسم الطالب من السجلات وقطع مرتباته .

مادة ٨٣ — لشيخ الجامع الازهر في أحوال استثنائية أن يقرر بقاء الطالب الذى وسب مرتين سنة ثالثة .

مادة ٨٤ — لا يجوز لغير الطلبة المنتسبين أن يدخلوا امتحان الشهادات من الخارج ، على أنه يجوز للطلبة الذين فصلوا بسبب الرسوب في امتحان الشهادات دخول هذا الامتحان من الخارج مرتين على الأكثر في السنتين التاليتين لفصلهم .

٣ — في امتحان شهادة العالمية من درجة أستاذ

مادة ٨٥ — للحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ يشترط ما يأتى :

(أولاً) أن ينجح الطالب في امتحان بين قوة تفكيره ومبلغ تحصيله في القسم الذى تخصص فيه وفقاً للأحكام التى تبين في لائحة الامتحانات ؛

(ثانياً) أن يقدم رسالة في موضوع ذى صلة بمادة من مواد القسم الذى تخصص فيه يقره مجلس الكلية بعد أخذ رأى أستاذه في تلك المادة ؛

ويجب أن تكون الرسالة شاهدة بالعمل الجدى والبحث الشخصى المستقل الذى يفيد العلم فائدة محققة ، وأن تقرها لجنة تؤلف لهذا الغرض ، وأن ينصح الطالب في مناقشة علنية فيها .

مادة ٨٦ — يشترط لنجاح الطالب في الامتحان المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة السابقة أن يحصل على ٧٠ ٪ على الأقل من النهاية العظمى لمجموع درجات الامتحان ، وعلى ٦٠ ٪ على الأقل من النهاية العظمى المقررة لسكل مادة على حدة .

مادة ٨٧ — يكون النجاح في الرسالة بإحدى الدجارت الآتية :
(مُمرض — جيد — ممتاز) .

مادة ٨٨ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)
لا يجوز للطالب التقدم للامتحان قبل مضي أربع سنوات من تاريخ
انقضاءه ، وإذا لم يتقدم للامتحان الى نهاية السنة السابعة أو تقدم مرتين ولم
ينجح شطب اسمه ، ويجوز له التقدم للامتحان مرتين بعد ذلك من الخارج
في مدى ثلاث سنوات من تاريخ شطب اسمه .

مادة ٨٩ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)
من نجح في الامتحان يقبل منه تقديم الرسالة ثلاث مرات في مدى خمس
سنوات من تاريخ النجاح سواء أكان تقديم الرسالة في مدة الدراسة المقررة
للقسم أم بعدها ، على ألا يقبل تقديم الرسالة الأولى إلا بعد سنة على الأقل من
تاريخ النجاح في الامتحان ، ولا الرسالة الثانية أو الثالثة إلا بعد سنة على
الأقل من تاريخ رفض الرسالة السابقة عليها .

مادة ٩٠ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)
مع ملاحظة المواعيد المذكورة بالمادة السابقة يجوز لمن رفضت رسالته
أن يقدمها مرة أخرى مهذبة أو يقدم رسالة غيرها .
أما إذا لم ينجح في مناقشتها فيجب عليه أن يقدم رسالة أخرى بعد سنة
على الأقل من تاريخ عدم النجاح في المناقشة .

مادة ٩١ — (معدلة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨)
إذا لم تقبل الرسالة الثالثة أو لم ينجح الطالب في مناقشتها فلا تقبل منه
رسالة بعد ذلك .

مادة ٩٢ — يجوز للباحثين على شهادة العالمية طبقا للقوانين السابقة
ممن اشتغلوا بالتدريس في إحدى الكليات أو أقسام التخصص مدة لا تقل عن
خمس سنوات ، أن يتقدموا لامتحان شهادة العالمية من درجة أستاذ بالفرط
التي تبين في لائحة الامتحانات .

الباب الثالث

في المعاهد الدينية

مادة ٩٣ — الغرض من المعاهد الدينية تزويد الطلاب بثقافة عامة في الدين الاسلامي واللغة العربية وإعدادهم للدخول في كليات الجامع الأزهر .

مادة ٩٤ — يكون لكل معهد شيخ من العلماء يديره ويكون تعيينه بأمر ملكي ؛

ويكون لكل معهد فيه التعليم الابتدائي والثانوي وكيل من العلماء يعاون شيخه ويقوم مقامه حال غيابه ، ويعين بقرار من المجلس الأعلى .

مادة ٩٥ — يكون التعليم في المعاهد على مرحلتين : قسم التعليم الابتدائي ومدته أربع سنوات ، وقسم التعليم الثانوي ومدته خمس سنوات .

مادة ٩٦ — المواد التي تدرس في القسم الابتدائي هي :
علوم دينية : الفقه ، التوحيد ، السيرة النبوية وسيرة كبار الصحابة ، تجويد القرآن الكريم ؛

علوم اللغة العربية : الانشاء ، النحو ، الصرف ، الاملاء ، المطالعة والمحفوظات ؛

علوم أخرى : التاريخ والجغرافيا ، الرياضة ، تدير الصحة ، الرسم ، الخط .

مادة ٩٧ — المواد التي تدرس في القسم الثانوي هي :

علوم دينية : الفقه ، التفسير ، الحديث متنا ومصطلحا ، التوحيد ؛

علوم اللغة العربية : النحو ، الصرف ، البلاغة (البيان والمعاني والبديع) ،
الانشاء ، أدب اللغة ، العروض والقافية ، المطالعة والمحفوظات ؛

علوم أخرى : المنطق وأدب البحث ، الطبيعة ، الكيمياء ، علم الحياة ، التاريخ ، الجغرافيا .

مادة ٩٨ — يتخذ المجلس الأعلى في كل عام عدد الطلاب الذين يقبلون في السنة الأولى من القسم الابتدائي .

مادة ٩٩ — يشترط لقبول الطالب في السنة الأولى من القسم الابتدائي :

(أولا) ألا تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة ولا تزيد على ست عشرة سنة ؛

(ثانيا) أن يكون حافظا للقرآن الكريم كله ويؤدي امتحانا يثبت به ذلك ؛

(ثالثا) أن يؤدي بنجاح امتحانا في المطالعة والاملاء والخط والحساب طبقا لما يقرر في اللائحة الداخلية ؛

(رابعا) أن ينجح في الكشف الطبي طبقا للشروط التي توضع لذلك في اللائحة الداخلية .

مادة ١٠٠ — يشترط لقبول الطالب في السنة الأولى من القسم الثانوي :

(أولا) أن يكون حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية ؛

(ثانيا) أن ينجح في الكشف الطبي طبقا للشروط التي توضع لذلك في اللائحة الداخلية .

مادة ١٠١ — يعين شيخ الجامع الأزهر الرئيس العام لامتحان شهادتي الدراسة الابتدائية والثانوية ورؤساء اللجان وأعضاءها والمراقبين ومساعدتهم ؛

وأما رؤساء وأعضاء امتحان النقل فيكون تعيينهم طبقا لما يقرر في لائحة الامتحانات .

مادة ١٠٢ — يشترط انجاح الطالب في امتحان النقل والشهادات أن يحصل على الأقل على النهايات الصغرى في الامتحان بالكيفية المبينة في الجدولين رقم ٢ و ٣ من الجداول الملحقه بهذا القانون .

مادة ١٠٣ — تعقد امتحانات النقل والشهادات على دورين أحدهما في نهاية السنة الدراسية والثاني قبل افتتاح السنة التالية في المواعيد التي يحددها شيخ الجامع الأزهر .

مادة ١٠٤ — (معدلة طبقا للرسوم بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٧) يسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الآتي بيانهم :

١ — الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور الدور الأول أو إكمال لأسباب قهرية ويمتحنون فيما تخلفوا عنه .

٢ — الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في الشهادات الابتدائية والثانوية وامتحن النقل لطلبة الأقسام الثانوية ولطلبة السنة الثالثة الابتدائية في كل المواد أو في بعضها ويمتحنون فيما رسبوا فيه .

مادة ١٠٥ — يكون لكل من السلوك والمواظبة درجة نهايتها الكبرى ٤٠ والصغرى ٣٢ ؛

وتبين في اللائحة الداخلية القواعد الواجب اتباعها في تقدير درجات السلوك والمواظبة والجزاءات المترتبة على عدم حصول الطالب على النهاية الصغرى لها .

مادة ١٠٦ — تسرى أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٤ على امتحانات النقل والشهادة في القسمين الابتدائي والثانوي ؛

ومع ذلك فلشيخ الجامع الأزهر في أحوال استثنائية أن يقرر بقاء الطالب الذي رسب مرتين في امتحانات الدراسة الثانوية سنة ثالثة ؛

ويجوز لطلبة المعاهد الدينية الحرة التي يقرر المجلس الأعلى وضعها تحت إشراف الجامع الأزهر دخول امتحان شهادة الدراسة الابتدائية على أن

يؤدوا الامتحان في جميع مقررات هذا القسم ، ومن يرسب منهم يجوز قبوله مرة أخرى في الامتحان خلال السنتين التاليتين لرسوبه .

الباب الرابع في الاقسام العامة

- مادة ١٠٧ — الأقسام العامة هي معاهد الغرض منها سد حاجة من يريد معرفة أحكام الدين واللغة العربية .
- مادة ١٠٨ — يبين في اللائحة الداخلية نظام الدراسة للأقسام العامة .

الباب الخامس في المساحات

- مادة ١٠٩ — يحدد المجلس الأعلى كل عام بدء الدراسة ونهايتها في الكليات والمعاهد الدينية والأقسام العامة .
- مادة ١١٠ — تعطل الدروس ويساح الطلبة في الكليات والمعاهد الدينية والأقسام العامة في أيام العطلات الرسمية للدولة ، ويقدر شيخ الجامع الأزهر مدة العطلة للعيدين ، وله أن يقرر مساححة الطلبة في الأعياد والمواسم الخاصة .
- مادة ١١١ — يجوز لشيخ الجامع الأزهر وقف الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية والأقسام العامة لمدة لا تزيد على أسبوع لأسباب طارئة تبين في الأمر الذي يصدره ، فإن استدعى الحال استمرار وقف الدراسة لأكثر من أسبوع وجب عرض الأمر على المجلس الأعلى .

الباب السادس في الأحكام العامة والأحكام الوقتية

الفصل الأول في الأحكام العامة

- مادة ١١٢ — العالم من بيده شهادة العالمية طبقاً لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة .
- مادة ١١٣ — يجوز للمجلس الأعلى أن يمنح درجة شرف من طبقة شهادة العالمية من درجة أستاذ لمن هم أهل لذلك من الممتازين في خدمة العلم والدين .
- مادة ١١٤ — يمنح شيخ الجامع الأزهر شهادات الدراسة الابتدائية والثانوية والعالية .
- مادة ١١٥ — تمنح شهادات العالمية مع الإجازة وشهادات العالمية من درجة أستاذ ببراءة ملكية ، وتعتبر من الشهادات العليا من حيث الحقوق التي منحوها لحاملها .
- مادة ١١٦ — ينشر كشف ترتيب الناجحين في الشهادات بالجريدة الرسمية .
- مادة ١١٧ — الخائزون لشهادة الدراسة الثانوية يكونون أهلاً للتدريس في المكاتب العامة ؛
- والخائزون لشهادة الدراسة العالية يكونون أهلاً للوظائف الكتابية بالجامع الأزهر والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ووزارة الأوقاف وللتدريس في الأقسام العامة وفي المساجد ولوظائف الخطابة والإمامة والمأذونية .
- مادة ١١٨ — الخائزون لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والمحاماة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ؛

والخائزون لشهادة العالمية مع إجازة الدعوة والارشاد يكونون أهلا لوظائف الدعوة والارشاد؛

والخائزون لشهادة العالمية مع إجازة التدريس يكونون أهلا للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة .

مادة ١١٩ — الخائزون لشهادة العالمية من درجة أستاذ يكونون أهلا لتدريس ما تخصصوا فيه في كليات الجامع الأزهر والجامعة المصرية والمعاهد المعادلة لها .

الفصل الثاني

في الأحكام الوقنية

مادة ١٢٠ — العلماء الذين يتناولون مرتبات مقررة من قبل صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ولم ينالوا وظيفة من الوظائف في الجامع الأزهر تبقى لهم هذه المرتبات الى أن تنحل عنهم .

مادة ١٢١ — أولاد العلماء الذين يأخذون مرتبات عن آبائهم من قبل صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ يبقى لهم الحق في تناول هذه المرتبات ما دامت أمماؤهم مسجلة في سجلات المنتسبين بالجامع الأزهر، ومن شطب اسمه من هذه السجلات يقطع مرتبه ؛

وكذلك أولاد العلماء الذين يتناولون الآن مرتبات بمقتضى القواعد التي قررها المجلس الاعلى عملا بالمادة (١١٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ في الفترة الواقعة بين سنة ١٩١١ وسنة ١٩٢١ التي صدرت فيها لأئحة التقاعد تبقى لهم مرتباتهم الى أن تقطع وفقا لتلك القواعد .

مادة ١٢٢ — الى أن يحين الوقت لتطبيق الشرط الثالث من المادة (١٠) يجوز — مع مراعاة باقي الشروط المذكورة فيها — انتخاب كبار العلماء من بين الخائزين لشهادة العالمية بشرط أن يكون المرشح قد اشتغل بالتدريس في إحدى

الكليات أو في القسم العالى المقرر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مدة خمس سنوات على الأقل ، أو أن يكون قد شغل وظيفة عضو بالمحكمة العليا الشرعية ، ويشترط في الحالين أن يكون قد مضى على نيابة شهادة العالمية خمس عشرة سنة على الأقل .

مادة ١٢٣ — تحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين في كليات الجامع الأزهر بقرار يصدره المجلس الأعلى بعد أخذ رأى مجلس كل كلية ، ويراعى في هذا التحديد بقدر الامكان المركز الحالى لهؤلاء الاعضاء ولو لم تتوافر فيهم الشروط المذكورة في هذا القانون .

مادة ١٢٤ — استثناء من أحكام هذا القانون يصح في تعيين الاساتذة ذوى الكرامى والاساتذة المساعدين والمدرسين التجاوز عن الشروط المبينة في المادتين ٤١ و ٤٢ ويعمل بهذا التجاوز لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٢٥ — يستمر العمل باللوائح المعمول بها الآن التى وضعت تنفيذا للقوانين السابقة الى أن تعدل وذلك فيما لا يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢٦ — يلغى امتحان شهادة العالمية للقسم المؤقت المشار اليه في المادة (١٥١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، بانتهاء سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الدراسية ؛

ويجوز استثناء وتأيدا لقرار المجلس الأعلى للأزهر الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٣٥ لمن استنفدوا مرات دخول الامتحان ولم ينجحوا أن يتقدموا مرة أخرى في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الدراسية ما لم يكونوا قد دخلوا الامتحان في سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الدراسية طبقا للقرار المذكور ، ففي هذه الحالة لا يكون لهم حق دخول الامتحان ؛

ويجوز لمن لم يستنفدوا مرات دخول الامتحان أن يتقدموا اليه مرتين في السنتين الدراسيتين ١٩٣٥ - ١٩٣٦ و ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ما لم يكونوا قد

دخلوا الامتحان في سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الدراسية طبقاً للقرار المذكور فانه في هذه الحالة لا يبقى لهم إلا فرصة واحدة لدخول الامتحان في السنتين المذكورتين .

مادة ١٢٧ — تلغى الدراسة في القسم العالى المقرر بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ بانتهاء سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الدراسية ، ويلغى امتحان شهادة العالمية لذلك القسم بعد انتهاء سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الدراسية ؛

ويبدأ في إلغاء قسم التخصص المقرر بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٣ تدريجاً من سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الدراسية ، ويتم إلغاؤه في سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ الدراسية ، ويلغى امتحان شهادة التخصص المذكور بعد انتهاء سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ الدراسية ؛

ويجوز استثناء وتأييداً لقرار المجلس الاعلى للأزهر الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ لمن تقدم الى أى الامتحانات المذكورين في الفقرتين السابقتين المرات التي يجيزها القانون ولم ينجح أن يتقدم مرة أخرى في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الدراسية ما لم يكن قد دخل الامتحان سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الدراسية طبقاً للقرار المذكور ، وفي هذه الحالة لا يكون له حق دخول الامتحان .

مادة ١٢٨ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر ، وكذلك كل ما خالف هذا القانون من الأحكام .

مادة ١٢٩ — يضع المجلس الاعلى ما يراه لازماً من الأحكام الوقتية التي يقتضيها تغيير النظام الدراسي والامتحانات الى أن يتم تنفيذ النظام الجديد بجميع سنى الدراسة .

مادة ١٣٠ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الحفائية والأوقاف
والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ،
ويلعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمن بأن يصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

فؤاد

صدر بإسراى القبه في ٣ المحرم سنة ١٣٥٥ (٢٦ مارس سنة ١٩٣٦)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	وزير الأوقاف	وزير الحفائية
احمد عبد الوهاب	محمد على علوبه	احمد على	احمد على

جدول رقم ١
كراسى التدريس فى السكليات

كلية الشريعة

عدد الكراسى	المواد
١	التفسير
١	الحديث متنا ورجالا ومصطلحا
٢	الاصول
٥	الفقه (٢ للحنفية وواحد لكل من الشافعية والمالكية والحنابلة)
١	تاريخ التشريع الاسلامى
١	المنطق والفلسفة

كلية أصول الدين

٢	التوحيد والفلسفة
٢	التفسير
٢	الحديث
١	المنطق وأدب البحث
١	الاخلاق وعلم النفس
٢	التاريخ الاسلامى

كلية اللغة العربية

٢	النحو والصرف والوضع وفقه اللغة
٢	علوم البلاغة
٢	الآداب العربية وتاريخها
١	التفسير
١	الحديث
١	المنطق والفلسفة

جدول رقم ٢

(مشار إليه في المادة رقم ١٠٢)

القسم الابتدائي

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريري
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	١ - الفقه
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٢ - التوحيد
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٣ - السيرة النبوية وسيرة كبار الصحابة
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٤ - الانشاء
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٥ - النحو
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٦ - الصرف
٠/٠٥٠	١٠	٢٠	٧ - الاملاء
٠/٠٤٠	١٦	٤٠	٨ - التاريخ والجغرافيا
٠/٠٤٠	١٦	٤٠	٩ - الرياضة
٠/٠٤٠	٨	٢٠	١٠ - تدبير الصحة
٠/٠٤٠	٨	٢٠	١١ - الرسم
٠/٠٥٠	١٠	٢٠	١٢ - الخط

تابع الجدول رقم ٢

الدرجة	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى		المواد
		لكل فرع مادة	لكل مادة	
				(٢) الاختبار الشفوي
٥٠٪	٢٠	—	٤٠	١ - تجويد القرآن الكريم واستذكاره
٥٠٪	٢٠	—	٤٠	٢ - المطالعة والمحفوظات ...
—	—	٢٠	—	المطالعة ...
—	—	٢٠	—	المحفوظات ...

ويختبر الطالب شفويا أيضا في مادتين من مواد الامتحان التحريري يعينهما المجلس الأعلى سنويا من بين مواد العلوم الدينية والعربية وتكون النهاية الكبرى لكل منهما ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠

جدول رقم ٣
(مشار إليه في المادة ١٠٢)

القسم الثانوى

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريرى
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	١ — الفقه
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٢ — التفسير
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٣ — الحديث متنا ومصطلحا
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٤ — التوحيد
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٥ — النحو
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٦ — الصرف
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٧ — البلاغة
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٨ — الانشاء
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٩ — أدب اللغة
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	١٠ — العروض والقافية
٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	١١ — المنطق وأدب البحث ...
٠/٠٣٠	٦	٢٠	١٢ — الطبيعة
٠/٠٣٠	٦	٢٠	١٣ — الكيمياء
٠/٠٣٠	٦	٢٠	١٤ — علم الحياة
٠/٠٣٠	٦	٢٠	١٥ — التاريخ
٠/٠٣٠	٦	٢٠	١٦ — الجغرافيا

تابع الجدول رقم ٣

المواد	النهاية الكبرى		النهاية الصغرى للنجاح	مجموع الدرجات
	لكل مادة	لكل فرع مادة		
(٢) - الاختبار الشفوى				
١ - استذكار القرآن الكريم	٤٠	—	٢٠	٥٠٪
٢ - المطالعة والمحفوظات ...	٤٠	—	٢٠	٥٠٪
المطالعة	—	٢٠	—	—
المحفوظات	—	٢٠	—	—

ويختبر الطالب شفويا أيضا في مادتين من مواد الامتحان التحريري يعينهما المجلس الأعلى سنويا من بين مواد العلوم الدينية والعربية وتكون النهاية الكبرى لكل منهما ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠

جدول رقم ٤
(مشار إليه في المادة ٧٣)
ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨
كلية الشريعة

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المسود
			(١) الامتحان التحريري
٠.٥٠٪	٢٠	٤٠	١ — التفسير
٠.٥٠٪	٢٠	٤٠	٢ — الحديث متناورا ورجالا ومصطلحا
٠.٥٠٪	٢٠	٤٠	٣ — أصول الفقه
٠.٥٠٪	٢٠	٤٠	٤ — الفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب في المسائل الكلية
٠.٥٠٪	٢٠	٤٠	٥ — تاريخ التشريع الاسلامي ...
٠.٦٠٪	١٢٠	٢٠٠	المجموع
٠.٤٠٪	٨	٢٠	٦ — المنطق
٠.٤٠٪	٨	٢٠	٧ — الفلسفة

تابع الجدول رقم ٤

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(٢) الاختبار الشفوي
٠/٥٠	٩٥	٣٠	١ - حفظ القرآن الكريم ...
٠/٥٠	١٠	٢٠	٢ - الفقه
٠/٥٠	١٠	٢٠	٣ - التفسير
٠/٥٠	١٠	٢٠	٤ - الحديث
٠/٥٠	١٠	٢٠	٥ - أصول الفقه

جدول رقم ٥
(مشار اليه في المادة ٧٣)
ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨

كلية أصول الدين

النسبة المئوية	النهاية الصغرى للنجاح	النهاية الكبرى	المواد
			(١) الامتحان التحريري
٥٠٪	٢٠	٤٠	١ — التوحيد
٥٠٪	٢٠	٤٠	٢ — التفسير
٥٠٪	٢٠	٤٠	٣ — الحديث متنا ورجالا ومبطلعا
٥٠٪	٢٠	٤٠	٤ — المنطق وآداب البحث ...
٥٠٪	٢٠	٤٠	٥ — الاخلاق
٥٠٪	٢٠	٤٠	٦ — الفلسفة
٥٠٪	٢٠	٤٠	٧ — الأصول
٥٠٪	٢٠	٤٠	٨ — التاريخ الاسلامي
٦٠٪	١٩٢	٣٢٠	المجموع
٤٠٪	٨	٢٠	٩ — علم النفس
٤٠٪	٨	٢٠	١٠ — اللغة الأجنبية

تابع الجدول رقم ٥

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للنجاح	النسبة المئوية
(٢) الاختبار الشفوي			
١ — حفظ القرآن الكريم ...	٣٠	١٥	٥٠ ٪
٢ — التوحيد	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٣ — التفسير	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٤ — الحديث	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٥ — الفلسفة	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٦ — اللغة الأجنبية	٢٠	٨	٤٠ ٪

جدول رقم ٦
(مشار اليه في المادة ٧٣)
ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨
كلية اللغة العربية

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للنجاح	النسبة المئوية
(١) الامتحان التحريري			
١ — النحو	٤٠	٢٠	٥٠٪
٢ — الصرف	٤٠	٢٠	٥٠٪
٣ — الوضع	٤٠	٢٠	٥٠٪
٤ — فقه اللغة	٤٠	٢٠	٥٠٪
٥ — الأصول	٤٠	٢٠	٥٠٪
٦ — الأنشاء	٤٠	٢٠	٥٠٪
٧ — علوم البلاغة	٤٠	٢٠	٥٠٪
٨ — الآداب العربية وتاريخها ...	٤٠	٢٠	٥٠٪
٩ — العروض والقافية	٤٠	٢٠	٥٠٪
المجموع	٣٦٠	٢١٦	٦٠٪
١٠ — التفسير	٢٠	٨	٤٠٪
١١ — الحديث	٢٠	٨	٤٠٪
١٢ — المنطق	٢٠	٨	٤٠٪
١٣ — الفلسفة	٢٠	٨	٤٠٪

تابع الجدول رقم ٦

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للتجاح	النسبة المئوية
(٢) الاختبار الشفوي			
١ - حفظ القرآن الكريم ...	٣٠	١٥	٥٠ ٪
٢ - النحو	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٣ - الصرف	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٤ - الآداب العربية وتاريخها ...	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٥ - علوم البلاغة	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٦ - المطالعة	٢٠	١٠	٥٠ ٪

جـسـدول رقم ٧
(مشار اليه في المادة ٧٣)
ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨
قسم اجازة القضاء الشرعى

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للشجاح	النسبة المئوية
(١) الامتحان التحريرى			
١ - قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والاوقاف والمجالس الحسية ومجلس الايلاط	٥٠	٣٠	٦٠٪
٢ - التوثيقات الشرعية ...	٥٠	٣٠	٦٠٪
٣ - اجراءات وتعميمات قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ ...	٥٠	٣٠	٦٠٪
٤ - السياسة الشرعية ...	٥٠	٣٠	٦٠٪
٥ - القانون الدولى الخاص ...	٤٠	٢٠	٥٠٪
٦ - تاريخ القضاء والقضاة فى الاسلام	٤٠	٢٠	٥٠٪
٧ - النظام الدستورى للدولة ...	٤٠	٢٠	٥٠٪
٨ - محاضرات فى مبادئ الاقتصاد	٤٠	٢٠	٥٠٪
٩ - محاضرات طبية ...	٤٠	٢٠	٥٠٪
١٠ - محاضرات فلكية ...	٤٠	٢٠	٥٠٪

تابع الجدول رقم ٧

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للنجاح	النسبة المئوية
(٢) الاختبار الشفوى			
١ - حفظ القرآن الكريم ...	٣٠	١٥	٥٠ ٪
٢ - { فوائين ولوائح المحاكم الشرعية والاوقاف والمجالس الحسينية ومجلس البلاط }	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٣ - اجراءات وتميزات قضائية ودراسة القضايا ذات المبادئ	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٤ - السياسة الشرعية ...	٢٠	١٠	٥٠ ٪

جدول رقم ٨
(مشار اليه في المادة ٧٣)
ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨
قسم اجازة الدعوة والارشاد

نوع الامتحان	الوقت ساعات	النهاية الصغرى للتجريح	النهاية الكبرى	المواد
				(١) الامتحان التحريري والعمل
تحريري	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	١ — القرآن الكريم وعلومه ...
»	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	٢ — الحديث الشريف وعلومه
»	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	٣ — الدعوة الى سبيل الله وسائر
عملي	٠/٠٦٠	٢٤	٤٠	٤ — الخطابة والمناظرة ...
تحريري	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٥ — المال والنحل والمذاهب الفقهية وتواريخها
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٦ — البسمة والعادات ...
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٧ — اللغة الاجنبية التي درست في الكلية
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٨ — اللغة الشرقية ...

تابع الجدول رقم ٨

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للنجاح	النسبة المئوية
(٢) الاختبار الشفوي			
١ - حفظ القرآن الكريم ...	٣٠	١٥	٥٠ ٪
٢ - القرآن الكريم وعلومه ...	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٣ - الحديث الشريف وعلومه	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٤ - الملل والنحل والمذاهب الفقهية وتواريخها	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٥ - اللغة الأجنبية التي درست في الكلية	٢٠	١٠	٥٠ ٪
٦ - اللغة الشرقية	٢٠	١٠	٥٠ ٪

جدول رقم ٩

(مشار اليه في المادة ٧٣)

ومعدل طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨

قسم اجازة التدريس

نوع الامتحان	الدرجة التي يحصل عليها	الدرجة التي يحصل عليها	الدرجة التي يحصل عليها	المواد
				(١) الامتحان التحريري والعملي
تحريري	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	١ — علم النفس
»	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	٢ — أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي
»	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	٣ — تاريخ التربية
عملي	٠/٠٦٠	٣٠	٥٠	٤ — التربية العملية
تحريري	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٥ — طرق التدريس الخاصة ...
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٦ — تدبير الصحة المدرسي ...
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٧ — الأخلاق
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٨ — الرسم ^١
»	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	٩ — تجويد الخط
عملي	٠/٠٥٠	٢٠	٤٠	١٠ — التربية البدنية

تابع الجدول رقم ٩

المواد	النهاية الكبرى	النهاية الصغرى للشجاح	النسبة المئوية
(٢) الاختبار الشفوي			
١ — حفظ القرآن الكريم ...	٣٠	١٥	٠/٥٠
٢ — علم النفس	٢٠	١٠	٠/٥٠
٣ — أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسي	٢٠	١٠	٠/٥٠

الحكومة المصرية

مرسوم باعتاد الأئمة الداخلية للمعاهد الدينية

مستخرج من « الوقائع المصرية » العدد ٤٥ الصادر في يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩
الموافق ٧ مايو سنة ١٩٣١

مطبعة الأزهر
١٩٣٩/٤/١٠٠

مرسوم

باعتقاد الأئمة الداخلية للمعاهد الدينية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

في مشايخ المعاهد وما يطلب منهم

مادة ١ — شيخ المعهد مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح والقرارات ، وكذا التعليمات والمنشورات التي تصدر له من الإدارة العامة ، وعليه أن يتخذ الطرق الكافلة لحسن سير الدراسة والنظام في معهده .

مادة ٢ — لا يجوز أن يتخذ جزء من مباني المعهد لأى غرض خارج عن المصلحة أو أن ينتفع أو يباح الانتفاع لأى إنسان بأى شىء من الأشياء المخصصة للمعهد كالمياه والنور والأثاث إلا إذا كانت ذلك باذن من الإدارة العامة .

مادة ٣ — على شيخ المعهد أن يكثر من زيارته لفصول الدراسة وأن يقف على قيمة عمل كل مدرس وأن يرشد المدرسين إلى ما فيه إصلاح طرق

التعليم وأن يتحقق من أن أعمال الطلبة التحريرية موضع عناية وأن يراجع دفاتر إعداد الدروس ودفاتر المكتب .

مادة ٤ — إذا وقع من أحد مدرسي المعهد أو موظفيه إهمال أو تقصير أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو القرارات أو المنشورات أو الأوامر التي تصدر إليه فلشيخ المعهد أن يلفت نظره إلى ذلك ويحذره بخطاب رسمي فإن لم يرتدع رفع الأمر للإدارة العامة وطلب عقابه بإحدى العقوبات المبينة في المادة الخاصة بتأديب الموظفين .

مادة ٥ — عقب الدور الأول من الامتحانات السنوية يرسل شيخ المعهد للإدارة العامة تقريراً عن سير العمل بالمعهد في أثناء العام الدراسي ويضمنه جميع ما يرى من الاقتراحات النافعة التي تؤدي إلى رفع المستوى العلمي والأدبي للمعهد .

مادة ٦ — شيخ المعهد مسئول عما يصرف من أموال المعهد ومن السلفة المستديمة . وعليه أن يجرد خزانة المعهد في كل شهر مرة على الأقل ويوقع على الدفتر الخاص بما يفيد ذلك ويرسل صورة من محضر الجرد الرسمية إلى الإدارة العامة ، وعليه مطالبة نظار الأوقاف التي للمعهد بها نصيب وتحصيل ما يخصه وإيداعه لحساب الإدارة العامة . وإذا احتاج الأمر إلى المقاضاة رفع الأمر إلى شيخ الجامع الأزهر لاتخاذ ما يراه .

مادة ٧ — تجرد أدوات المعامل وكتب المكتبة وسائر الأصناف المستديمة جرداً تاماً تحت إشراف شيخ المعهد مرة كل سنة .

مادة ٨ — يكلف شيخ المعهد أرباب العهد في معبده بتقديم الضمانات السنوية طبقاً للتعاييات المالية ، وبعد انتهاء الميعاد المحدد لتقديم الضمانات يجبر الإدارة العامة بمن قدم ضماناً وقيمتها ومن لم يقدم .

الباب الثاني

في المدرسين والموظفين

مادة ٩ — على المدرسين والموظفين أن يقوموا بما يكلفهم إياه شيخ المعهد من الأعمال المختصة بالمعهد .

مادة ١٠ — المدرسون والموظفون بصفقتهم هذه ممنوعون من الاتصال بالطلبة في غير ماله علاقة بالمعهد وأعماله .

مادة ١١ — لا يجوز للمدرسين ولا للموظفين أن يتعاملوا مع الطلبة معاملة مالية .

مادة ١٢ — على المدرس أن يستعمل دفتر تحضير الدروس ودفتر المكتب طبقا للتعليمات التي تصدرها الادارة العامة .

مادة ١٣ — على المدرسين أن يتحققوا قبل بدء التدريس من حضور الطلبة ويكتبوا الغائبين منهم والذين تأخروا عن الميعاد في الاستمارة الخاصة بذلك .

مادة ١٤ — يجب على المدرسين ألا يشتغلوا أثناء الحصة بشئ ماسوى موضوع الدرس .

مادة ١٥ — المدرس مسئول عن اتمام المقرر قبل نهاية السنة الدراسية .

مادة ١٦ — لا يسوغ مطلقا للمدرسين ولا لشيوخ المعاهد وموظفيها أن يعطوا دروسا خصوصية لآى شخص من طلبة المعهد أو من خارجه ولا أن يقوموا بالتدريس في مدرسة أو معهد ولا بأى عمل خارج عن وظيفتهم إلا إذا حصلوا أولا على اذن من الادارة العامة .

مادة ١٧ — لشيخ المعهد أن يختار من بين مدرسي المعهد أو موظفيه من يعاونونه في أعمال المراقبة العامة ، وكل ما تستدعيه مصلحة العمل من الأعمال الأخرى .

مادة ١٨ — في حال غياب شيخ المعهد يكون لمن ينوب عنه رسميا جميع اختصاصات شيخ المعهد وعليه واجباته .

مادة ١٩ — يعين للتفتيش على المعاهد الدينية وعلى الوعظ والارشاد العدد اللازم من المفتشين ويكونون تابعين لشيخ الجامع الأزهر .

الباب الثالث

في النظام الدراسي وفي الطلبة

في النظام الدراسي :

مادة ٢٠ — يحدد مجلس الأزهر الأعلى متوسط عدد الحصص الأسبوعية التي يقوم بتدريسها المدرس في كل من القسمين الابتدائي والثانوي ، ويحدد كذلك عدد الفصول والطلبة في كل معهد .

في الطلبة :

مادة ٢١ — يراعى في قبول الطلبة بالمعاهد أن يختص كل معهد بطلبة الجهات القريبة منه وفقا للتوزيع الذي يقرره مجلس الأزهر الأعلى .

مادة ٢٢ — تقدم طلبات الانتساب على الاستمارة الخاصة بذلك الى المعهد الذي يريد الطالب أن ينتسب اليه ويجب أن يكون معها الأوراق الآتية :

(أولا) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها من الأوراق الرسمية أو صورها الرسمية أو شهادة بكونه ساقط القيد ، وحيلثذ يكتفى في بيان سنه بتقدير طبيب المعهد ،

(ثانيا) شهادة بحسن السير والسلوك وأنه لم يسبق الحكم عليه بما يخل بشرفه .

مادة ٢٣ — تعلن الادارة العامة سنويا المواعيد التي تحددها لتقديم طلبات الانتساب الى المعاهد ومواعيد الكشف الطبي وامتحان القبول .

مادة ٢٤ — يكشف على طالبي الانتساب الذين استوفيت طلباتهم كشفا طبيا لمعرفة حالتهم الصحية . ويشترط في قبول الطالب أن يكون غالبا من الأمراض المعدية ، وألا يقل مجموع ما يأخذه في البصر عن ثلثين في العينين معا ، ويستثنى من هذا العميان .

مادة ٢٥ — لا يدخل امتحان القبول إلا من نجح في الكشف الطبي طبقا للمادة السابقة .

مادة ٢٦ — امتحان القبول يكون كما يأتي :

أولا — القرآن الكريم ، ويشترط أن يكون الطالب حافظا للقرآن كله .
ثانيا — اللغة العربية :

(أ) الامتحان التحريري : املاء (النهاية الكبرى ٢٠) .

(ب) الامتحان الشفوي : مطالعة (النهاية الكبرى ٢٠) .

والنهاية الصغرى لمجموع اللغة العربية تحريريا وشفويا هي ٥٠٪ .

من النهاية الكبرى بشرط ألا يقل في أحدهما عن ٢٥٪ .

ثالثا — الخط العربي (النهاية الكبرى ٢٠ والنهاية الصغرى ٤٠٪ منها)

رابعا — الحساب ، ويكون تحريريا فقط (النهاية الكبرى ٤٠ والنهاية الصغرى ٤٠٪ منها) .

ويعني العميان من هذا الامتحان فيما عدا القرآن الكريم :

مادة ٢٧ — لشيوخ المعهد أن يمنح الطلبة أجازة مرضية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في السنة بناء على شهادة طبية .

مادة ٢٨ — لشيخ المعهد فيما عدا المساحات المبينة في الفصل الثالث من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ أن يرخص للطلاب بإجازة استثنائية لا تتجاوز مدتها خمسة عشر يوما بناء على طلب كتابي من ولى أمره متى تبين أن هناك أسبابا توجب ذلك .

مادة ٢٩ — ليس للطلاب أن يخرج من المعهد إلا باذن من شيخه .

مادة ٣٠ — إذا غاب الطالب خمسة عشر يوما متوالية ولم يكن له عذر مقبول ، أو تكرر غيابه ثلاث مرات فأكثر بدون عذر وكان تغيبه ضارا بنتيجة تعليمه ، فلشيخ المعهد أن يطلب من الادارة العامة فصله .

مادة ٣١ — لا يجوز إيجاد كتب أو مطبوعات بالمعهد بقصد بيعها للطلبة إلا بترخيص من الادارة العامة .

مادة ٣٢ — يحظر جمع الاكتتابات .

مادة ٣٣ — الطلبة ممنوعون منعا باتا من الاشتراك في أية مظاهرة ومن كل اجتماع يوجب التهويس على الدروس أو الاخلال بالنظام .

مادة ٣٤ — محظور على الطلبة اعطاء أخبار للجرائد أو ابداء ملاحظات بواسطتها أو أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لاية جريدة كانت ولا يجوز لهم مراسلتها .

مادة ٣٥ — محظور على الطلبة الاشتغال داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها بقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو توزيع منشورات أو مطبوعات مما يخل بالنظام العام أو ينتهك حرمة المساجد ، ولا يجوز أن تكون لهم أية علاقة سياسية بأحد الأحزاب أو الجمعيات السياسية ، وكل من ثبت عليه شيء من ذلك يعاقب تأديبيا .

مادة ٣٦ — كل طالب خالف حكما من أحكام هذه اللائحة أو قوانين المعاهد الدينية أو غيرها من اللوائح أو القرارات أو أوامر المشيخة أو تعدى

على غيره بالأيذاء أو ارتكب أمرا يخل بالنظام أو بالمروءة وشرف العلم والدين يعاقب تأديبيا .

مادة ٣٧ - العقوبات البدنية ممنوعة قطعيا . والعقوبات التي يجوز

توقيعها على الطلبة هي :

(١) التوبيخ .

(٢) الحرمان من الحصبة .

(٣) الانذار .

(٤) الطرد من الدراسة لمدة لا تزيد على أسبوع .

(٥) قطع المرتبات لمدة لا تزيد على سنة .

(٦) الحرمان من دخول امتحان آخر السنة التي وقع فيها العقاب ، سواء

أكان في النقل أم في الشهادات .

(٧) الفصل .

وللمدرسين توقيع العقوبات البدنية الأولى .

ولشيخو المعاهد توقيع العقوبات الأربع الأولى .

ولجالس الادارة توقيع باقي العقوبات . ولشيخ الجامع الأزهر توقيع كل

هذه العقوبات .

وفصل الطالب من أى معهد يقتضى عدم قبوله فى أى معهد آخر .

مادة ٣٨ - يراعى فى تقدير درجات المواظبة نقص درجة لكل

اثنى عشرة حصبة يتخللها الطالب بلا عذر ويعتبر التخلف عن مبدأ الحصبة

تخلفا عن هذه الحصبة بأكملها .

أما درجات السلوك فيقدرها شيخ المعهد فى آخر كل سنة دراسية بعد

اطلاعه على العقوبات التى وقعت على الطالب أثناء السنة ، وبعد الوقوف على

درجات السلوك التى يقدمها له المدرسون والمراقبون فى هذه السنة .

الباب الرابع في الأروقة والحارات

مادة ٣٩ — يكون لكل رواق من أروقة المصريين والغرباء بالجامع الأزهر شيخ إذا قضت المصلحة أو شروط الواقفين بذلك ، وكذلك يكون الأمر في كل حارة .

ويجوز ضم رواق الى آخر أو حارة الى غيرها إذا قضت المصلحة بذلك ولم يخالف شرط واقف .

مادة ٤٠ — يكون تعيين مشايخ الأروقة والحارات من أهل الرواق أو الحارة ويفضل منهم العلماء الموظفون في الأزهر .

مادة ٤١ — يعين شيخ الجامع الأزهر مشايخ الأروقة والحارات ويفصلهم من هذه الوظيفة إذا خالفوا أو أمره أو تعليماته أو أصبحوا غير قادرين على أداء العمل المكلفين به ، وله أن يعاقبهم بالانذار أو قطع شئ من راتب الرواق إذا كان لمشيخة الرواق راتب .

مادة ٤٢ — لا يجوز الجمع بين راتب وظيفة وراتب مشيخة رواق أو حارة ، كما لا يجوز في المستقبل تقرير راتب لمشايخ الأروقة والحارات غير الموظفين إذا كان لهم من ريع الأوقاف ما يتناسب والعمل الذي يقومون به .

مادة ٤٣ — يعامل مشايخ الأروقة والحارات معاملة أمثالهم من المدرسين أو الطلبة فيما يتعلق بالأجازات ، ويجوز إعطاء الغرباء أجازة حادية خارج القطر لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر إذا وجد من يقوم مقامهم في عملهم .

مادة ٤٤ — لا يكون لشيخ الرواق أو الحارة وكيل إلا إذا كان بشرط واقف أو قضت المصلحة بذلك .

مادة ٤٥ — إذا كان شيخ الرواق أو الحارة بصفته هذه ناظرًا على وقف فعلية ادارة شئون هذا الوقف والمحافظة عليه وعدم اجراء صمارة فيه إلا بعد استئذان شيخ الجامع الأزهر و يقدم اليه حساب كل صمارة عقب انتهائها مؤيدا ذلك بالمستندات الكافية .

وعليه أن يقدم في أول كل سنة مالية حسابا عن جميع إيراد الوقف ومصروفه في السنة الماضية مصحوبا بالمستندات المؤيدة له .
وعليه أن يودع كل مبلغ حصله في خزانة الأزهر في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيله .

مادة ٤٦ — لا يلتحق طالب برواق إلا بعد قبوله في قسم من أقسام التعليم ، ويبقى في الرواق مادام منتسبا لقسمه ومنقطعا لطلب العلم .

مادة ٤٧ — يصدر شيخ الجامع الأزهر من التعليقات ما يراه لازما لمصلحة العمل بما لا يخالف نصوص القانون أو هذه اللائحة .

مادة ٤٨ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره على الجريدة الرسمية ماعدا الأحكام الخاصة بنظام الدراسة فيعمل بها من السنة الدراسية ١٩٣١ — ١٩٣٢ م .

صدر بمرأى عايدين في ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٢٧ أبريل سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الأوقاف

محمد حلمي عيسى

رياسة مجلس الأزهر الأعلى

مرسوم

بشأن لائحة استخدام المدرسين والموظفين وإجازاتهم وتأديبهم
بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العالمية الإسلامية

مستخرج من "الوقائع المصرية" العدد ٣٦ الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٣١

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

مصر سوم

بشأن لائحة استخدام المدرسين والموظفين وإجازاتهم وتأديبهم
بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع
الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

في ترتيب درجات المدرسين والموظفين . وفي شروط تعيينهم وترقيتهم

الفصل الأول

في ترتيب الدرجات

مادة ١ — ينقسم المدرسون والموظفون في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية
الى درجات على حسب النظام المقرر الان الى أن يصدر ما يعتله .

مادة ٢ — لا يجوز تعيين أحد أو منح ترقية أو علاوة إلا في حدود
الترتيب المقرر في الميزانية .

الفصل الثانى

فى شروط وكيفية تعيين المدرسين والموظفين

مادة ٣ — يكون انتخاب المدرسين والموظفين من الأنواع الآتية وهى :
(أولاً) الحائزون لشهادة العالمية مع لقب أستاذ وهم أهل للتدريس .
والمرافقة فى الكليات وفى أقسام التخصص .

(ثانياً) الحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص فى مهنة التدريس
وهم أهل للتدريس والمرافقة فى المعاهد الدينية والأقسام العامة .

(ثالثاً) الحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص فى الوعظ والارشاد
وهم أهل لوظائف الوعظ والارشاد .

(رابعاً) الحائزون للشهادة العالمية وهم أهل للوظائف الكتابية ووظائف
دور الكتب وما يماثلها .

(خامساً) الحائزون لشهادة العالمية أو التخصص الحالىون وهم أهل
للوظائف التى كانت لهم بمقتضى القوانين السابقة .

مادة ٤ — يكون انتخاب المدرسين والوعاظ والمرشدين على حسب نسبة
مجموع درجات التخرج العالى . ويحوز للجلس الأعلى فى حالات استثنائية
أن ينتخب على غير هذه الطريقة إذا رأى مصلحة فى ذلك .

وينتخب الكتاب وموظفو دور الكتب وغيرهم بعد أداء امتحان مسابقة
تجربيه الادارة العامة بعد الاعلان عنه فى الجرائد ويعمل بنتيجته لمدة لا تزيد
على سنتين .

مادة ٥ — يجب أن يكون المرشح حائزاً للشروط الآتية :

(أولاً) أن يكون مسلماً مصرى الجنس حسن السير والسلوك ولم يصدر
فى حقه أى حكم أو قرار غل بالشرف أو مناف لكرامة الدين بمقتضى شهادة
يوقع عليها اثنان من الموظفين الداخلين فى هيئة العمال لا يقل مرتب كل منهما

عن عشرين جنيتها في الشهر ويصنق على صفتها وامضائها رئيس المصاحبة التابعين لها .

ويجوز عند الضرورة تعيين غير المصريين من المسلمين .

(ثانيا) ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية بمقتضى شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية ، أو بقرار من القومسيون الطبي للحكومة بالقاهرة أو الاسكندرية اذا أثبت المرشح رسميا أن اسمه لم يكن مقيدا في دفتر المواليد .

(ثالثا) أن يكون سليم البنية خاليا من الأمراض المعدية ومما يمنعه من قيامه بالوظيفة المرشح لها ، وألا تقل درجة ابصاره عن $\frac{1}{3}$ في كل عين على حدة أو $\frac{2}{3}$ في عين و $\frac{1}{4}$ في الأخرى وذلك كله بمقتضى قرار من القومسيون الطبي للحكومة بالقاهرة أو الاسكندرية .

ويجوز قبول درجة الابصار المذكورة مع استعمال نظارة لا تزيد قوتها على ٦ (ديوپترى) لكل من العينين .

ومع ذلك يجوز للجلس الأعلى أن يقبل بطريق الاستثناء المتفوقين الذين تقل درجة ابصارهم عن الحد الأدنى اذا تبين من شهادة طبيب اخصائى في العيون أن قاع العين سليم وأن المرشح قادر على تأدية عمله .

ويجوز للجلس الأعلى أيضا قبول المكفوفين وغير الحائزين لدرجة الابصار المذكورة لتدريس المواد التي لا تحتاج الى البصر بشرط أن يكونوا من المتفوقين .

مادة ٦ — يعين شيخ الجامع الأزهر المدرس أو الموظف المنتخب بعد موافقة مجلس الأزهر الأعلى في الدرجة وبالمرتب اللذين يقرهما المجلس المذكور لمدة سنة تحت الاختبار من تاريخ مباشرة العمل . ويجوز مد مدة الاختبار سنة أخرى عند الاقتضاء وبموافقة المجلس الأعلى .

ويجوز فصل المدرس أو الموظف قبل انقضاء مدة الاختبار اذا ظهر عدم لياقته للوظيفة التي يشغلها .

ويثبت شيخ الجامع الأزهر المدرس أو الموظف في وظيفته بعد انقضاء مدة الاختبار وظهور قيامه بواجبه على وجه مرضى وبعد موافقة مجلس الأزهر الأعلى .

مادة ٧ — الوظائف التي تخلو في الدرجات العالية يشغلها المدرسون أو الموظفون الموجودون بطريق الترقية إلا إذا مست الحاجة إلى شغلها بغيرهم .

مادة ٨ — يجوز عند الحاجة تعيين مدرسين من غير العلماء لتدريس الحساب والجبر والهندسة والجغرافيا والتاريخ العام والتاريخ الطبيعى والرسم والكيمياء والطبيعة وتدير الصحة والتربية الوطنية وعلم النفس بشرط أن تتوفر فيهم شروط الاستخدام في الحكومة وأن يكونوا حائزين لشهادة عليا في الفنون التي يناط بهم تدريسها ويكون تعيينهم تحت الاختبار ويثبتون بالطريقة المبينة في المواد السابقة الخاصة بالتعيين والتثبيت ويعاملون بقانون المعاشات الملكية الذى يعامل به موظفو الحكومة .

مادة ٩ — لا يكون انتخاب مدرسى الحساب والهندسة العملية والجغرافيا والتاريخ ومبادئ العلوم وتدير الصحة بالأقسام الابتدائية إلا من العلماء الذين يحملون شهادة تخصص في المادة التي يراد التعيين لها فإذا لم يوجد متخصصون منهم تجرى الإدارة امتحان مسابقة بين طلاب الوظيفة من العلماء بالكيفية المبينة في المادة (٤) ويشترط ألا تقل درجة المرشح في هذا الامتحان عن ثلثي النهاية الكبرى .

ويكون تعيينهم وتثبيتهم بالطريقة التي تتبع مع العلماء الذين يعينون لتدريس العلوم الدينية والعربية .

مادة ١٠ — يجوز عند الحاجة ندب اخصائيين من الموظفين أو غيرهم للقيام بتدريس بعض حصص في الكليات أو أقسام التخصص أولقاء محاضرات بشرط موافقة المصالح التي يكونون تابعين إليها إذا كانوا من الموظفين . ويعطون مكافأة يقررها لهم مجلس الأزهر الأعلى .

مادة ١١ — يجوز عند الضرورة تعيين موظفين من غير العلماء للتفتيش على غير العلوم الدينية ويجوز تعيين موظفين من غير العلماء لأعمال طبية أو هندسية أو قضائية أو إدارة مجلة أو مطبعة أو لمراجعة الحسابات وامساك دفاتها أو للتحضيري المعامل .

ويشترط فيهم جميعاً أن تتوفر فيهم شروط الاستخدام في الحكومة ، وأن يكونوا حائزين لشهادات تؤهلهم لذلك ، ويعاملون معاملة موظفي الحكومة في التعيين والتثبيت .

مادة ١٢ — لا تسرى الأحكام المتقدمة على الخدمة السائرة ، وهؤلاء يمتنون في الوظائف الحالية بمعرفة شيخ الكلية أو المعهد أو بمعرفة وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية في الإدارة العامة . ويكون تعيينهم بأول مربوط الوظيفة المرشح لها بعد اتضاح لياقتهم للخدمة طبياً . وأن يكون المرشح مصرياً حسن السيرة والسلوك وليس له سوابق . ويصتق شيخ الجامع الأزهر على تعيينهم .

الفصل الثالث

في ترقية المدرسين والموظفين وعلاواتهم

مادة ١٣ — قاعدة الترقية هي الأقدمية في نيل الدرجة مع الكفاءة ، وعند التساوي فيهما يرجح الأقدم في التعيين ، وتاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للعاش .

مادة ١٤ — لا يجوز ترقية مدرس أو موظف من درجته إلى الدرجة التي تليها إلا بعد أن يكون قد قضى المدة المقررة للترقية في الحكومة .

مادة ١٥ — لا يجوز في أي حال من الأحوال ترقية مدرس أو موظف إلى درجة أعلى من التي تلي درجته .

مادة ١٦ — لا يجوز إصدار أمر بترقية مدرس أو موظف إلا إذا كانت الدرجة المطلوب ترقيته إليها خالية .

مادة ١٧ - يراعى فى الترقيات والعلاوات ومواعيدهما القواعد المتبعة فى الحكومة .

مادة ١٨ - الترقية وعلاوة الترقية يقررهما مجلس الأزهر الأعلى بناء على اقتراح شيخ الجامع الأزهر ، وبمراعاة القواعد المتقدمة بعد استشارة لجنة يؤلفها لذلك .

- مادة ١٩ - لا تسرى القواعد المتقدم ذكرها على الموظفين المعينين بأمر منا . وهؤلاء يقرر مجلس الأزهر الأعلى مقدار المساهية التى تعطى لهم والدرجة التى يوضعون فيها .

مادة ٢٠ - يتبع فى ترقية المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال وعلاواتهم القواعد المقررة لأمثالهم فى الحكومة .

أحكام عامة

مادة ٢١ - المدرسون والموظفون ممنوعون منعاً قطعياً من الاحتراف بأية حرفة فى الخارج غير حقهم التى هم فيها الا باذن من مجلس الأزهر الأعلى .

ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بالتعليم فى الخارج الا اذا كان ذلك لا يضر أعمال وظائفيهم وكانوا حاصلين على اذن كتابى من شيخ الجامع الأزهر .

مادة ٢٢ - المدرسون والموظفون ممنوعون من الاشتراك فى أية مظاهرة أو أى اجتماع سياسى ومن أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ومن إلقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو القيام بتوزيع منشورات أو مطبوعات يكون من شأنها افساد أخلاق الطلبة أو الهاؤهم عن طلب العلم أو الاخلال بالنظام العام أو بحرمة المساجد . كما أنهم ممنوعون من مكاتبة الجرائد والمجلات فى غير المسائل العلمية والدينية البحتة . ومن اعطاء أخبار اليها مباشرة أو بالواسطة .

وكل من خالف حكماً من أحكام هذه المادة يكون عرضة للفصل .

مادة ٢٣ - كل مدرس أو موظف أو مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذيا لحكم قضائي يجب إيقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك لا يمنع من الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه وتكون ماهيته حقا للصحة في كل مدة إيقافه ما لم يقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه أو تحكم المحكمة ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسه . ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة إيقافه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك .

مادة ٢٤ - ما لم ينص عليه في هذا الباب يرجع فيه الى القواعد المتبعة في الحكومة .

الباب الثاني

في تأديب المدرسين والموظفين

مادة ٢٥ - يعاقب تأديبيا كل مدرس أو موظف خالف حكما من احكام القوانين واللوائح الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية أو قرارات مجلس الأزهر الأعلى أو مجلس الادارة أو أوامر شيخ الجامع الأزهر أو رئيسه المباشر أو ارتكب أمرا يخل بالنظام أو كرامة العلم والدين .

مادة ٢٦ - تأديب المدرسين والموظفين في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والأقسام العامة والادارة العامة يختص به مجلس يؤلف برئاسة وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ومن أحد المفتشين يعينه شيخ الجامع الأزهر وأحد رجال القانون يعينه مجلس الأزهر الأعلى .

وفي حالة تأديب أحد المفتشين يؤلف مجلس التأديب برئاسة وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وعضوية اثنين يعينهما مجلس الأزهر الأعلى أحدهما من رجال القانون .

وهذا مع عدم الاخلاخ بأحكام المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ .

مادة ٢٧ — العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المدرسين وسائر الموظفين الداخلين في هيئة العمال هي :

(١) الانذار .

(٢) قطع الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

(٣) الايقاف بلا مرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٤) تنقيص الراتب .

(٥) الانزال من درجة الى التي دونها .

(٦) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة .

(٧) العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة أو جزء منهما .

ويجوز لشيخ الجامع الأزهر توقيع العقوباتين الأوليين .

مادة ٢٨ — لشيخ الجامع الأزهر أن يندب أحد المفتشين أو الموظفين لتحقيق ما يسند الى أحد المدرسين أو الموظفين من الأمور التي تستدعي التأديب .

ولا يكون المحقق عضوا في مجلس التأديب .

مادة ٢٩ — يعلن رئيس مجلس التأديب من أقيمت عليه الدعوى التأديبية بموضوع التهمة الموجهة اليه ويكلفه قبل انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل بالحضور أمام المجلس ليدافع عن نفسه شفويا أو كتابة .

مادة ٣٠ — لمجلس التأديب أن يجري ما يحتاجه للوصول الى الحقيقة .

مادة ٣١ — يجب أن يكون أعضاء مجلس التأديب جميعهم حاضرين وقت النظر في الدعوى التأديبية والمداولة فيها .

وفي حالة تغيب أحدهم أو حصول ما يمنعه من الحضور تعين السلطة المختصة من يقوم مقامه .

- مادة ٣٢ - الحكم الذى يصدر من مجلس التأديب يكون بأغلبية الآراء .
- مادة ٣٣ - يثبت علم المحكوم عليه بالحكم الصادر فى حقه باخباره وقت النطق به فى جلسة الحكم أو بخطاب رسمى يرسله اليه رئيس المجلس الصادر منه الحكم .

فى الاستئناف

- مادة ٣٤ - يجوز للدرسين والموظفين ان يمتأفوا الأحكام الصادرة عليهم من مجلس التأديب .
- مادة ٣٥ - المدة التى يجوز فيها رفع الاستئناف خمسة عشر يوما من تاريخ علم المحكوم عليه بحكم مجلس التأديب .
- مادة ٣٦ - يرفع الاستئناف الى مجلس الأزهر الأعلى بعريضة يقدمها المحكوم عليه شاملة لبيان أوجه تظلمه من الحكم بياناً كافياً .
- مادة ٣٧ - يحكم مجلس الأزهر الأعلى فى الاستئناف المرفوع اليه بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وأوجه تظلم المحكوم عليه المبينة فى عريضة الاستئناف أو التى يقدمها بمذكرة خاصة .
- وله أن يسمع أقوال المحكوم عليه أو يستوفى ما يرى لزوم استيفائه .
- مادة ٣٨ - يجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يستأنف الأحكام الصادرة من مجلس التأديب فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .
- مادة ٣٩ - لا تسرى الأحكام السابقة على الموظفين المعينين بأمر متأخر .
- مادة ٤٠ - المستخدمون الخارجون عن هيئة المال لا يحالون الى مجلس التأديب ولرئيسهم أن يوقع عليهم ما يراه من العقوبات أو يفصلهم عند الاقتضاء وفى حالة الفصل يجب التصديق على ذلك من شيخ الجامع الأزهر .

الباب الثالث

في اجازات المدرسين والموظفين

مادة ١٤ - لا يجوز منح المدرسين اجازات عادية أثناء مدة الدراسة وانما يجوز أن يرخص لهم شيوخ المعاهد والكليات باجازات استثنائية لا تزيد مدتها عن سبعة أيام في كل سنة دراسية بمرتب كامل .

مادة ١٥ - يكون المدرسون أثناء العطلة الصيفية في مساهمة عمومية الا من يتسبب لأعمال الامتحانات أو غيرها ويجب على جميع المدرسين أن يكونوا موجودين بمعاهدهم وكلياتهم قبل ابتداء الدراسة بأسبوع على الأقل .

مادة ١٦ - يجوز منح المدرسين اجازات مرضية عن كل ٣ سنوات تقضى في الخدمة بالشروط الآتية :

شهران بمرتب كامل .

» بنصف مرتب .

» ربع » .

وبعد انقضاء هذه المدة يعرض المدرس على القومسيون الطبي ليقرر ما اذا كان يليق للبقاء في الخدمة أو لا يليق . فاذا قرر عدم لياقته يحال الى التقاعد .

وجوز لمجلس الأزهر الأعلى بناء على طلب المدرس أن يمنحه اجازة مرضية بدون راتب لغاية ستة أشهر أخرى فاذا لم يعد بعدها يحال الى التقاعد .

مادة ١٧ - لا يجوز ضم السنوات الثلاث المشار اليها في المادة السابقة الى ثلاث سنوات أخرى بل كلما انتهت مدة يعامل المدرس في المدة الجديدة بنفس هذه الشروط .

مادة ٥ ٤ — تعطى الاجازة المرضية التي لا تزيد مدتها على عشرة أيام بناء على شهادة من طبيب المعهد أو من طبيب موظف بالحكومة اذا كان المريض في غير بلد المعهد .

وفى زاد على ذلك تعطى الاجازة بناء على قرار من القومسيون الطبي بالقاهرة أو الاسكندرية أو احدى المحافظات أو المديریات .

مادة ٦ ٤ — لا تزيد مدة الاجازة المرضية فى كل دفعة على شهرين . ويصح مدھا بالشروط المتقدمة بناء على طلب يقدمه المدرس قبل انقضاء اجازته بأسبوع على الأقل .

مادة ٧ ٤ — المدرسون الذين يعطون اجازات مرضية يقع جزء منها فى مدة المساحة العمومية لا يعتبرون أنهم فى اجازة مرضية فى الجزء الواقع فى تلك المساحة . ولا يدخل هذا الجزء من الاجازة المرضية فى حساب ما يرخص لهم به من الاجازات التى من هذا النوع . على أنه عند انتهاء مدة الاجازة المرضية السابق الترخيص لهم بها يجب عليهم أن يتقدموا للقومسيون الطبي المختص اذا دعت الحال دون انتظار انقضاء المساحات العمومية .

مادة ٨ ٤ — اذا تأخر المدرس عن العود الى العمل المكلف به بعد انتهاء المساحة أو الاجازة المرخص له بها عرض أمره على شيخ الجامع الأزهر لينظر فى قبول عذره أو عدمه . فاذا قرر عدم قبوله حرم من مرتبه من اليوم التالى لانتفاء الاجازة أو المساحة . واذا بلغت مدة التأخير خمسة عشر يوما من دون أخطار يفت وتقطع مرتباته ما لم يكن له عذر مقبول .

مادة ٩ ٤ — يعامل المحضرون فى المعامل معاملة المدرسين .

مادة ١٠ ٥ — يعامل الموظفون غير المدرسين كشيوخ المعاهد والكلیات والمفتشين والموظفين الاداريين والكتبة وضيهم وكذلك الخدمة فى الاجازات العادية والمرضية والاجازات العارضة بالأحكام السارية على موظفى الحكومة .

مادة ٥١ — يكون الترخيص بالاجازات التي لا تزيد مدتها على ثلاثة أيام من رئيس الجهة التابع لها المدرس أو الموظف ويخبر بها الادارة العامة .

أما اذا زادت الاجازة على ذلك فيكون الترخيص بها من شيخ الجامع الأزهر بناء على طلب رئيس الجهة المختص

مادة ٥٢ — في حساب الاجازة تعتبر السنة من أول يناير لآخر ديسمبر .

مادة ٥٣ — تلغى قواعد انتخاب وتعيين المدرسين الصادرة بها الارادة السنية رقم ٦٤ في ١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣٩ (١٤ أغسطس سنة ١٩٢١) وكل ما خالف ما جاء في هذا المرسوم من الأحكام .

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

صدر بمرأى القبة في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ (٨ أبريل سنة ١٩٣١)

(قواد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(اسماعيل صدق)

وزير الأوقاف

(محمد حلمى عيسى)

لاحة

التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين
بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

المصادر بها الارادة السنية السلطانية رقم ٢١
في ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٣٩ (١٠ مارس سنة ١٩٢١)

مطبعة المعاهد الدينية
١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م

لا تحتمل

التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين

بالجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

الصادر بها الارادة السنية السلطانية رقم ٢١

في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٣٩ (١٠ مارس سنة ١٩٢١)

مطبعة المعاهد الدينية

١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر
شيخ الجامع الازهر ورئيس مجلسه الأعلى

بعد الاطلاع على لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر
والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية التي وضعها مجلس الأزهر الأعلى بمجلسه
المنعقدة في ٢٩ جادى الثانية سنة ١٣٣٩ (٩ مارس سنة ١٩٢١) تطبيقاً للفقرة
الأولى من المادة (١١٨) من القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ والتي رفعت إلينا
مع مكتابة فضيلتكم الواردة لديواننا العالى السلطاني المؤرخة في ٩ مارس الحاضر
رقم ١٥١٥

قد وافق إرادتنا السنية اعتماد العمل بتلك اللائحة المشتملة على اثنتين
وعشرين مادة واصدردنا أمرنا هذا لفضيلتكم بذلك واللائحة مرفوقة به
للاجراء على مقتضاه م

تحريراً في { ٣٠ جادى الثانية سنة ١٣٣٩
١٠ مارس سنة ١٩٢١ } (فـؤاد)

نمبرة ٢١

لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العامة الإسلامية

(المادة الأولى)

يحال على التقاعد : —

أولاً — من بلغ من العمر سبعين سنة شمسية
ثانياً — من صار غير لائق للتدريس من المدرسين ولأداء الوظيفة
المكلف بها من العلماء الموظفين بحسب مقتضيات النظام لمرض أو طاعة

(المادة الثانية)

للمجلس الأعلى بناء على طلب الرئيس الحق في إحالة أى مدرس أو موظف
على التقاعد إذا رأى وجها لذلك في أى وقت شاء

(المادة الثالثة)

تكون الاحالة على التقاعد في الحالتين المنصوص عليهما في المادة الأولى
بقرار من مجلس الأزهر الأعلى بناء على طلب مجلس إدارة المعهد أو الجهة
التابع لها العالم المدرس أو العالم الموظف المقتضى إحالته على التقاعد

(المادة الرابعة)

لا تكون الاحالة على التقاعد لمرض أو العاهة إلا بعد الكشف على العالم
المدرس أو الموظف بواسطة قومسيون الحكومة الطبي وتقريره عدم
كونه لائقا

(المادة الخامسة)

إذا بلغ المدرس أو الموظف من العلماء سبعين سنة وكان صحيح البنية

قادرا على التعليم والتفهيم أو على أداء الوظيفة المكلف بها فللمجلس الأعلى أن يقرر بقاءه في التدريس أو الوظيفة بناء على طلبه وموافقة مجلس الإدارة أو الجهة التابع لها لمدة خمس سنوات .

ويستثنى من حكم هذه المادة والتي قبلها شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء فانهم يبقون في وظائفهم ما داموا قادرين على أداء العمل المكلفين به .
وتقرير القدرة على أداء العمل وعدمها منوط بلجنة هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في المادة (١١٢) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ويرفع قرارها في ذلك الى المجلس الأعلى لتقرير ما يراه .

(المادة السادسة)

لا يستحق مرتب التقاعد إلا من قضى في خدمة المعاهد مدة أقلها خمس عشرة سنة فإن لم يكن قد مضى في الخدمة خمس عشرة سنة أعطى مكافأة .

(المادة السابعة)

إذا كانت مدة الخدمة خمس عشرة سنة يعطى المدرس أو الموظف معاشا يعادل ربع مرتبه الأخير ويضاف الى ذلك جزء واحد من أربعين جزءا من مرتبه الاخير عن كل سنة بعد الخامسة عشرة .
ومع ذلك لا يجوز أن يتجاوز مرتب المتقاعد ستائة جنيه في السنة

(المادة الثامنة)

لا يقل معاش شيخ الجامع الأزهر عن سبعمائة جنيه في السنة ولا يتجاوز في أى حال من الأحوال تسعمائة جنيه في السنة بشرط أن يكون قد قضى عشرين سنة في خدمة المعاهد وأن يكون مضى عليه في منصب المشيخة سنتان على الأقل

(المادة التاسعة)

إذا كانت مدة الخدمة أقل من خمس عشرة سنة يعطى المدرس أو الموظف مكافأة باعتبار مرتب شهر واحد من مرتبه الأخير عن كل سنة من السنوات السبع الأولى . وباعتبار مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار مرتب ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة .

(المادة العاشرة)

تُحسب مدة الخدمة بالسنتين الشمسية . ويصرف النظر عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور . أما إذا كانت تسعة شهور أو أكثر فتعتبر سنة كاملة

(المادة الحادية عشرة)

يعتمد في تقدير سن المدرسين والموظفين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد . وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالإسكندرية

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يطلب إحالته على التقاعد متى شاء . ويستحق حينئذ معاشه طبقاً للأحكام السابقة . ويجوز للمدرس أو الموظف أن يطلب إحالته على التقاعد أيضاً عند بلوغه سن الستين .

(المادة الثالثة عشرة)

من يرفت من خدمة المعاهد بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة يكون له الحق في المعاش أو المكافأة .

(المادة الرابعة عشرة)

إذا صدر على أحد المتقاعدين حكم في جنابة أو في جنحة تزوير أو اختلاس أو نصب أو خيانة أمانة أو ارتكب ما يوجب رفته لو كان مدرسا أو موظفا يرفع أمره الى المجلس الأعلى لينظر في إسقاط حقه في مرتب التقاعد كله أو بعضه

(المادة الخامسة عشرة)

إذا توفي العالم يعطى نصف معاشه أو نصف ما كان يستحقه من المعاش لو تقاعد في يوم وفاته وزوجته وأولاده القصر ويقسم بينهم كما يأتي :

الربع للزوجة أو الزوجات إن تعددن والباقي لأولاده المذكورين آنفا للذكر ضعف الأنثى وإن كان الأولاد ذكورا فقط أو أُنثى فقط قسم الباقي بالسوية بينهم

فإذا لم تكن زوجة يقسم نصف المعاش المذكور بين الأولاد الموضحين آنفا

(المادة السادسة عشرة)

إذا توفي العالم المدرس أو الموظف قبل أن يستحق راتب التقاعد تعطى المكافأة التي كان يستحقها لزوجته أو زوجاته وأولاده القصر وتقسم بينهم بالطريقة المبينة آنفا في حالة المعاش

(المادة السابعة عشرة)

لا يعطى المعاش أو المكافأة في الأحوال الآتية :

أولا — إذا تزوجت الزوجة أو البنت

ثانيا — إذا بلغ الولد الذكر ثمانى عشرة سنة

(المادة الثامنة عشرة)

الحد الأقصى لمعاش زوجة وأولاد المتوفى من العلماء هو ثلاثمائة جنيه في السنة

(المادة التاسعة عشرة)

يستقطع من مرتبات العلماء الذين يقبلون المعاملة طبقا لهذه اللائحة خمسة في المائة من مرتباتهم .

(المادة العشرون)

تسرى هذه اللائحة على من يقبل المعاملة بها من العلماء الموظفين والمدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية عن مدة خدمتهم السابقة بالمعاهد بشرط أن يدفعوا خمسة في المائة عن هذه المدة بحسب مرتباتهم السابقة .

(المادة الحادية والعشرون)

الكتبة غير العلماء الموظفين بالمعاهد الدينية والادارة العامة لها يثبتون بحسب القواعد التي قررها مجلس الأوقاف الأعلى في ١٩ مارس سنة ١٩١١ ويعاملون بقانون معاشات وزارة الأوقاف ويدفعون خمسة في المائة عن مدد خدمتهم وبحسب مرتباتهم السابقة .

(المادة الثانية والعشرون)

يجعل المال المتوفر من ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٠ بالغاً ما بلغ بمثابة احتياطي للمعاش تنفيذا لهذه اللائحة .

الجامع الأزهر

مرسوم

بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء

مستفرد من « الوقائع المصرية » العدد ٤٧ الصادر في يوم ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٤٩

(١١ مايو سنة ١٩٣١)

مطبعة الأزهر

١٣٥٧ هـ — ١٩٣٨ م

مرسوم

بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء

مستخرج من الوقائع المصرية العدد ٤٧ الصادر في يوم ٢٢ ذى الحجة

سنة ١٣٤٩ (١١ مايو سنة ١٩٣١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وعلى ما قرره مجلس الأزهر الأعلى في جلسته المنعقدة يوم ٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٢٦ أبريل ١٩٣١) .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يدعو شيخ الجامع الأزهر هيئة كبار العلماء للاجتماع كلما رأى لزوما لذلك .

ويجب دعوتها في أواخر كل سنة دراسية لتقرير خطة الأعمال العلمية التي يقوم بها كل واحد من أعضائها في السنة الدراسية التالية وتوزيعها عليهم على حسب اختصاصهم مع تحديد نوع العمل ومقداره .

مادة ٢ — لا يجوز للهيئة اثناء انعقادها أن تنتظر فيما عدا ما يعرضه عليها الرئيس .

ولا يعتبر اجتماعها صحيحا إلا إذا حضره شيخ الجامع الأزهر، فإن منعه مانع عن الحضور قام مقامه في رئاسة الجلسة سادة الحنفية .

مادة ٣ — إذا لم يحضر العضو إحدى جلسات الهيئة بغير عذر مقبول يعتبر مخالفاً بواجبات مركزه ويثبت ذلك في محضر الجلسة ويبلغ إلى العضو . فإذا بلغت مرات الغياب بدون عذر أربع مرات متواليات اعتبر العضو مستقيلاً من مركزه ويصبح كرسية خالياً .

مادة ٤ — الأعمال العلمية التي تقوم بها هيئة كبار العلماء يجب أن تكون في حدود المواد المقررة للسلطات الثلاث بالجامع الأزهر ، وتكون على نوعين :

(النوع الاول) تدريس يعنى فيه بتربية الملوكات ومعرفة طروق استنباط الاحكام من أدلتها وتحقيق المسائل العلمية .

(النوع الثانى) حمل أبحاث علمية في المواضيع الهامة من المواد المذكورة تنشر في شكل رسائل .

مادة ٥ — تختار الهيئة الكتب والاوقات التي تلائم حال الاعضاء فيما يتعلق بالنوع الاول ، ولها أن تعين موضوعات الأبحاث فيما يتعلق بالنوع الثانى .

مادة ٦ — لتوزيع الكراسى تقسم مواد الدراسة في السلطات الى المجموعات الأربع الآتية :

(١) الفقه وأصول الفقه مع حكمة التشريع وتاريخ التشريع الاسلامى ؛

(ب) التفسير والحديث متناً ورجالاً ومصطلحاً ؛

(ج) التوحيد والمنطق والمناظرة والفلسفة (مع الرد على ما يكون منافياً

للدین منها) والتاريخ والميرة النبوية والأخلاق الدينية وعلم النفس ؛

(د) علوم اللغة العربية .

ويجب أن تمثل كل مجموعة من هذه المجموعات في هيئة كبار العلماء بحيث لا يقل عدد كراسى المجموعة الأولى عن ثمانية كراسى (ثلاثة للحنفية، واثنان للشافعية، واثنان للمالكية، وواحد للحنابلة. ولا يجوز أن يزيد عدد كراسى أى مذهب من المذاهب الثلاثة الأولى عن كراسى مذهب آخر منها إلا مذهب الحنفية فإن كراسيه تزيد كراسيا واحداً، كما لا يكون للحنابلة إلا كرسى واحد في هذه المجموعة).

ولا يقل عدد كراسى المجموعة الثانية عن اثنين وكراسى كل من المجموعتين الثالثة والرابعة عن ثلاثة.

مادة ٧ — إذا لم يتم العضو بما تفرضه عليه الهيئة من الأعمال العلمية بغير عذر مقبول عرض أمره على الهيئة ويجوز لها أن تحرره من راتبه عن المدة التي لم يتم فيها بما فرضته عليه.

مادة ٨ — يجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يعطى عضو الهيئة في مدة الدراسة من كل سنة أجازة اعتيادية لمدة لا تزيد على شهر، وأن يعطيه كذلك أجازة مرضية لمدة لا تزيد على شهرين.

فاذا زادت الأجازة على ذلك رفع الأمر الى المجلس الأعلى.

مادة ٩ — إذا أصبح أحد أعضاء الهيئة غير قادر بصفة مستديمة على أداء عمله تقرر الهيئة إحالته الى التقاعد.

مادة ١٠ — تختص هيئة كبار العلماء بالنظر في جميع المسائل التي تتعلق بأعضائها أو بنظام العمل فيها بما لا يخالف نصوص قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية أو نصوص هذه اللائحة.

مادة ١١ — يختص لأعمال الهيئة أحد كتاب المشيخة ويكون لديه دفتر لتقيد القرارات الخاصة بها.

مادة ١٢ — على وزير الاوقاف تنفيذ هذا المرسوم ابتداءً من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية

صدر بمرأى القبة في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٦ مايو سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
امتماعيل صدق

وزير الاوقاف
محمد حلمي عيسى

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

لائحة الامتحانات بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

نشرت في "الوقائع المصرية" — العدد ٥٤ الصادر في يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩
الموافق ٧ ايار سنة ١٩٣١

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

مرسوم

باعتقاد لائحة الامتحانات بالمعاهد الدينية العلمية الاسلامية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم
الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ؛
وبناء على ما عرضه عليا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يحدد شيخ الجامع الأزهر في كل سنة مواعيد امتحان النقل
والشهادات . وتعلن هذه المواعيد في الوقت المناسب وكذلك يحدد ميعاد
امتحان القبول في السنة الأولى الابتدائية بعد أن يحدد مجلس الأزهر الأعلى
مبدأ السنة الدراسية التالية .

مادة ٢ — يعين شيخ الجامع الأزهر رئيس وأعضاء هيئة امتحانات
النقل بالمعاهد من بين شيوخها ومدرسيها ، وفي امتحان الشهادات يعين
شيخ الجامع الأزهر رؤساء وأعضاء اللجان من بين موظفي التعليم بالمعاهد ،
ويجوز أن يضم اليهم من الخارج من يرى مصلحة في تعيينهم .

مادة ٣ — يكون من ضمن لجان تقدير الدرجات مراجعون تبين
اختصاصاتهم في التعليمات التفصيلية التي يصدرها شيخ الجامع الأزهر .

مادة ٤ — يتبع في امتحانات النقل والشهادات نظام السرية .

مادة ٥ — كل طالب لا يحصل على النهاية الصغرى للسلوك والمواظبة
المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ في آخر السنة
يحرم من الامتحان ويعتبر راسبا ويعامل بالمادة ٦٣ من هذا القانون .

مادة ٦ — كل طالب يتقدم لامتحان الشهادات من الخارج يجب عليه
أن يقدم شهادة بخلوه من السوابق وشهادة ثقل على حسن سيرته وسلوكه
الملائمين لشرف العلم والدين بحيث تكون موقعا عليها من اثنين معروفين

للعهد أو اثنين من الموظفين لا يقل مرتب كل منهما عن خمسة عشر جنيها
شهريا ويعتمد توقيعهما من رئيسهما .
ويشترط ألا يكون الطالب قد فصل من المعاهد بحكم تأديبي بسبب سوء
السلوك .

مادة ٧ — لا يجوز للطالب أن يستصحب معه في محل الامتحان كتابا
أو مذكرات أو مسودات في أية مادة من مواد الامتحان ومن خالف ذلك
يكون عرضة للطرد من الامتحان .

مادة ٨ — كل طالب يحضر بعد توزيع الأسئلة في أية مادة لا يقبل
في امتحان هذه المادة .

مادة ٩ — الطالب الذى يغش أو يحاول الغش أو توجد معه كتب
أو مذكرات أو مسودات أثناء الامتحان في موضوع المادة التى يقع فيها
الامتحان يطرد بأمر من رئيس اللجنة ويلغى امتحانه في جميع المواد ويرفع تقرير
بذلك الى الرئيس العام مشفوعا بورقة الاجابة وما ضبط مع الطالب
مما ذكر .

وكذلك يطرد ويلغى امتحانه في جميع المواد كل طالب يخل بنظام الامتحان
بهوئيش أو ضجيج .

مادة ١٠ — مدة الاختبار الشفوى في الشهاداتين الابتدائية والثانوية
بقسميها لا تزيد على عشرين دقيقة لكل مادة .

مادة ١١ — درجة الطالب في الأعمال اليومية أثناء السنة في أية مادة
هى عبارة عن متوسط درجاته في شهور السنة الدراسية وتكون نهايتها الكبرى
(١٠) دائما . ويلاحظ عند ضمها الى درجة التحريرى في آخر السنة أن تؤخذ
كما هى في العلوم التى نهايتها الكبرى (٤٠) وأن يؤخذ نصفها في العلوم التى
نهايتها الكبرى (٢٠) ويراعى أن يتبع هذا النظام في كل المواد التى يمتحن
فيها الطالب تحريريا .

مادة ١٢ — بعد عملية رصد الدرجات ومراجعتها وجمعها تعرض
الجداول على الرئيس العام ليتخذ ما يراه لعمل المراجعات النهائية بالنسبة للطلبة
الذين يكون مجموع ما ينقصهم للنجاح لا يزيد على درجتين سواء أكان هذا

النقص في مادة واحدة أم في مادتين معا . وبشرط ألا يكون الطالب راسبا في مجموعة المواد التي نهايتها الصغرى ٢٠٪
مادة ١٣ — يكون الامتحان التحريري للعميان بمساعد يعينه رئيس الامتحان .

مادة ١٤ — يعنى العميان من الامتحان في المواد الآتية :
الانشاء ، المطالعة ، الخط ، الاملاء ، الحساب ، الهندسة ، الجبر ،
الرسم ، الجغرافيا ، الطبيعة ، الكيمياء ، التاريخ الطبيعى .
ويكتب على شهادة التاجمين منهم لفظة (للعميان) .

مادة ١٥ — يراعى في ترتيب التاجمين في الامتحانات أن يكون لكل فئة من الفئات الآتية ترتيب خاص :

- (١) المتسبون المبصرون ؛
- (٢) المتسبون العميان ؛
- (٣) المتقدمون من الخارج المبصرون ؛
- (٤) المتقدمون من الخارج العميان .

مادة ١٦ — لا تعتبر نتيجة امتحانات النقل نهائية الا اذا اعتمدها شيخ الجامع الأزهر . ولا تعتبر نتيجة امتحانات الشهادات نهائية الا اذا اعتمدها مجلس الأزهر الأعلى .

مادة ١٧ — يصدر شيخ الجامع الأزهر من التعليمات ما يراه لازما لمصلحة العمل بما لا يخالف نصوص القانون أو هذه اللائحة .

مادة ١٨ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣١ — ١٩٣٢ م

صدر بمرأى عابدين في ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (٢٧ أبريل سنة ١٩٣١) فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الأوقاف

محمد حامى عيسى

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العالمية الإسلامية

لائحة الامتحانات في كليات الجامع الأزهر

شرت في "الوقائع المصرية" — العدد ٥٤ الصادر في يوم الخميس ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٩
الموافق ٧ مايو سنة ١٩٣١

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣١

مرسوم

باعتبار لائحة الامتحانات في كليات الجامع الأزهر

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العامة الاسلامية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يحدد شيخ الجامع الأزهر في كل سنة مواعيد امتحان النقل والشهادات في الكليات بعد أخذ رأى مجالس ادارتها وتعلن هذه المواعيد في الوقت المناسب .

مادة ٢ — يعين شيخ الجامع الأزهر رؤساء وأعضاء لجان امتحان النقل في الكليات من بين شيوخها وأساتذتها . ويعين كذلك رئيس وأعضاء لجان امتحان الشهادة العالية لكل كلية من الكليات من غير شيوخها وأساتذتها . ويجوز مع ذلك أن يعين أعضاء من أساتذة الكلية اذا كانت هناك مصلحة في تعيينهم . وذلك كله بعد أخذ رأى مجالس ادارة الكليات ومع مراعاة ما جاء بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ خاصا بكلية اللغة العربية .

مادة ٣ — يكون من ضمن لجان تقدير الدرجات مراجعون تبين اختصاصاتهم في التعليقات التفصيلية التي يصدرها شيخ الجامع الأزهر .

مادة ٤ — يتبع في امتحانات النقل والشهادات نظام السرية .

مادة ٥ — كل طالب لا يحصل على النهاية الصغرى للسلوك والمواظبة المنصوص عليها بالمادة ٦٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ في آخر السنة يحرم من الامتحان ويعتبر راسيا ويعامل بالمادة ٦٣ من هذا القانون .

مادة ٦ — كل طالب يتقدم لامتحان الشهادات من الخارج يجب عليه أن يقدم شهادة بخلوه من السوابق وشهادة تدل على حسن سيرته وسلوكه الملائمين لشرف العلم والدين بحيث يكون موقعا عليها من اثنين معروفين لرئيس الكلية أو اثنين من الموظفين لا يقل مرتب كل منهما عن خمسة عشر جنبا شهريا ويعتمد توقيعهما رئيسهما ويشترط ألا يكون الطالب قد فصل من الكلية بحكم تأديبي بسبب سوء السلوك .

مادة ٧ — لا يجوز للطالب أن يستصحب معه في محل الامتحان كتباً أو مذكرات أو مسودات في أية مادة من مواد الامتحان . ومن خالف ذلك يكون عرضة للطرد من الامتحان .

مادة ٨ — كل طالب يحضر بعد توزيع الأسئلة في أية مادة لا يقبل في امتحان هذه المادة .

مادة ٩ — الطالب الذي يغش أو يحاول الغش او توجد معه كتب أو مذكرات أو مسودات أثناء الامتحان في موضوع المادة التي يقع فيها الامتحان يطرد بأمر من رئيس الامتحان ويلغى امتحانه في جميع المواد ويرفع تقرير بذلك الى شيخ الجامع الأزهر مشفوعا بورقة الاجابة وما ضبط مع الطالب مما ذكر .

وكذلك يطرد ويلغى امتحانه في جميع المواد كل طالب ينحل بنظام الامتحان بتفويض أو تفويض .

مادة ١٠ - مدة الاختبار الشفوي للتعين في الشهادة العالية لا تزيد على ساعة ونصف لكل مادة . ومدة الاختبار الشفوي بغير التعيين في النقل والشهادة لا تزيد على عشرين دقيقة لكل مادة . ويسلم الطالب التعيين قبل اليوم المحدد لامتحان بثلاثة أيام .

مادة ١١ - يكون الامتحان التحريري للعميان بمساعد يعينه رئيس
الامتحان .

مادة ١٢ - لا تعتبر نتيجة امتحانات النقل نهائية الا بعد اعتمادها من شيخ الجامع الأزهر . ولا تعتبر نتيجة امتحانات الشهادات نهائية الا بعد اعتمادها من مجلس الأزهر الأعلى .

مادة ١٣ - يصدر شيخ الجامع الأزهر من التعليقات ما يراه لازماً لمصلحة العمل بما لا يخالف نصوص القانون أو هذه اللائحة .

مادة ١٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٣١ - ١٩٣٢ م

صدر بسرای عابدین فی ۹ ذی الحجۃ سنۃ ۱۳۴۹ (۲۷ أبريل سنۃ ۱۹۳۱)

فتواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعیل صدیقی

وزير الأوقاف

محمد حامی عیسی

الجامع الأزهر

صفحة

- ١ - نظام الاقسام العامة ١
 - ٢ - نظام قبول الغرباء ١٠
 - ٣ - نظام قبول المستمعين في السكليات ١٣
-

مطبعة الأزهر

١٩٣٧

نظام الاقسام العامة

طبقا لما قرره المجلس الاعلى للأزهر في ٣١ مارس سنة ١٩٣١
و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ و ٩ أغسطس سنة ١٩٣٧

الفصل الأول

في الادارة

مادة ١ — يعهد شيخ الجامع الأزهر بإدارة كل قسم من الاقسام العامة الى من يراه من العلماء .

مادة ٢ — على من يندب لإدارة أى قسم من هذه الأقسام ما يأتى :
(أولا) تنفيذ جميع القوانين والوائح والقرارات وكذا التعليمات والمنشورات التى تصدر له من شيخ الجامع الأزهر واتخاذ جميع الطرق السكيفة بحسن سير الدراسة والنظام فى قسمه .

(ثانيا) أن يتبع فى توزيع الدروس على المدرسين وعدد الدروس التى يكلف بها كل مدرس وساعة ومكان كل درس ما يقرره شيخ الجامع الأزهر .
(ثالثا) أن ينبى عنه من يقوم مقامه فى إدارة القسم إذا غاب عن محل عمله مدة لا تزيد على ثلاثة أيام فإذا زادت المدة على ثلاثة أيام فعليه أن يبلغ شيخ الجامع الأزهر ليندب من يقوم بعمله مدة غيابه .

(رابعا) النظر فى قبول طلبات راغبي الالتحاق بالقسم .

(خامسا) أن يرسل الى شيخ الجامع الأزهر إحصاء عن قسمه فى المواعيد التى تقرر .

(سادسا) أن يبلغ شيخ الجامع الأزهر غياب المدرسين فى حالة المرض وغيره وأن يرفع اليه طلب الاجازات للنظر .

(سابعاً) توزيع النقود والخيرات التي ترد للقسم عن طريق الأوقاف أو التبرعات على الطلبة المنتسبين المواطنين على دروسهم والمنقطعين لطلب العلم مع مراعاة شروط الواقفين وبعد تصديق شيخ الجامع الأزهر .

(ثامناً) أن يرسل عقب انتهاء الدراسة السنوية تقريراً عن سير العمل بقسمه أثناء العام الدراسي يضمه جميع ما يرى من الاقتراحات النافعة التي تؤدي إلى رفع المستوى العلمي والأدبي .

الفصل الثاني

في الطلبة

مادة ٣ — طلبة القسم العام ينقسمون إلى قسمين :

(أولاً) طلبة منتسبون وهؤلاء يجب عليهم حضور ما يقرض عليهم من الدروس .

(ثانياً) طلبة متطوعون وهؤلاء لهم الخيار فيما يحضرونه من الدروس .

مادة ٤ — يشترط في قبول الطلاب المنتسبين والمتطوعين بهذه الأقسام ما يأتي :

(أولاً) أن يكون الطالب مسلماً حسن السير والسلوك ويثبت ذلك بشهادة موقع عليها من اثنين يثق بهما مندوب شيخ الجامع الأزهر .

(ثانياً) أن يثبت خلوه من الأمراض المعدية بقرار من الطبيب الذي يندب لذلك .

(ثالثاً) أن يكون حازماً بالقراءة والكتابة معرفة تؤهله للمطالعة في الكتب ولتلاوة القرآن في المصحف الشريف .

(رابعاً) أن يكون حافظاً للقرآن الكريم كله (وذلك في غير الغراء) .

(خامساً) ألا تزيد سنه على عشرين سنة (وذلك في غير الغراء) .

مادة ٥ — لا يقبل أحد منتسبا أو منطوعا إذا كان من الطلبة الذين استنفدوا مرات الدخول للامتحان من الخارج طبقا للعادة (٨٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

مادة ٦ — على من يريد الانسحاب الى القسم العام أن يقدم طلبا في مفتتح السنة الدراسية .

ومع ذلك يجوز قبول من يتقدم أثناء السنة بعد استئذان شيخ الجامع الأزهر .

ومن يقبل طلبه يقيد في السجل الخاص بذلك .

أما الطلبة المتطوعون فلمهم أن يتقدموا الى القسم في أى وقت شاءوا أثناء السنة الدراسية .

مادة ٧ — تقبل طلبات الانسحاب من الغرباء في الثلاثة الأشهر الأولى ويعفون من شرط حفظ القرآن الكريم وتحديد السن ويلحقون بالقسم العام بالقاهرة .

مادة ٨ — يراعى في الانسحاب أن يكون الطالب من دائرة اختصاص القسم الذى يريد أن يلحق به طبقا للبيان الآتى :

(١) القسم العام بالقاهرة

دائرة اختصاصه : القاهرة ومديرتا القليوبية والجيزة ومركزا أسيون ومنوف (منوفية) .

(٢) القسم العام بإطنطا

دائرة اختصاصه : مراكر طنطا وطلخا والمحلة الكبرى وكفر الزيات وزفتى والسفلة وممنود (غربية) وتلا وقويسنا وشبين الكوم (منوفية) .

(٣) القسم العام بالاسكندرية

دائرة اختصاصه : الاسكندرية ومديرية البحيرة .

(٤) القسم العام بالزقازيق

دائرة اختصاصه : مديرية الشرقية . والسويس والاسماعيلية ، ومراكز أجا والسنبلاوين وميت غمر (دقهلية) .

(٥) القسم العام بدسوق

دائرة اختصاصه : مراكز دسوق وكفر الشيخ وفوه والبرلس (غربية) .

(٦) القسم العام بدمياط

دائرة اختصاصه : محافظة دمياط ومحافظة القنال ومراكز شربين (غربية) والمنزلة ودكرنس والمنصورة وفارسكور (دقهلية) .

(٧) القسم العام ببني سويف

دائرة اختصاصه : مديريتا الفيوم وبني سويف .

(٨) القسم العام بالمنيا

دائرة اختصاصه : مديرية المنيا .

(٩) القسم العام بأسسوط

دائرة اختصاصه : مديرية أسسوط .

(١٠) القسم العام بسوهاج

دائرة اختصاصه مديرية جرجا

(١١) القسم العام بقنا

دائرة اختصاصه : مديريتا قنا واسوان .

على أن هذا التوزيع يجب العمل به في المرحلة الأولى من مراحل التعليم في الأقسام العامة . أما فيما بعد المرحلة الأولى فللاطلبة أن ينتسبوا الى القسم العام بالقاهرة .

مادة ٩ — يكون للطلبة المنتسبين بالقسم العام بالقاهرة ما لطلبة المعهد الأزهرى من حيث الاستحقاق في الأوقاف المرصدة على الأزهر .

مادة ١٠ — إذا تخلف الطالب المنتسب لهذه الأقسام بغير عذر مدة شهر فصل من قسمه .

مادة ١١ — إذا وقع من أحد طلبة هذه الأقسام (منتسبين كانوا أو متطوعين) ما يخجل بكرامة العلم والدين أو ما يخجل بنظام الدراسة رفع أمره الى شيخ الجامع الأزهر ليرى رأيه فيه .

مادة ١٢ — لا يقبل في امتحان الشهادة إلا الطلبة المنتسبون لهذه الأقسام . أما الطلبة المتطوعون فلا حق لهم في ذلك .

مادة ١٣ — لا تزيد مدة الدراسة للطلبة المنتسبين على خمسة وعشرين سنة وهي تنقسم الى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : لا تزيد مدتها على تسع سنين . وعلى الطالب فيها أن يتقدم الى الامتحان بعد انتسابه بمدة لا تزيد على سبع سنوات ، فان نجح نقل الى المرحلة الثانية ، وإن رسب بقي منتسبا الى انقضاء تسع سنين على أن يدخل الامتحان مرتين آخرين ، فان رسب بعد ذلك حول الى قسم المتطوعين .

المرحلة الثانية : لا تزيد مدتها على ثمان سنوات . وعلى الطالب فيها أن يتقدم الى الامتحان بعد انتسابه فيها بمدة لا تزيد على ست سنوات ، فان نجح نقل الى المرحلة الثالثة ، وإن رسب بقي منتسبا الى انقضاء ثمان سنوات على أن يدخل الامتحان مرتين آخرين ، فان رسب بعد ذلك حول الى قسم المتطوعين .

المرحلة الثالثة : لا تزيد مدتها على ثمان سنوات . وعلى الطالب فيها أن يتقدم الى الامتحان بعد انتسابه فيها بمدة لا تزيد على ست سنوات ، فان نجح أعطى شهادة من شيخ الجامع الأزهر تدل على نجاحه في مواد هذا القسم ، ويعمى اسمه من سجل الطلبة المنتسبين . وإن رسب بقي منتسبا الى انقضاء ثمان سنوات على أن يدخل الامتحان مرتين آخرين ، فان رسب بعد ذلك حول الى قسم المتطوعين .

الفصل الثالث
في الدراسة

مادة ١٤ — المواد والكتب التي تدرس في المرحلة الأولى هي :

المادة	الكتاب
التوحيد	السنوسية والجوهرية .
للحنفية	مراقى الفلاح . شرح الميداني على القدوري . منلا مسكين . الجوهرية .
للشافعية	شرح ابن قاسم على أبي شجاع . شرح الخطيب على أبي شجاع . شرح التحرير لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري .
للمالكية	شرح ابن تركي . شرح الزرقاني على العزية . شرح أبي الحسن . الشرح الصغير .
للحنابلة	شرح دليل الطالب . زاد المستقنع .
النحو	متن الأجرومية . شرح الكفراوى . الأزهرية . القطر . الشدور .
الصرف	ابن عقيل .
الحساب	الجزء الأول والثاني والثالث من كتاب محمد خالد حسنين بك .

مادة ٦٥ — المواد والكتب التي تدرس في المرحلة الثانية هي :

المادة	الكتاب
الاخلاق الدينية	المنهاج للغزالي .
للحنفية	الدر .
للشافعية	شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري . كفاية الاخيار .
للمالكية	الشرح الكبير على خليل . منح الجليل على متن خليل .
للحنابلة	شرح المنتهى .
أصول الفقه	إرشاد الفحول الى علم الاصول .
النحو	الاشيموني .
الصرف	»
البلاغة	شرح السمرقندية في البيان للباجوري . كتاب البلاغة
	للشيخ البسيوني .
المنطق	شرح إيساغوجي للسيد . الخليصى .

مادة ١٦ — المواد والكتب التي تدرس في المرحلة الثالثة هي :

المادة	الكتاب
الاخلاقي الدينية	الجزء الثاني والثالث في المهلكات والمنجيات من الاحياء .
التوحيد	شرح العقائد التنفسية . شرح العقائد العسدية .
للحنفية	بدائع الصنائع .
للشافعية	شرح المحلى على المنهاج .
للمالكية	شرح الخطاب على خنبل .
للحنابلة	شرح الاقناع .
أصول الفقه	التوضيح .
التفسير	أبو السعود .
الحديث	شرح الزبببى .
المصطلح	تحفة ابن حجر .
البلاغة	الطراز .

مادة ١٧ — الى أن يتم العمل بنظام الافسام العامة يبقب للطلبة الغرباء حق الحصول على الشهاداتب الاهلبية والمالبية الخاصتين بنظامهما الذى جرى العمل عليه الى الآن (١) ويستمر منح هاتين الشهاداتين لها بعد ذلك على أن يكون الامتحان للشهادة الاهلبية فى العلوم والكتب المقررة للمرحلة الثانية . وامتحان شهادة العالمية فى العلوم والكتب المقررة للمرحلة الثالثة .

(١) يقضى هذا النظام بأن من ينتجب فى العلوم الاثنى عشر التى هى : الفقه . اصول الفقه . التفسير . الحديث . مصطلح الحديث . التوحيد . النحو . الصرف . المنطق . المعانى . البيان . البديع يعطى شهادة العالمية للغرباء . ومن ينتجب فى ممانبة فاكثر لمنابة أحد عشر ماما يعطى شهادة الاهلبية

مادة ١٨ — لشيخ الجامع الأزهر أن يعدل في المواد والكتب في المراحل الثلاث ، ومع ذلك فإن قراءة الحواشي ممنوعة بتاتا .

مادة ١٩ — يكون عدد الحصص اليومية في هذه الأقسام اثنتين على الأقل وحصة واحدة في يوم الخميس ولا يقل زمن الحصة عن ساعة ونصف .

مادة ٢٠ — تسير هذه الأقسام من حيث بدء الدراسة ونهايتها ومساعداتها على النحو المتبع في المعاهد الدينية .

نظام قبول الغرباء

طبقا لما قرره مجلس الأزهر الأعلى في ٣١ مارس سنة ١٩٣١
و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ و ١١ يونيه سنة ١٩٣٥

مادة ١ — على الطلبة الغرباء الذين يريدون الانتساب الى المعاهد الدينية أن يقدموا طلب انتساب بذلك كالطلبة المصريين ، وتسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمصريين مع مراعاة ألا تزيد سن الطالب على ثمان عشرة سنة ويعفون من شرط حفظ القرآن .

أما الذين يريدون الانتساب الى الأقسام العامة فتسرى عليهم الأحكام الخاصة بهذه الأقسام .

مادة ٢ — للنظر في قبول الطالبة الغرباء تؤلف لجنة من اثنين يندبهما شيخ الجامع الأزهر ومن شيخ رواق الجيزة التي يريد أن يلتحق بها الطالب لفحص أوراق انتسابهم واختبارهم . ولا يكون القبول نهائيا إلا بعد موافقة شيخ الجامع الأزهر .

مادة ٣ — لمجلس الأزهر الأعلى أن يرخص بقبول طلبة من الغرباء في السنة الأولى أو السنة الرابعة من القسم الثانوى متى أدوا امتحانا معادلا لامتحان شهادة الدراسة الابتدائية ، أو شهادة الدراسة الثانوية للقسم الأول على حسب الحالة .

ويعنى من هذا الامتحان كله أو بعضه الطلبة الذين يقدمون شهادات دراسية يعتبرها مجلس الأزهر الأعلى معادلة لاحدى هاتين الشهاداتتين .

ويشترط لقبول الطالب في السنة الأولى من القسم الثانوى ألا تزيد سنه على أربع وعشرين سنة ، وفي السنة الرابعة منه على ثمان وعشرين سنة .

مادة ٤ — لمجلس الأزهر الأعلى بعد أخذ رأى مجلس إدارة الكلية أن يرخص بقبول طلبة من الغرباء في الكليات من غير الحاصلين على الشهادة

الثانوية متى أدوا امتحاناً معادلاً لمستوى امتحان شهادة الدراسة الثانوية في المواد التي يقررها مجلس الأزهر الأعلى في كل حالة .

ويعني من هذا الامتحان كله أو بعضه الطلبة الذين يقدمون شهادات دراسية يعتبرها مجلس الأزهر الأعلى كافية لاعداد الطالب لتلقي الدراسة في الكلية .

مادة ٥ — الطلاب الغرباء الذين يحملون شهادة العالمية للغرباء لهم الحق في الدخول في أى كلية من الكليات .

مادة ٦ — الطلاب الغرباء الذين يحملون شهادة الأهلية أو شهادة الأجازة التي للغرباء عليهم أن يؤدوا امتحاناً شفويًا بنجاح في مستوى الشهادة الثانوية قسم ثان على حسب البيان الآتي :

(أ) الذين يريدون الالتحاق بكلية الشريعة يمتحنون في الفقه والتفسير والنحو والصرف .

(ب) والذين يريدون الالتحاق بكلية أصول الدين يمتحنون في التفسير والنحو والصرف والمنطق .

(ج) والذين يريدون الالتحاق بكلية اللغة العربية يمتحنون في النحو والصرف والمعاني والبيان .

مادة ٧ — الطلاب الغرباء الذين يحملون شهادات أجنبية ويريدون اعتبارها في مستوى شهادات الأزهر والمعاهد الدينية يجب أن يرفقوا شهاداتهم بمستندات رسمية تبين الكتب والمناهج التي جرى عليها التدريس في تلك المعاهد الأجنبية وكذلك المواد التي درسها الطالب .

مادة ٨ — الطلاب الغرباء الذين يتقدمون بشهادات أجنبية غير مرفقة بما يؤيد قيمة شهاداتهم طبقاً للعادة السابقة ويريدون الالتحاق بأحدى كليات الجامع الأزهر عليهم أن يؤدوا امتحاناً شفويًا بنجاح في مستوى

الشهادة الثانوية قسم ثالث في المواد السابق بيانها للكلية التي يريدھا الطالب (مادة ٦) .

ومن يريد الالتحاق بالسنة الأولى من القسم الثانوى عليه أن يؤدى امتحانا معادلا لامتحان الشهادة الابتدائية . ومن يريد الالتحاق بالسنة الرابعة من هذا القسم عليه أن يؤدى امتحانا معادلا لامتحان الشهادة الثانوية للقسم الأول .

مادة ٩ - على كل طالب من الغرباء يريد الالتحاق بالجامع الأزهر أو المعاهد الدينية أو الأقسام العامة أن يتعهد كتابة بالخضوع للنظام الواجب على الطلاب اتباعه .

نظام قبول المستمعين في الكليات

مادة ١ — لمجلس إدارة الكلية أن يرخص لمن يريد استماع الدروس في الكلية بحضور جميع المواد أو بعضها بشرط الحصول على تذكرة استماع يمنحها شيخ الكلية .

ولا يرخص المجلس بالاستماع في الكلية إلا إذا كانت هناك مجال غالية . ويجوز في أى وقت إلغاء هذا الترخيص .

مادة ٢ — تذكر الاستماع تمنح مجاناً . ولا يعمل بها إلا سنة دراسية ، وللمواد المنصوص عليها فيها ، وهى شخصية محضنة .

مادة ٣ — لا يفترط لمنح تذكرة الاستماع تحديد سن خاصة . ولكن لمجلس إدارة الكلية أن يحدد السن المناسبة إذا رأى ذلك موافقاً للمصلحة . وعلى كل حال يشترط فيمن يتقدم للاستماع أن يثبت بالأدلة الكافية أن معلوماته تؤهله للاستفادة من الاستماع .

على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الاستماع للطالب الواحد على أربع سنوات دراسية إلا لظروف خاصة يرى مجلس الكلية قبولها .

مادة ٤ — يشترط في قبول طلبات المستمعين ما يأتى :

(أولاً) أن يثبت لدى مجلس إدارة الكلية أن الطالب مسلم حسن السير والسلوك .

(ثانياً) أن يتحقق لمجلس إدارة الكلية من خلوه من الأمراض المعدية .

مادة ٥ — للطلبة المستمعين في الكليات أن يتقدموا لأداء الامتحان النهائى في المواد التى تلقوها فإذا نجحوا أعطى لهم شيخ الجامع الأزهر شهادة بما نجحوا فيه من المواد .

الجامع الأزهر

نظام قبول العميان
وطريقة امتحانهم شفويا

مطبعة الأزهر

١٩٣٧

نظام قبول العميان

وطريقة امتحانهم شفويا

فى النقل والشهادات بالتطبيق لقرارات المجلس الأعلى الصادرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٤ و ١٤ ابريل سنة ١٩٣١ و ١٠ و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧

مادة ١ — يجوز قبول العميان فى السنة الأولى من القسم الابتدائى بالمعاهد الدينية طبقا للنسبة التى يقررها المجلس الأعلى للأزهر فى بدء كل سنة مع مراعاة ما جاء فى شأنهم فى اللائحة الداخلية .

مادة ٢ — المواد التى يعنى العميان من الامتحان فيها هى المطالعة والاملاء والخط والحساب والهندسة والجبر والرسم والطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى (علم الحياة) .

والتوثيقات الشرعية ، واجراءات وتقرينات قضائية والقضايا ذات المبادئ* ، والمحاضرات الفلكية ، والتربية البدنية .

أما المحفوظات فهم مكلفون بها كالبصرين على أن تكون نهايتها الكبرى ٢٠ ونهايتها الصغرى ١٠

مادة ٣ — يجب على العميان تلقى فن القراءة طبقا لقرار المجلس الأعلى الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩١٤ (١)

والدرجة الكبرى لهذا الفن ٤٠ والصغرى ٢٠ ويشمل الامتحان فيه حفظ متن الشاطبية والتطبيق معا وتكون الدرجة للمجموع .

مادة ٤ — لا يعقد امتحان تحريرى للعميان فى أى مادة مطلقا سواء فى النقل أو الشهادات ويدخل فى ذلك التخصيص القديم .

مادة ٥ — يكون الاختبار الشفوى فى الانشاء مبينا لمبلغ مقدرة الطالب على تحليل عناصر الموضوع وترتيبها وأدائها بلغة عربية فصحة بقلر

يناسب مرحلة التعليم التي هو فيها . وأن يعطى له من الوقت ما يتمكن معه من جمع عناصر الموضوع وترتيبه .

مادة ٦ — يحذف من منهج الجغرافيا والتاريخ في القسمين الابتدائي والثانوي كل ما هو متعلق بالخرائط والأشكال والرسوم وزيارة ودراسة الآثار . وأن يحذف من متناهج تدبير الصحة الرياضة البدنية ، وبيان الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي على خرائط ونماذج مجسمة . ويتبع ذلك إعفاء الطالب من الامتحان فيما حذف أما الباقي فيجرب امتحانهم فيه شفويا .

مادة ٧ — يدرس الحساب للطلبة المكفوفين للثقافة فقط ولكنهم لا يمتحنون فيه .

ويلاحظ أن تحسب المواظبة على تلقى دروس هذا الفن ضمن درجات المواظبة العامة التي حددها القانون .

مادة ٨ — يدرس للطلاب المكفوفين في قسم إجازة التدريس علم النفس التعليمي ويمتحنون فيه ما عدا التجارب العملية . وكذلك يدرس لهم في هذا القسم تدبير الصحة المدرسي ويمتحنون فيه . وتقتصر الاسعافات الأولية على ما يناسب مع حالتهم مما لا يحتاج فيه الى إصbard .

مادة ٩ — يكون الامتحان الشفوي للعميان محققا لما عليه الطالب من الادراك وفهم المسائل من كتب المؤلفين ومبلغ ما عنده من المحصول العلمي وأن يعنى في الشق الأخير بالاستطرادات وتفصيل نظريات الفن وقواعده مما يمكن لجنة الامتحان من الوقوف على مبلغ إلمام الطالب بنواحي العلم المختلفة .

مادة ١٠ — يكون لكل من المبصرين والعميان ترتيب خاص نظراً لاختلاف المجاميع بسبب إعفاء العميان من بعض المواد وهذا لا يجرمهم دورهم عند التعيين في الوظائف لان هذا قائم على الكفاية العلمية ويمكن أن يفاضل بينهم وبين المبصرين بالنسبة المثوية التي حصل عليها كل منهم في المجموع الكلي لمواد الامتحان .

مادة ١١ — يترك زمن الامتحان الشفوي في مواد التعيين

في الكميات وأقسام النقصان القديم للجنة الامتحان ليكون كامتحان المبصرين في هذه المواد .

وفيما يلي بيان مواد التعليم التي يمتحن فيها العميان وزمن الامتحان لكل مادة : —

القسم الابتدائي		القسم الثانوي	
المواد	زمن الامتحان	المواد	زمن الامتحان
الفقه	دقيقة ٣٠ على الأقل	الفقه	دقيقة ٤٥ على الأقل
التوحيد	» ٢٠	التفسير	» ٣٠
السيرة	» ٢٠	الحديث متنا ومصطلحا	» ٣٠
الانشاء	» ٢٠	التوحيد	» ٣٠
النحو	» ٣٠	النحو	» ٣٠
الصرف	» ٣٠	الصرف	» ٣٠
التاريخ والجغرافيا ...	» ٣٠	البلاغة	» ٤٥
تدبير الصحة	» ١٥	الانشاء	» ٣٠
تجويد القرآن واستذكاره	» ٣٠	أدب اللغة	» ٣٠
المحفوظات	» ١٥	العروض والثقافية ...	» ٢٠
		المنطق وآداب البحث	» ٣٠
		التاريخ	» ٢٠
		الجغرافيا	» ٢٠
		استذكار القرآن الكريم	» ٣٠
		المحفوظات	» ٢٠

المادة		زمن الامتحان
ساعة	دقيقة	
٢ - كلية الشريعة		
١	—	التفسير
١	—	الحديث متناً ورجالا ومصطلحاً
١	—	أصول الفقه
١	١٥	الفقه مع حكمة التشريع ومقارنة المذاهب
—	٣٥	تاريخ التشريع الاسلامي
—	٣٥	المنطق
—	٣٥	الفلسفة
٣ - كلية أصول الدين		
١	—	التوحيد
١	—	التفسير
١	—	الحديث متناً ورجالا ومصطلحاً
١	—	المنطق وآداب البحث
—	٣٥	الأخلاق
—	٣٥	الفلسفة
—	٣٥	الأصول
—	٣٥	التاريخ الاسلامي
—	٣٥	علم النفس
—	٢٥	اللغة الأجنبية

المادة		زمن الامتحان
ساعة	دقيقة	
٤ — كلية اللغة العربية		
١	—	النحو
١	—	الصرف
—	٢٠	الوضع
—	٣٠	فقه اللغة
—	٣٠	الأصول
—	٤٥	الإنشاء
١	—	علوم البلاغة
١	—	الآداب العربية وتاريخها
—	٣٠	العروض والقافية
—	٣٠	التفسير
—	٣٠	الحديث
—	٣٠	المنطق
—	٣٠	الفلسفة
٥ — قسم إجازة القضاء الشرعى		
—	٤٥	قوانين ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسينية
—	—	ومجلس البلاط
١	—	السياسة الشرعية
—	٣٠	القانون الدولى الخاص
—	٣٠	تاريخ القضاء والقضاة فى الاسلام
—	٣٠	النظام الدستورى للدولة
—	٣٠	محاضرات فى مبادئ الاقتصاد

المادة		زمن الامتحان
ساعة	دقيقة	
تابع قسم إجازة القضاء الشرعى		
—	٣٠	محاضرات طبية
—	٣٠	الرسالة
٦ - قسم إجازة الدعوة والارشاد		
١	—	القرآن الكريم وعلومه
١	—	الحديث الشريف وعلومه
١	—	الدعوة الى سبيل الله ووسائلها
—	٣٠	الخطابة والمناظرة
—	٤٥	الملل والنحل والمذاهب الفقهية وتواريخها
—	٣٠	البدع والعادات
—	٢٠	اللغة الاجنبية (محادثة)
—	٢٠	» الشرقية (محادثة)
—	٣٠	الرسالة
٧ - قسم إجازة التدريس		
—	٣٠	علم النفس العام
—	٣٠	» التعليمى
—	٣٠	أصول التربية والطرق العامة والتنظيم المدرسى
—	٣٠	تاريخ التربية
—	٣٠	التربية العملية
—	٣٠	طرق التدريس الخاصة
—	٣٠	الأخلاق
—	٣٠	تدبير الصحة المدرسى
—	٣٠	الرسالة

٨ — شعب التخصص القديم

زمن الامتحان		المواد	الشعب
دقيقة	ساعة		
١	—	الفقه مع حكمة التشريع ...	شعبة الفقه والأصول
١	—	أصول الفقه	
١	—	التربية وتدير الصحة ...	
١	—	التفسير	شعبة التفسير والحديث
—	٣٠	حفظ القرآن الكريم ...	
١	—	الحديث الشريف	
—	٣٠	حفظ الحديث	
—	٣٠	مصطلح الحديث	
١	—	التربية وتدير الصحة ...	شعبة التوحيد والمنطق
١	—	التوحيد	
١	—	المنطق	
—	٣٠	آداب البحث	
١	—	التربية وتدير الصحة ...	شعبة الوعظ والارشاد
١	—	التفسير	
١	—	الحديث	
—	٣٠	التاريخ الاسلامي	
—	٣٠	الأخلاق الدينية	

تابع شعب التخصص القديم

زمن الامتحان		المواد	الشعب
دقيقة	ساعة		
٣٠	—	صنن الله الكونية	تابع شعبة الوعظ والارشاد
٣٠	—	الوعظ والخطابة	
١	—	أصول الدين	
٣٠	—	البدع والعادات	
١	—	النحو	شعبة النحو والصرف
١	—	الصرف	
٢٠	—	الوضع	
١	—	التربية وتبدير الصحة	
١	—	البلاغة	شعبة البلاغة والادب
١	—	أدب اللغة	
٣٠	—	الانشاء	
١	—	التربية وتبدير الصحة	
٣٠	—	التاريخ	شعبة التاريخ والاخلاق
٣٠	—	الاخلاق	
١	—	التربية وعلم النفس	

مادة ١٢ — يسرى على العميان فيما عدا ما بين جميع أحكام القانون
واللوائح العامة .

مناهج

التاريخ والجغرافيا والحساب وتدبير الصحة والقراءات للطلبة المكفوفين
في القسمين الابتدائي والثانوي

١ - التاريخ في القسم الابتدائي

السنة الثانية

أولا — مقدمة موجزة عن ماهية علم التاريخ وأقسامه والغرض منه
مع الإشارة الى ما ورد في ذلك من الآيات القرآنية الحثية على دراسة سير الأمم
الماضية والاتعاظ بما وقع لهم .

ثانيا — دراسة الموضوعات الآتية :

مصادر تاريخ مصر القديم . فك رموز الكتابة الهيروغليفية . أصل
المصريين القدماء . عقائد قدماء المصريين . أخلاقهم وعاداتهم وعلومهم وفنونهم .
ثالثا — مينا . بناء الأهرام . امنيةت الثالث . حتشبسوت . تحتمس
الثالث . اخناتون . توت عنخ آمون . رمسيس الثاني . منفتاح . الاسكندر
الأكبر . مدينة الاسكندرية . كليوباتره .

السنة الثالثة

عهد الخلفاء الراشدين . قيام الدولة الأموية وأسباب سقوطها مع
الاكتفاء بسيرة معاوية من بين خلفائها . قيام الدولة العباسية وأسباب سقوطها
مع الاكتفاء بسيرة هارون الرشيد والمأمون . دراسة التراجم الآتية مع
الإشارة بإيجاز الى الدول التي ينتمون إليها :
أحمد بن طولون . المعز لدين الله . الحاكم بأمر الله . صلاح الدين الأيوبي .

شجرة الدر . الظاهر بيبرس . السلطان الغورى . السلطان سليم الاول .
على بك الكبير .

السنة الرابعة

تاريخ مصر الحديث

١ — وصف حالة مصر قبيل الحملة الفرنسية . أسباب الحملة الفرنسية وأهم
أعمالها ونتائجها .

٢ — محمد على باشا وتوليته الحكم في مصر . حروبه في بلاد العرب
والسودان والمورة والشام بدون تعرض للتفاصيل المطولة لتلك الحروب مع
الاهتمام بالإشارة الى الأسباب والنتائج . معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . إصلاحات
محمد على باشا . حالة الشعب المصرى في نهاية عهده . دراسة حياة كل من رفاة بك
وعلى مبارك باشا .

٣ — خلفاء محمد على (ابراهيم . عباس الاول . سعيد) .
٤ — الخديو اسماعيل . وراثة العرش . الاستقلال الداخلى . إنشاء
المحاكم المختلطة . فتح قناة السويس . التعليم . تجميل القاهرة . مدى اتساع
أملك مصر في عهده . بدء تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر . كل ذلك
مع الإيجاز .

٥ — الخديو توفيق والثورة العرابية . الاحتلال الانجليزى . الثورة
السودانية وإخلاء السودان ثم استرجاعه . أهم الإصلاحات منذ عهد الاحتلال
الى قبيل الحرب العظمى . الحركة الوطنية في ذلك العهد مع الإشارة بنوع خاص
الى تاريخ حياة كل من الشيوخ محمد عبده ، ومصطفى كامل باشا .

٦ — الحركة القومية سنة ١٩١٩ وأسبابها . إعلان استقلال مصر .
دراسة حياة سعد زغلول باشا .

٧ — نهضة مصر في عهد المغفور له فؤاد الأول .

٢ — الجغرافيا في القسم الابتدائي

السنة الثانية

أولا — معلومات ابتدائية :

(أ) معرفة الجهات الأصلية بواسطة الشمس .

(ب) القارات والمحيطات . مواقعها ومساحتها بالنسبة لبعضها لبعض .

ثانيا — الجغرافيا الفلسفية :

شكل الأرض . الأفق . المحور . القطبان . خط الاستواء . المداران .
المناطق . خطوط الطول والعرض منهما .

ثالثا — الجغرافيا الطبيعية .

المناخ . أهم العوامل التي يتوقف عليها مناخ الاقليم . الرياح وأسبابها
وأنواعها وفوائدها ومضارها . السحاب والضباب والندى والمطر .

رابعا — الجغرافيا الإقليمية :

دراسة أفريقية الطبيعية والسياسية دراسة إجمالية موجزة تشمل ما يأتي :

(أ) أفريقيا الطبيعية : السطح . المناخ . النباتات . الغلات والحيوان .
الاناثيم الطبيعية الكبرى . منابع النيل . وصف المجرى مع الإشارة
إلى السدود والشلالات .

(ب) أفريقيا السياسية : يقتصر في دراسة الأقسام السياسية على شمال
أفريقيا وجنوبها مع التلميح إلى ما يوجد بهذه القارة من بعض
الاقطار المستقلة وفيما عدا ذلك تكاد تكون مستعمرة أوربية .

السنة الثالثة

أولا — القطرى المصرى :

السطح . الساحل . الصحارى والواحات . فيضان النيل وأسبابه وأثره .
نظام الري والزراعة . القناطر والسدود . الرياحات . الترع الشهيرة الكبرى .
المصارف وأهميتها . أهم المزروعات ومناطقها وما ينشأ عنها من الصناعات .
ثروة مصر المعدنية والصخرية . أقسام مصر الادارية . المحافظات والمدريات
وعواصمها . أهم مراكزها الصناعية . طرق المواصلات ووسائل النقل .
خطوط السكك الحديدية الرئيسية (القاهرة الى الاسكندرية . القاهرة
الى بور سعيد . طريقا القاهرة ودمياط . القاهرة وطنطا عن طريق شبين
الكوم . القاهرة والشلال) .

ثانيا — السودان .

تقتصر الدراسة على ما يأتى :

السطح والمناخ . المناطق النباتية . الغلات الزراعية والحيوانية والمعدنية .
السكان وحياتهم وأعمالهم . أهم الطرق الحديدية . المدن والتغور الهامة .
العلاقات التجارية بين مصر والسودان .

ثالثا — آسيا :

السطح . المناخ . المناطق النباتية . الغلات الزراعية والحيوانية والمعدنية .
أقسامها السياسية . آسيا الصغرى . الشام . فلسطين . العراق . بلاد العرب .
فارس . التركستان . الهند . الصين اليابان . سيبيريا .

السنة الرابعة

أولا — الجغرافيا الفلكية :

حركات الارض حول الشمس . الفصول .

ثانياً — الجغرافيا الاقليمية :
جغرافية أوروبا وأمريكا الشمالية .
يشمل دراسة هاتين القارتين ما يأتى :
السطح . المناخ . الغلات الزراعية والحيوانية والمعدنية . الأقاليم الطبيعية الكبرى .
أهم الأقسام السياسية . أهم المراكز الصناعية مع العناية بما يرتبط منها بمصر .
ثالثاً — أهمية موقع مصر الجغرافى . قناة السويس . طرق المواصلات
بين القطر المصرى والخارج وخاصة بينه وبين أوروبا . التجارة بين مصر
والخارج . أهم الصادرات والواردات بالإيجاز .

٣ — الحساب فى القسم الابتدائى

السنة الأولى

- ١ — مراجعة عامة للأربع قواعد الأصلية باعطاء تطبيقات عليها
من النوع الذى لا يحتوى على أفكار معقدة وأن تكون المسائل بقدر الامكان
من التى تعرض فى الحياة العملية . (الشهر الأول من السنة)
- ٢ — المقاييس ، الموازين المصرية ، المسكايل المصرية ، مسائل عقلية
فى تحويل المقاييس الصغرى الى المقاييس الكبرى وبالعكس .

السنة الثانية

- ١ — الكسور الاعتيادية : معنى الكسر والكسور البسيطة .

جمع الكسور الاعتيادية . ملرحها . ضربها . قسمتها . القواعد الأربع تطبق على الكسور الاعتيادية عقليا .

٢ — الجنيه الانجليزي وقيمتة منسوباً بالقود المصرية ، وتحويل الجنيهات الانجليزية الى جنيهات مصرية وبالعكس فيما يكون في متناول الطالب الكفيف .

السنة الثالثة

١ — حساب المائة فيما يستطيع إدراكه الطالب الكفيف من المسائل البسيطة مؤسدة على المكسب والخسارة .

٢ — مقاييس الزمن .

٣ — الربح البسيط مؤسداً على حساب المائة .

٤ — التقسيم التناسبي مؤسداً على المواريث .

٥ — السطوح . مقاييس السطوح المصرية ونسبة الفدان الى المتر المربع

٦ — الحجم . المكايل المصرية ومسائل عقلية .

٧ — المتوسط الحسابي ومسائل عقلية يستطيعها الطالب الكفيف .

٤ — تدبير الصحة في القسم الابتدائي

السنة الأولى

أولا — نظافة الجسم وحسن الهيئة :

(١) نظافة الجلد والأظافر والشعر والأسنان . استعمال الصابون والليفة والمواك والأمشاط .

(٢) غسل العينين وتنظيفهما من الإفرازات ووقايتهما من الدباب وغيره من الحشرات ومن الغبار .

(٣) تنظيف الأذنين والأنف وتجنب إدخال أشياء غريبة كعبدان التكبيريت مثلا في الأذن .

(٤) غسل القدمين وتغيير الجوارب .

(٥) حث الطلبة على العناية بنظافة ملابهم وأحذيتهم وأجسامهم وخلوها من الحشرات مع شرح الأضرار التي تنجم عن عدم العناية بذلك .

(٦) إفراز الجسم للعرق . الاستحمام بالماء الفاتر والصابون . الاستحمام بالماء البارد صيفا . الأوقات المناسبة للاستحمام . مدة الاستحمام . الاحتياطات التي تليها مراعاتها أثناء الاستحمام وعقبه . تجنب الاستحمام في مياه النيل والترع وأسباب ذلك .

ثانيا — المادات الصحية :

(١) مواعيد الأكل وآداب المائدة . عدم الإفراط في شرب المياه . تجنب الأطعمة غير المناسبة كالحلوى غير الصحية والفاكهة غير الناضجة . غسل اليدين والنم قبل الأكل وبعده . التأني في المضغ . الراحة عقب الأكل .

(٢) ضرورة التعمود على التبرز كل يوم صباحا عقب الاستيقاظ من النوم .

(٣) النوم . أحسن أوقاته . مدته اللازمة .

(٤) استقامة الجسم في السير والجلوس .

تحذير الطلبة مما يأتي مع شرح الاسباب :

التنفس من الفم . إدخال الأصبع في الأنف أو مسحه بالكف . البصق على الأرض وما إلى ذلك من مثل هذه العادات الضارة .

ثالثا — الملابس . الغرض منها . الأقمشة التي تتخذ منها . ملابس الصيف وملابس الشتاء . تنظيف الملابس الخارجية والداخلية وضرورة تغييرها وخلوها من الحشرات .

السنة الثانية

١ — الأظعمة . احتواء طعام الإنسان السليم على أنواع مختلفة مثل الخبز والحضر والدهن والبيض والفاكهة .

عدم الإفراط في الأكل . عدم كفاية الأغذية . وجوب مراعاة أوامر الطبيب فيما يختص بالطعام وقت المرض . غسل الخضروات كالخس والفجل في الماء النقي جيدا قبل تناولها . تجنب الشرب من ماء النيل رأسا .

٢ — الأغذية اللازمة للجسم بدون التعرض لأسمائها الكيميائية :

النشوية وتتوافر في البطاطس والأرز .

السكرية وتتوافر في السكر والبنجر والفاكهة .

الزالية وتوجد في زلال البيض واللحوم .

الدهنية كالسمن والزيوت النباتية والحيوانية .

٣ — الجهاز الهضمي : (الفم . البلعوم . المريء . المعدة . الأمعاء)

ويشار إلى أن وظائفها بالترتيب هي المضغ . البلع . توصيل الغذاء إلى المعدة . الهضم . الامتصاص .

٤ — حاجة الانسان والكائنات الحية الى الهواء . الجهاز التنفسي
ويكتفى منه بالأجزاء المذكورة بعد :
الأنف . البلعوم . القصبة الهوائية . الرئتين .
التنفس الصحيح وغير الصحيح .
الأسباب التي تدعو الى فساد الهواء . التهوية في المنازل والمحال العمومية
وغرف المرضى . الاختناق والاعماء .
التنفس الصناعى .

٥ — علم القراءات

يُعلم علم القراءات السبع تعليما علميا وعمليا للطلبة المكفوفين ومن في حكمهم
ومن يريده اختصارا من غيرهم وذلك بشرط عدم الاخلال بمقررات الدراسة
في السنوات الموضحة بعد على الطريقة الآتية :

(١) القسم الابتدائى :

- ١ — يحفظ طلاب السنين الأولى والثانية متن الشاطبية فقط .
- ٢ — يعطى طلبة السنة الثالثة من أول المتن المذكور الى آخر سورة
البقرة شرحا وتطبيقا إفرادا فقط .
- ٣ — يعطى طلبة السنة الرابعة من أول المتن الى آخر سورة التوبة
شرحا وتطبيقا وجما .

(ب) القسم الثانوى :

- ١ — يعطى طلبة السنة الأولى من سورة يونس من المتن المذكور
الى سورة العنكبوت شرحا وتطبيقا وجما .
- ٢ — يعطى طلبة السنة الثانية من سورة العنكبوت الى آخر القرآن
الكريم شرحا وتطبيقا وجما مع مذاكرة جميع ما تلقوه .

الجامع الأزهر
والمعاهد الدينية العالمية الإسلامية

٥
لاحة

إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب
وصف العالمية

قررها مجلس الأزهر الأعلى في جلسته المنعقدة
في يوم الخميس • جمادى الأولى سنة ١٣٥٠ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١)

لائحة

اجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية

بناء على ما جاء فى المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .
قرر مجلس الأزهر الاعلى فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٥٠ (١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١) أن تتبع فى محاكمة العالم الذى يقع منه ما لا يناسب وصف العالمية الاجراءات الآتية : —

مادة ١ — اذا وصل الى علم شيخ الجامع الأزهر أن أحد العلماء موظفا كان أو غير موظف وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية وتبين أن هناك ما يستدعى التحقيق أمر به .

مادة ٢ — اذا أسفر التحقيق عما يستدعى المحاكمة دعا شيخ الجامع الأزهر هيئة كبار العلماء لمحاكمة المتهم وفقا للمادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ويبلغ أعضاء الهيئة صورة من التحقيق ومن ورقة الاتهام قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ — يعلن المتهم قبل الجلسة بأسبوع على الأقل بخطاب موسى عليه بعلم الوصول باتهم بالنسوبة اليه وأدلتها بالايحاز .
فاذا كان غائبا أو رفض التوقيع على الاعلان أو لم يكن له محل إقامة معروف ينشر الاعلان بالجريدة الرسمية .

فاذا كان التهم موظفا بأحدى جهات الحكومة أرسل الاعلان
اليه بواسطة المصلحة التابع هو لها .

واذا كان له محل إقامة معلوم خارج القطر المصرى أرسل الاعلان
لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق السياسية وتراعى فى هذه الحالة المواعيد
المبينة بالمادة ١٩ من قانون الارافعات الاهلى (*) .

مادة ٤ — للمتهم الذى أعلن بالحضور الى الجلسة أن يطلع من
يوم إعلانه على أوراق التحقيق ويأخذ صوراً منها على مصاريفه . وله أن
يدافع عن نفسه بنفسه ككتابة أو شفويا .

مادة ٥ — للهيئة أن تستوفى بعض نقط التحقيق التى ترى
ضرورة استيفائها توصلاً للحقيقة . ولها أن تسمع من ترى ضرورة
لسماع أقوالهم .

مادة ٦ — تصدر الهيئة حكمها بعد المداولة ويجب أن يكون
الحكم شاملاً للأسباب .

(*) المادة ١٩ من قانون الارافعات الاهلى نصها هكذا :

تكون المواعيد للاشتغال الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممالك الدولة
العلية أو فى البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت :

(أولا) يعطى ميعادا ستين يوما لمن يكون فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد
الكائنة بسواحل البحر المتوسط .

(ثانيا) يعطى ميعادا مائة وثمانين يوما لمن يكون قاطنا فى كافة البلاد الأخر من
أوروبا أو مينات الشرق لحد البلدة المسماة يوقاهامه .

(ثالثا) يعطى ميعادا ثلاثمائة وستين يوما لمن يكون ساكنا فى جميع البلاد الأخر .

مادة ٧ — اذا لم يحضر المتهم بعد ثبوت إعلانه ولم يبد عذرا مقبولا لتخلفه أو لم يقدم دفاعا عن نفسه تصدر الهيئة حكمها. ولا تجوز المعارضة في هذا الحكم. فاذا كان تخلف المتهم لعذر مقبول تؤجل الهيئة الجلسة الى ميعاد آخر يعلن اليه بالطريق المنصوص عليه بالمادة الثالثة. وتقدر الهيئة ظروف التخلف التي تقتضى التأجيل ثم تصدر حكمها على النحو السابق.

مادة ٨ — يثبت علم المتهم بالحكم اذا صدر في مواجهته أو باعلانه به بكتاب يرسله اليه شيخ الجامع الأزهر. ويبلغ الحكم كذلك الى الجهات التي للعالم صلة بها وينشر في الجريدة الرسمية.

(مطبعة المآخذ الدينية ٢٠٠ / ١٠ / ١٩٣١)

لَوْحَةٌ
كسب التشریف العلمیة

الصادر بها الارادة السنیة

المؤرخة

فی ١٢ صفر سنة ١٣٣٩ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠)

رقم ٨٢

مطبعة المامد الدینیة

١٩٣٦ - ١٣٥٤ م

لَا مَحْذُورَ
كُتُبِ التَّشْرِيفِ الْعِلْمِيَّةِ

الصادر بها الإرادة السنية

للمؤرخة

في ١٢ صفر سنة ١٣٣٩ (٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠)

رقم ٨٢

مطبعة المعاهد الدينية

١٩٣٥ - ١٩٣٦ م

صورة

الارادة السلطانية رقم ٨٢

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع
الأزهر ورئيس مجلسه الأعلى

بعد الاطلاع على الفصل الرابع من الباب الثامن من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية
العلمية الاسلامية والاطلاع على لائحة كسا التشريف العلمية
التي وضعها مجلس الأزهر الأعلى بجلسته المنعقدة في ٩ صفر
سنة ١٣٣٩ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠) والتي رفعت إلينا مع
مكاتبة فضيلتكم الواردة لديواننا العالي السلطاني المؤرخة
في ٢٣ أكتوبر الجاري رقم ٩١٧

قد وافق إرادتنا السنية اعتماد العمل بتلك اللائحة المشتملة
على عشر مواد . وأصدرنا أمرنا هذا بذلك واللائحة مرفقة به
للإجراء على مقتضاه

في { ١٢ صفر سنة ١٣٣٩
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ } (فؤاد)

لائحة كسا التشریف العلمیة

الصادر بها الارادة السنية المؤرخة

فی ١٢ صفر سنة ١٣٣٩ - ٢٤ أ کتوبر سنة ١٩٢٠ رقم ٨٢

(المادة الأولى)

ينحصر عدد كسا التشریف العلمیة فی مائة وخمسين كسوة
تنقسم الى ثلاث درجات : أولى - وثانية - وثالثة .

للأولى أربعون

والثانية خمسون

والثالثة ستون

(المادة الثانية)

يشترط فیمن يستحق كسوة التشریف من الدرجة الأولى :

أن يكون من هیئة كبار العلماء

أو أن تتوفر فیہ الشروط التي تؤهله للدخول ضمن تلك

الهیئة كما هو مدون بالمادة (١٠٧) من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠

(المادة الثالثة)

يشترط فی استحقاق كسوة التشریف من الدرجة الثانية :

أولاً - أن يكون المرشح لها قد أمضى فی وظائف

التدريس بالمعاهد مدة أقلها عشر سنوات . وأن يكون مدرسا من الدرجة الأولى .

ثانيا - أن يكون معروفاً بالاعتبار على ما يعهد إليه في تدريسه من علوم القسم العالي . ممتازا بحسن أسلوبه في التعليم .

ثالثا - أن يكون مشهورا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته .

وكذلك يجوز منحها لرؤساء المحاكم الشرعية ونوابها وللموظفين من العلماء بالمصالح الأميرية الذين أمضوا وظائفهم اثنتي عشرة سنة وكان مرتب الواحد منهم أربعين جنيها مشاهرة على الأقل وكانوا مشهورين بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعتهم .

(المادة الرابعة)

يشترط في استحقاق كسوة التشريف من الدرجة الثالثة :
أولا - أن يكون المرشح لها قد أمضى ثماني سنوات على الأقل في وظائف التدريس بالمعاهد .

ثانيا - أن يكون معروفاً بالكفاءة ممتازا بحسن أسلوبه في التعليم .

ثالثا - أن يكون مشهورا بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته .

ويجوز منحها للموظفين من العلماء بالمصالح الأميرية الذين أمضوا في وظائفهم ثمانى سنوات على الأقل وكان مرتب الواحد منهم أكثر من ثلاثين جنيها مشاهرة . وكانوا مشهورين بالورع والتقوى وليس في ماضيهم ما يشين سمعتهم

(المادة الخامسة)

إذا لم يكن المستحق قد أمضى في وظائف التدريس المدة المقررة لاستحقاقه وكان له مدة توفى بالمعاهد الدينية أو المحاكم الشرعية أو المصالح الأميرية فان هذه المدة تضاف لآجال المدة المقررة لنيل كسوة التشريف التى يستحقها من أى درجة كانت

(المادة السادسة)

الوظائف التى يشغلها شيوخ المعاهد والوكلاء ومشايخ الأقسام والمفتشون والمراقبون وكذلك السكرتير العام لمجلس الأزهر الأعلى والمعاهد الدينية تعتبر كوظائف التدريس . فالتأمنون بها يستحقون الكسوة إذا توفرت فيهم المدة المعتبرة لكل درجة . بشرط أن يكون لهم من المنزلة العلمية وحسن إدارة التعليم ما يناسب تلك الدرجات

(المادة السابعة)

لا تمنح كسوة التشريف من درجة إلا لمن نال الدرجة التى قبلها وكان قد مضى على نيله لها أربع سنوات على الأقل . ويستثنى من ذلك من ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء وشيوخ

المعاهد ومن تقضى مراكزهم باستحقاقهم نيل كسوة التشريف
من الدرجة الثانية أو الأولى

(المادة الثامنة)

الكسا التي تنحل من أى درجة يسكون التماس توجيهها
من شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى بعد
إقرار المجلس المذكور إذا كانت من الكسا الموجهة للعلماء
بالمعاهد الدينية

أما إذا كانت من الكسا الموجهة لأحد العلماء الموظفين
بالمصالح الأميرية فيلتمس توجيهها الوزير ذو الشأن بعد أخذ
رأى شيخ الجامع الأزهر

(المادة التاسعة)

تمنح كسوة التشريف العلمية من أية درجة كانت لمن يكون
موظفا من العلماء بالحاشية السلطانية أو بمجهة أخرى بمحض
الارادة السنية متى توفرت فيهم الشروط المقررة بالمواد السابقة
لاحراز تلك الكسوة . ويخطر شيخ الجامع الأزهر بتوجيهها

(المادة العاشرة)

تصنع الكسا العلمية من جوخ بنفسجي غامق مطرزة
بالقصب الأصفر على حسب الطراز المعتبر الآن لكل درجة
ماعدا شريط الهامة فيستغنى عنه

الجامع الأزهر

لوحۃ البعثات العلمیة

نشرت بالوقائع المصریة فی ٢٧ فبرایر سنة ١٩٣٩

مطبعة الأزهر

١٩٣٩/٢/٥٠٠

الجامع الأزهر

لائحة البعثات العلمية

قررها المجلس الأعلى للأزهر في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٥ ذى الحجة
سنة ١٣٥٧ (١٤ فبراير سنة ١٩٣٩)

الباب الأول

في الغرض من البعثات وتحديد عددها

مادة ١ — الغرض من إيفاد بعثات أزهرية الى البلاد الاجنبية هو
إعداد الموفدين للتدريس في كليات الجامع الأزهر بتزويدهم بالعلوم التي لها
صلة بالتعليم في الأزهر والحصول فيها على شهادة دراسية أو درجة علمية
أو تتبع دراسة في المعاهد العلمية .

مادة ٢ — يحدد المجلس الأعلى للأزهر كل سنة عدد أعضاء البعثات
والمواد المطلوب التخصص فيها والمتصلة بها والشهادات التي يراد الحصول
عليها ويعين المدة اللازمة لها والجهات التي يوفدون إليها ، وينشر عن ذلك
في الجريدة الرسمية وبعض الجرائد اليومية ، ويحدد لتقديم الطلبات مدة لا تقل
عن خمسة عشر يوما .

الباب الثاني

في اختيار أعضاء البعثات

مادة ٣ — يختار أعضاء البعثات من بين العلماء المدرسين بالأزهر
والمعاهد الدينية أو من غيرهم .

ويشترط أن يكون عضو البعثة حاصلًا على شهادة العالمية من درجة أستاذ، ويجوز عند الحاجة اختياره من بين الحاصلين على شهادة التخصص القديم أو شهادة العالمية مع الإجازة .

مادة ٤ — يشترط فيمن يختار عضواً بالبعثة ألا تقل درجة إحصاره عن ١ في كل عين على حدة أو ٢ في عين و ١ في العين الأخرى . ويجوز قبول درجة الإحصار المذكورة مع استعمال نظارة لا تزيد قوتها على ٦ (ديوبوتري) لكل من العينين . وإذا كانت قوة النظارة أكثر من ذلك يكشف على الطالب خبير رمدي فإذا قرر الخبير أن العينين سليمتان ولا خطر عليهما من مواصلة الدرس جاز قبول العضو .

ولا يكشف على الموظفين فيما يختص بالنظر .

مادة ٥ — يراعى في عضو البعثة أن يقرر القومسيون الطبي سلامة بنيته واحتماله الإقامة في جو البلاد التي يراد إيفاده إليها ، كما يجب التأكد قبل إرسال عضو البعثة من أن قوانين البلاد التي يرسل إليها ولوائحها لا تستوجب حالة خاصة غير متوافرة فيه .

مادة ٦ — يوشح للبعثة العلمية أوائل المتقدمين الحاصلين على ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع الدرجات في امتحان أعلى شهادة حصلوا عليها و ٨٠ ٪ على الأقل من مجموع درجات النهايات الكبرى للعلم المراد التخصص فيه والعلوم الأساسية المرتبطة به وتكون المفاضلة بين المرشحين لاختيار عضو البعثة الذي يوفد تبعاً لما يأتي :

١ — لما حصلوا عليه من الدرجات في علوم التخصص .

٢ — للسن من حيث تناسبها مع العمل الذي يوفد له العضو .

٣ — للران الذي يكون المرشح قد اكتسبه في الفرع الذي تخصص له .

٤ — توافر شروط اللياقة الجسمانية والصلاحية الاجتماعية للعمل الذي من أجله أنشئت البعثة .

مادة ٧ — يجوز للمجلس الأعلى أن يقرر عمل مسابقة لاي نوع من البعثات العلمية بالشروط التي يراها كفيلة بتمكينه من اختيار الأصلح مع عدم الإخلال بالشروط الأساسية الواجب توافرها في عضو البعثة .

مادة ٨ — يجوز للمجلس الأعلى للآزهر في حالات استثنائية عسدم التقيد بالشروط الواردة في المادة الرابعة إذا رأى المصلحة في ذلك .

مادة ٩ — لا يجوز زيادة المدة المقررة للبعثة أكثر من سنة إلا إذا اقتضى الزيادة مرض أو نظام الدراسة ،
وتكون الزيادة لغاية ستة أشهر بقرار من شيخ الجامع الأزهر وما زاد على ذلك يكون بقرار من المجلس الأعلى للآزهر .

الباب الثالث

في القواعد المالية التي يعامل بها أعضاء البعثات

مادة ١٠ — إذا كان عضو البعثة موظفا وكانت ماهيته اثني عشر جنيتها فأكثر في الشهر يعطى مكافأة إضافية قدرها عشرة جنيهات مصرية في الشهر .
وإن كانت ماهيته تقل عن اثني عشر جنيتها في الشهر يعطى مكافأة إضافية يبلغ بها مجموع ما يتقاضاه اثنين وعشرين جنيتها مصرية في الشهر .

مادة ١١ — إذا كان العضو منتدبا للتدريس بالمكافأة أو غير موظف يعطى مرتب بعثة قدره اثنان وعشرون جنيتها في الشهر اعتبارا من يوم سفره بدون استقطاع شيء منه .

مادة ١٢ — إذا كان عضو البعثة متزوجا يعطى علاوة على ما تقدم عشرة جنيهات في الشهر إذا صحبته زوجته وأربعة جنيهات في الشهر إذا لم تصحبه .

مادة ١٣ — إذا كان عضو البعثة موظفاً يحفظ له وظيفته ويعامل في العلاوات والترقيات كسائر الموظفين ويستمر خصم الاحتياطي منه للمعاش إن كان من المعاملين بلائحة التقاعد أو قانون المعاشات فإذا لم يبلغ صافي مرتبه اثنين وعشرين جنبها رفع الى هذا الحد على سبيل المكافأة .

مادة ١٤ — يستحق العضو مرتب البعثة ابتداء من يوم مبارحته الاراضى المصرية .

مادة ١٥ — يمنح عضو البعثة خمسة وثلاثين جنبها عند سفره لمواجهة نفقات الاستعداد للسفر ونقل الأمتعة واستخراج الجواز وغير ذلك من نفقات يستلزمها السفر على ألا يكلف تقديم مستندات عنها .

مادة ١٦ — يصرف لكل عضو من أعضاء البعثة عشرة جنبها في أول كل سنة دراسية مقابل ما ينفقه في شراء كتب وأدوات دراسته .

مادة ١٧ — يقرر المجلس الأعلى في كل عام لأعضاء البعثات المرتبات الإضافية التي قد تلزم لمواجهة غلاء المعيشة في الاقطار التي يوفدون إليها .

مادة ١٨ — يكون دفع مرتبات ومكافآت أعضاء بعثات الأزهر بالجنيه الانجلىزى الذى قيمته ٩٧٥ مليا .

مادة ١٩ — تتحمل إدارة الأزهر جميع المصروفات الدراسية ورسوم الامتحانات والدبلومات وغيرها وأجور التمرين والدروس الخصوصية التي يجيزها المجلس الأعلى للأزهر والرحلات العلمية التي تنظمها الجامعات أو تقتضيها دراسة العضو ، وكذا جميع رسوم الجمعيات والهيئات والاندية التي تقتضى لوائح الجامعات الملحق بها العضو أو ضرورة دراسته أن يشترك فيها ، وكذا الرسوم والضرائب التي تفرض عليه في الخارج ونفقات طبع الرسائل والابحاث

مادة ٢٠ — تقوم إدارة الأزهر بدفع ثمن تذكرة سفر عضو البعثة

براً وبحراً بالدرجة الثانية أو في الدرجة الأولى إذا كان من الموظفين المرخص لهم بالسفر بالدرجة الأولى .

مادة ٢١ - إذا سافرت زوجة العضو وأولاده معه أو لحقوا به تكون مصروفات سفرهم على حساب الأزهر في الدرجة التي يسافر فيها العضو .

مادة ٢٢ - إذا عاد عضو البعثة غير الموظف من الخارج بصفة نهائية بعد استكمال بعثته يستمر في الحصول على المرتب الذي يحدده المجلس الأعلى للأزهر وذلك مدى ستة أشهر ، فإذا وُظف في خلال هذه المدة قطع عنه هذا المرتب .

مادة ٢٣ - عند عودة عضو البعثة تصرف له ولأفراد أسرته تذكرة السفر براً وبحراً ويعطى فوق ذلك خمسة عشر جنيهًا مصرياً لما يقتضيه السفر من النفقات على ألا يكلف تقديم مستندات عنها .

مادة ٢٤ - لا يبرح عضو البعثة مكانه في أجازاته العادية لمصر إلا بترخيص من إدارة الأزهر وتكون كل نفقات سفره في الحضور والعودة على حسابه الخاص .

مادة ٢٥ - يدفع إلى عضو البعثة العائد إلى مصر في أجازة نصف مرتب بعثته إذا كان غير موظف اعتباراً من يوم مفارقتها مقر بعثته إلى تاريخ سفره من مصر ، أما إذا كان موظفاً فلا يصرف له سوى مرتب وظيفته .

مادة ٢٦ - يدفع بدل السفر عن كل يوم يقضيه العضو خارج مدينة سكنه وبعثته في الرحلات التي تستدعيها دراسته بمعدل ١٠ شلنات في أوروبا ويعامل من حيث استحقاقه لهذا البدل وأجور النقل طبقاً للقواعد الخاصة بالبعثات .

مادة ٢٧ - إذا مرض أحد أعضاء البعثة فعلياً أن يخطر مدير البعثة بمرضه وعند ذلك يتبع بشأنه ما يأتي :

(١) يكلف مدير البعثة أحد الأطباء بعيادته ويدفع أتعابه ويمن الدواء من أموال البعثة .

(٢) إذا رأى الطبيب أن حالة المريض تستوجب نقله الى منزل تمريض نقل إليه وتحملت البعثة نفقات العلاج والنقل ويخصص من مرتب العضو مقدار ما يتوفر عليه من المصاريف بسبب وجوده بمنزل التمريض بحيث لا يقل ما يصرف اليه بعد ذلك عن خمسة جنيهات في الشهر بخلاف مرتب الزوجة .
(٣) يجوز قضاء العضو مدة النقص أو بعضها خارج منزل التمريض إذا وافق الطبيب على ذلك سواء قضاها في مسكنه أو حيث يشير الطبيب ، ويجب في حالة التوصية بانتقال العضو من المدينة التي هو فيها الى مكان النقص أن يعرض على هيئة القومسيون الطبي المعين من قبل الحكومة المصرية فإن لم يكن هناك قومسيون كلف مدير البعثة طبيبين آخرين لبحث حالة العضو لتقرير ما يريانه .

(٤) إذا قرر القومسيون الطبي أن حالة العضو بعد شفائه لا تتركه صالحا للاستمرار في البعثة وجبت إعادته الى الوطن وتتخذ جميع الاحتياطات التي تضمن راحته أثناء عودته .

مادة ٢٨ — إذا توفي عضو البعثة أو أحد أفراد أسرته المقيمين معه تعاد جثته ومخلفاته الى البلاد المصرية على نفقة الأزهر .

مادة ٢٩ — لا يقطع إيفاد الموظف في بعثة مدة الاختبار اللازمة لتثبيته واحتساب مدة البعثة في المعاش ويعامل فيما يختص بترقيته وعلاواته كما لو كان مستمرا في الخدمة في مصر .

الباب الرابع

في التعهدات التي تؤخذ على أعضاء البعثات قبل سفرهم

مادة ٣٠ — يتعهد عضو البعثة بأن يتم دراسته في المدة المقررة لها .

مادة ٣١ — يتعهد عضو البعثة كتابة قبل سفره بالخدمة في الأزهر مدة سبع سنوات وبألا يتولى عملاً آخر إلا باذن من الأزهر .

مادة ٣٢ — يتعهد عضو البعثة برد جميع ما يصرفه الأزهر عليه بصفته عضواً في البعثة إذا تركها من تلقاء نفسه أو فصل لأسباب تأديبية ، أو لاقترانه من أجنبية أثناء البعثة ، أو لتجاوزه الواجبات التي تفرضها قوانين الدولة ولوائحها على كل موظف ، أو لإخلاله بتعهداته وواجباته .

مادة ٣٣ — يتضمن التعهد الذي يؤخذ على عضو البعثة بأنه اطلع على جميع القواعد الخاصة بالبعثات وعلى الأخص القواعد الواردة بهذه اللائحة ، ويتعهد كفيل مليء يعتمد على شيخ الجامع الأزهر بأنه مسئول معه بالتضامن عن رد ما صرف عليه في بعثته عند الإخلال بتعهداته .

مادة ٣٤ — لا يكون الطالب ملزماً بخدمة الأزهر إلا إذا طلب للخدمة في ظرف ستة شهور من تاريخ تقديم نفسه للأزهر بعد عودته لمصر عقب انتهاء الدراسة التي كان مكلفاً إليها .

مادة ٣٥ — على عضو البعثة أن يغادر البلاد الأجنبية في ظرف شهر من تاريخ انتهاء المهمة التي كلف إليها ، وعليه أن يقدم نفسه للأزهر على أثر تلك العودة .

مادة ٣٦ — يتعهد عضو البعثة ألا يقترن بأجنبية أثناء بعثته ، فإذا اقترن بها فصل من البعثة .

مادة ٣٧ — يقرر العضو أنه لا يجوز له ترك البعثة أو تغيير منهجها المقرر من تلقاء نفسه .

أحكام عامة

مادة ٣٨ — المكافآت المالية التي تمنحها بعض الجامعات لأعضاء البعثة الممتازين بكفاءتهم في الدراسة تكون من حق هؤلاء الأعضاء ،

واذا ردت هذه الجامعات قيمة الرسوم الدراسية أو رسوم الامتحان عن بعض أعضاء البعثة بصفة مكافأة فعلى مدير البعثة أن يصرف لهم الرسوم التى ردت .

مادة ٣٩ — يقرر المجلس الاعلى للأزهر درجة ومرتب عضو البعثة بعد عودته وحصوله على الشهادة المطلوبة اذا عين للتدريس فى السكليات أو أقسام الاجازة أو التخصص .

مادة ٤٠ — تتولى إدارات البعثات التابعة لوزارة المعارف المصرية فى الخارج شؤون أعضاء بعثات الأزهر وتنصل بإدارة الأزهر مباشرة فيما يتعلق بهم .

مادة ٤١ — يعمل بهذه القواعد من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية

قانون

نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٠

قانون خاص

بالاحكام التأديبية في الجامع الأزهر

وفي

المعاهد الدينية العلمية الإسلامية



(مطبعة وزارة الأوقاف)

١٩٢٠

قانون

نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٠

قانون خاص

بالاحكام التأديبية في الجامع الأزهر

وفي

المعاهد الدينية العلمية الإسلامية



(مطبعة وزارة الأوقاف)

١٩٢٠

قانون نمرة ٣٩ لسنة ١٩٢٠

قانون خاص بالاحكام التأديبية فى الجامع الأزهر وفى المعاهد الدينية العلمية الاسلامية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر
والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ؛

ونظرا لأن اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم
وتأديبة واجباتهم مما يؤدى الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الاسلامى ؛
ونظرا لأن كثيرا ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد
واتخذوا احترام هذه الامكنة الدينية وعدم اياحة التعرض لها ذريعة لالقاء بذور
المشاغبات وبث الآراء الفاسدة فى الاذهان مما قد ينجم عنه اخلال بالامن العام ؛
وبما ان مجلس الأزهر الأعلى اقترح الاحكام الآتية تكميلا وتفصيلا لما جاء
فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ؛

فبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

(المادة الاولى)

كل مدرس أو موظف فى الجامع الأزهر أو فى أحد المعاهد الدينية العلمية
الاسلامية يشغل داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها
بالقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو يقوم بتوزيع منشورات

أو مطبوعات مما يكون من شأنه أن يفسد من أخلاق الطلبة أو يلهيهم عن طالب العلم أو يخل بالنظام العام أو بجمرة المساجد يحال على مجلس تأديب ويعاقب بأحدى العقوبات الآتية : -

١ - الانذار

٢ - قطع المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما

٣ - الايقاف بلا مرتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

٤ - نقص المرتب

٥ - التنزيل من درجة الى التي دونها

٦ - الرف

(المادة الثانية)

كل طالب علم منتسب للجامع الأزهر أو لاحد المعاهد الدينية العلمية الاسلامية يشغل بشئ من الامور المذكورة في المادة الاولى من هذا القانون داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها أو يكون له أى علاقة سياسية بأحد الاحزاب أو الجمعيات السياسية يحال على مجلس تأديب ويعاقب بأحدى العقوبات الآتية : -

١ - الانذار

٢ - الحرمان من الامتحانات سنة

٣ - الطرد من الجامع الأزهر أو المعهد مدة لا تزيد عن سنتين

٤ - محو الاسم نهائيا

(المادة الثالثة)

كل عالم منتسب للآزهر أو أحد المعاهد الدينية العالمية الإسلامية ولكنه غير داخل في سلك المدرسين أو الموظفين وقع منه داخل الأزهر أو المعهد أو خارجهما أمر من الأمور المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب بقطع الانتساب أو الحرمان من التوظيف في الوظائف الدينية ووظائف التدريس في المعاهد أو المساجد

(المادة الرابعة)

كل مدرس أو موظف أو طالب علم بالجامع الأزهر أو أحد المعاهد الدينية العالمية الإسلامية أو عالم غير موظف ولا مدرس ولكنه منتسب للآزهر أو واحد المعاهد الدينية العالمية الإسلامية يثبت عليه أى اشتراك في عمل من الأعمال الواردة في المادتين الأولى والثانية يعاقب بإحدى العقوبات المذكورة في المواد الأولى والثانية والثالثة

(المادة الخامسة)

كل من يلقي من غير الطلبة والمدرسين والموظفين خطبا أو محاضرات سياسية أو يقوم بتوزيع منشورات أو مطبوعات سياسية أو يعرضها للبيع بالجامع الأزهر أو بأحد المعاهد الدينية العالمية الإسلامية أو المساجد فعلى مستخدمى الأماكن المذكورة إخراجهم ، فإذا امتنع وتعذر إخراجهم كان لهم أن يستعينوا برجال الحفظ فى إخراجهم بالقوة

وهذا مع عدم الإخلال بتطبيق أحكام قانون العقوبات عند الإقتضاء

(المادة السادسة)

يؤلف مجلس تأديب المدرسين والموظفين والعلماء الذين ليسوا بمدرسين

ولا بموظفين ولكنهم منتسبون للمعاهد الدينية العلمية الاسلامية وطلبة العلم في الجامع
الازهر أو غيره من المعاهد من أعضاء مجلس أو لجنة ادارته وتكون الاحالة على مجلس
التأديب من اختصاص شيخ الجامع الازهر أو شيخ المعهد الذى ينتمى اليه المتهم
ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيسا لمجلس الازهر الاعلى أن يأمر بحالة أى
مدرس أو موظف أو عالم غير موظف ولا مدرس منتسب للمعاهد الدينية العلمية
الاسلامية أو طالب علم من المعاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة اذا تبين له
ما يقتضى ذلك

ولشيخ الجامع الازهر أو شيخ المعهد قبل أن يحيل المتهم على مجلس التأديب أن
يندب من موظفى المعاهد من يقوم بتحقيق التهمة وأخذ أقوال المتهم والشهود
وجمع الأدلة

(المادة السابعة)

يعلن رئيس مجلس التأديب الى من أقيمت عليه الدعوى موضوع التهمة الموجهة
اليه ويكلفه قبل انعقاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل بالحضور أمام المجلس ليدافع
عن نفسه شفويا ويجوز للمجلس أن يرخص له بالدفاع كتابة

(المادة الثامنة)

لشيخ الجامع الازهر بصفته رئيسا لمجلس الازهر الاعلى الحق في إيقاف من تقام
عليه دعوى تأديبية عن تأدية وظيفته حتى يحكم فى الدعوى

(المادة التاسعة)

يجوز للدرسين والموظفين دون غيرهم أن يستأنفوا الاحكام الصادرة عليهم من
مجالس التأديب فيما عدا عقوبتى الانذار وقطع المرتب مدة لاتزيد عن خمسة عشر يوما

ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيسا لمجلس الأزهر الاعلى أن يستأنف الاحكام
الصادرة من مجالس التأديب

(المادة العاشرة)

يجوز لمجلس التأديب ابتداءيا كان أو استئنافيا أن يأمر بإجراء أى تحقيق
يقتضيه الحال سواء أكان ذلك بنفسه أم بواسطة من يندبه من أعضائه لهذا الغرض

(المادة الحادية عشرة)

تستأنف الاحكام الصادرة من مجلس التأديب أمام مجلس الأزهر الاعلى ويتبع
في شأنها القواعد والمواعيد المعينة في الفصل الثانى من الباب السادس من القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩١١

(المادة الثانية عشرة)

تكون مداولات مجالس التأديب صحيحة متى حضر من الاعضاء سوى الرئيس
العدد الذى يمكن معه انعقاد مجلس الأزهر الاعلى أو مجالس الادارة أو لجان الادارة
طبقا لنصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والقوانين المعدلة له

(المادة الثالثة عشرة)

يفصل مجلس الأزهر الاعلى فيما يستحقه المحكوم عليه من المعاش أو المكافأة وله
أن يحرمه منها كلها أو بعضها

(المادة الرابعة عشرة)

الحاجة التأديبية لامتيع من المحاكمة الجنائية متى كان هناك وجه لذلك

(المادة الخامسة عشرة)

على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والحقانية والاعواق تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر بمراى رأس الدين في ٥ صفر سنة ١٣٣٩ - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠

فؤاد

بأمر الحاضرة السلطانية	وزير الاعواق	وزير الحقانية	رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
(حسين درويش)	(احمد ذوالفقار)		(محمد توفيق نسيم)

الجامع الأزهر

مرسوم

بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٩

بشأن تنفيذ الشروط الخاصة بالجراءات في حجج الأوقاف

نشر هذا المرسوم بقانون في العدد رقم ٢ من الوقائع المصرية
الصادر في يوم الاثنين ٢٦ رجب سنة ١٣٤٧ (٧ يناير سنة ١٩٢٩)

مطبعة الأزهر

١٩٣٩/٣/١٠٠

مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن تنفيذ الشروط الخاصة بالجزايات فى حجج الأوقاف

نحن فؤاد الاول ملك مصر :

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ .
وبعد الاطلاع على لأئحة ترتيب المحاكم لاهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيو
سنة ١٨٨٣ .

وعلى لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٣١ فى ٣ يوليه
سنة ١٩١٠ .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية
العلمية الإسلامية .

ونظرا لما يحدث من الصعوبات والمقاسد بسبب نظام توزيع الجزايات
بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى .

وبما أن هذا النظام ليس مما يتفق الآن وما يجب أن يكون لعلماء المعاهد
المشار إليها وطلابها من الكرامة اللائقة بشرف العلم .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس .

رسمنا بما هو آت

(المادة الأولى)

لا تنفذ الشروط الواردة فى حجج الأوقاف بترتيب مقدار من الخبز لمصلحة
الجامع الأزهر أو المعاهد الدينية الإسلامية الأخرى أو علماء أو طلاب
أحد هذه المعاهد أو فريق منهم بغير دفع ثمن ذلك المقدار طبقا للشروط
المبينة فى هذا القانون .

ولا يترتب على هذا التغيير فى طريق التنفيذ أى حق فى التمويل .

(المادة الثانية)

الأحكام المتقدمة متعلقة بالنظام العام فكل اتفاق يخالف لها باطل . ولا
تسمع الدعاوى والدفع من جانب المستحقين فى الأوقاف المذكورة أو من
جانب نظارها بطلب تنفيذ تلك الشروط أو بقبول تنفيذها على أى وجه آخر
غير دفع ثمن الخبز بحسب القواعد الآتى ذكرها .

(المادة الثالثة)

يحدد سعر الخبز مرتين فى العام . الأولى فى شهر يناير والثانية فى شهر
يوليو بواسطة لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الأوقاف وعضوية محافظ
القاهرة واثنين من أصحاب الخباز وواحد من تجار الغلال يعينون سنوياً بقرار
من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

يكون احتساب السعر المشار اليه باعتبار متوسط سعر مبيعته بالجملة فى أول
يوم من شهر يناير وأول يوم من شهر يوليو من كل سنة فى سوق الجهة التى
يقتضى فيها توزيع الخبز .

واللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بكل ما تراه موصلاً الى تمام الدقة
فى تقديرها ولها أن تسمع من ترى فائدة فى سماعه من نظار الأوقاف ذوى
الشأن أو غيرهم .

ولا يقبل بأى وجه من الوجوه الطعن فى القرار الذى تصدره اللجنة
بتحديد السعر وينشر ذلك القرار فى الجريدة الرسمية قبل الخامس عشر من
شهر يناير وشهر يوليو من كل سنة .

(المادة الخامسة)

يعمل بسعر يناير في تنفيذ ما يستحق تنفيذه في مدة الستة الشهور من يناير الى يونيو وبسعر يوليو فيما يتعلق بالستة الشهور التالية .

(المادة السادسة)

توزع المبالغ الناجمة من تنفيذ شروط الأوفاف على الوجه المتقدم بين المستحقين حسب القواعد المتبعة الآن أو أية قواعد أخرى يضعها مجلس الأزهر الأعلى مع مراعاة شروط الواقفين .
ويجمع بين هذه المبالغ وبين المرتبات المقررة في ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية .

(المادة السابعة)

يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون من أحكام القوانين واللوائح .

(المادة الثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من ١١ يناير سنة ١٩٢٩ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بمرأى عابدين في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٧ (٣ يناير سنة ١٩٢٩)

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

قواعد

مكافأة القائمين بأعمال الامتحانات في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

(قرر المجلس الأعلى للأزهر هذه القواعد في جلسة ٢٧ صفر سنة ١٣٥٨)

(١٧ أبريل سنة ١٩٣٩)

مادة ١ — تنقسم الأعمال التي تصرف عنها مكافأة الامتحان الى الأنواع الآتية :

- (١) رئاسة الامتحان .
- (٢) وضع الأسئلة .
- (٣) تقدير درجات الاجابة .
- (٤) تنظيم امتحانات الشهادات وإدارتها .
- (٥) امتحان المسابقة للتعيين في الوظائف الخالية .

رئاسة الامتحان

مادة ٢ — يعطى الرؤساء العامون لامتحانات الشهادات المكافآت الآتية :

عن الدور الثاني	عن الدور الاول	
جنيه	جنيه	
١٠	٢٠	امتحان الشهادة الابتدائية
١٠	٢٠	» » الثانوية
١٢½	٢٥	» الشهادات العالمية
١٢½	٢٥	» شهادات العالمية مع الاجازة
—	٥٠	» شهادة العالمية من درجة أستاذ
١٠	٢٠	» العالمية المؤقتة والاهلية وشهادات الغرباء
٥	١٠	» » التخصص القديم

ولا يجمع الرئيس العام بين إحدى هذه المكافآت وبين مكافأة أخرى عن أى عمل من أعمال امتحان الشهادات ما لم يكن من غير موظفى الأزهر والمعاهد الدينية ،

مادة ٣ — إذا رُئى تعيين نائب أو مساعد للرئيس العام فى امتحان إحدى الشهادات فيعامل معاملة أعضاء الامتحان .

وضع الأسئلة

مادة ٤ — تعطى مكافأة على وضع أسئلة الامتحان التحريرى للشهادات لكل عضو عن كل ورقة كما يأتى :

مقدار المكافأة

مليم	
٤٠٠	لشهادة الابتدائية
٥٠٠	» الثانوية أو الأهلية
٦٠٠	» العالمية أو العالمية المؤقتة
٦٠٠	لشهادة العالمية مع الاجازة
٨٠٠	» من درجة أستاذ
٦٠٠	» النخصص القديم

مع ملاحظة أن كل ورقة أسئلة تكون الاجابة عليها فى حصة واحدة تعتبر ورقة واحدة ،

مادة ٥ — إذا اشترك أكثر من عضوين فى وضع أسئلة امتحان الشهادة الابتدائية أو الثانوية أو الأهلية فيعطون مكافأة عضوين فقط وتقسم بينهم بالتساوى ،

أما إذا اشترك أكثر من عضوين فى وضع أسئلة امتحانات الشهادات الأخرى التى فوق الشهادة الثانوية فيعطون مكافأة ثلاثة أعضاء ،

مادة ٦ — تدخل مكافأة اختيار موضوعات الامتحان الشفوى بطريق التعيين ضمن المكافأة التي تعطى عن هذا الامتحان .

تقدير درجات الاجابة

مادة ٧ — يراد بتقدير درجات الاجابة تقدير الدرجات التي يستحقها طالب إحدى الشهادات على إجابته في الامتحان التحريري أو العملي أو الشفوى العادي أو الشفوى بطريق التعيين وكذلك تقدير درجة المحاضرة أو الرسالة .

مادة ٨ — تعطى للاعضاء الذين يشغلون في تقدير درجات الاجابة المكافأة الآتي بيانها وهي :

مليم	
١٥٠	عن اليوم الواحد لمن كان في أقل من الدرجة السادسة
٢٠٠	» » » في الدرجة السادسة أو الاولى للمدرسين
٢٥٠	» » » الخامسة
٣٠٠	» » » الرابعة
٥٠٠	» » » في درجة فوق الرابعة أو غير موظف
	وتعطى المكافآت الآتية بصرف النظر عن درجة العضو وهي :

مليم	بحيه
٨٠٠	— عن اليوم الواحد للعضو في امتحان شهادة العالمية من درجة أستاذ سواء أ كان لسماع المحاضرة أم للامتحان بطريق التعيين أم لمناقشة الرسالة .
٠٨٠	— لتقدير درجة إجابة كل طالب تحريراً في أية مادة من مواد الامتحان في شهادة العالمية المؤقتة أو الشهادة العالمية أو شهادة العالمية مع الأجازة أو شهادة التخصص التقديم على أن تقسم هذه المكافأة على عدد أعضاء اللجنة .

امتحان المسابقة للتعيين في الوظائف الخالية

مادة ١١ — امتحان المسابقة لوظائف التدريس أو وظائف الوعظ والارشاد أو الترجمة يعطى عنه مكافأة قدرها مائة ملجم لكل عضو من أعضاء لجنة الامتحان عن كل طالب سواء أ كان الامتحان مشتملا على التحريرى والشفوى أو مقصوراً على أحدهما ،

أما امتحان المسابقة للوظائف الأخرى كالوظائف الكتابية ووظائف دور الكتب وتعليم الخط والقراءات فإن كان تحريرياً تكون مكافأته ٥٠ ملجماً للعضو عن كل ورقة فى كل مادة ، وإن كان شفوياً أو عملياً فتكون المكافأة ٥٠ ملجماً للعضو عن كل طالب ،

وتشمل مكافأة امتحان المسابقة وضع أسئلة الامتحان التحريرى واستخراج النتيجة ، وتكون مكافأة رئيس امتحان المسابقة ضعف مكافأة العضو .

أحكام عامة

مادة ١٢ — إذا أدى العضو فى اليوم الواحد عملاً أكثر من أعمال الامتحان التى تحسب مكافأتها باليوم وكان لكل عمل مكافأة مستقلة فإنه يعطى مكافأة واحدة هى الأكثر قيمة .

مادة ١٣ — النهاية العظمى لعدد الأيام التى تمنح عنها مكافأة هى خمسون يوماً فى الدور الأول وخمسة وعشرون يوماً فى الدور الثانى ولو اشتغل العضو فى جملة امتحانات فى تواريخ مختلفة ، أما إذا كانت الأعمال للتحضير فقط فلا تزيد المدة التى تصرف عنها المكافأة على ١٥ يوماً فى الدور الأول وعشرة أيام فى الدور الثانى .

مادة ١٤ — لا يجوز أن تزيد مكافأة العضو عن جميع أعمال امتحانات الشهادات في كل من الدورين مهما تنوعت أو طالت مدتها عما يأتي :

	لموظفي الادارة العامة وإدارة السكيات والمعاهد				لمهنة التدريس والثقافة			
	عن الدور الثاني		عن الدور الاول		عن الدور الثاني		عن الدور الاول	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
لمن كان في أقل من الدرجة السادسة	٥٠٠	٢	—	٥	٧٥٠	٣	٥٠٠	٧
لمن كان في الدرجة السادسة أو الاولى للمدرسين	٧٥٠	٣	٥٠٠	٧	—	٥	—	١٠
» » الخامسة	٥٠٠	٤	—	٩	٢٥٠	٦	٥٠٠	١٢
» » الرابعة	٢٥٠	٦	٥٠٠	١٢	٥٠٠	٧	—	١٥
» في درجة فوق الرابعة أو غير موظف	٥٠٠	٧	—	١٥	٥٠٠	١٢	—	٢٥

مادة ١٥ — لا تصرف المكافأة الى أحد من أعضاء الامتحان إلا بعد إتمام جميع أعمال امتحانات الدور الاول أو الثاني .

مادة ١٦ — يستحق العضو الذي يباشر أعمال الامتحان في غير الجهة المعين فيها بدل سفر وأجرة السكة الحديد التي قد يصرفها من طرفه طبقا لللائحة الخاصة بذلك سوى ما يستحقه من مكافأة الامتحان .

مادة ١٧ — لا تصرف مكافأة عن امتحان النقل سواء أ كان القائم بها من موظفي ومدرسي الأزهر والمعاهد الدينية أم منتدبا للتدريس بالمكافأة .

مادة ١٨ — لا تصرف مكافأة لموظفي الادارة العامة عن أعمال التحضير للامتحان أو كتابة وطبع تقارير رؤساء الامتحان ونتائجه أو عن الأعمال المتعلقة بحساب مكافأة وبدل سفر أعضاء امتحان الشهادات إلا إذا أدى كل من هذه الأعمال في غير أوقات العمل الرسمية وبشرط أن يندب الموظف رسميا قبل الاشتغال بها .

مادة ١٩ — يعطى الخطاطون الذين يكلفون كتابة شهادات الناجحين ثلاثة مليات عن كل شهادة ويعطى الموظفون الذين يقومون بمراجعة هذه الشهادات مكافأة قدرها ثلاثة مليات عن مراجعة كل عشر شهادات على أن يكون تحرير الشهادات ومراجعتها في غير أوقات العمل الرسمية .

مادة ٢٠ — تعطى مكافأة قدرها خمسون مليا يوميا لكل واحد من العمال الذين يكلفون بالعمل في المطبعة السرية بالإدارة العامة لطبع الاستثاء الخاصة بامتحان النقل والشهادات وامتحان المسابقة بحيث لا تزيد على جنيه واحد في كل من الدور الأول والثاني .

مادة ٢١ — يعطى الخدمة الذين يقومون بخدمات تتعلق بامتحان الشهادات مكافأة قدرها ٣٠ مليا في اليوم بحيث لا تزيد المكافأة على ٥٠٠ مليم في الدور الأول ولا على ٣٠٠ مليم في الدور الثاني .

مادة ٢٢ — يدخل في مكافأة الامتحان جميع مصروفات الانتقال ماعدا أجره السكة الحديد .

مادة ٢٣ — يعمل بهذه القواعد من أول مايو سنة ١٩٣٩ وتسرى على الامتحانات التي لم تصرف مكافأتها الى الآن .

Bibliotheca Alexandrina



0415836